النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الاربعاء 27 شوال 1428هـ الموافق 7 نوفمبر 2007 العدد (126) Wed. 27/10/1428 - 7 November 2007 50 ريالاً 16 صفحة

المطري - المتحدث باسم المتقاعدين:
على السلطة الإسراع في حل قضيتنا قبل أن تتدخل أي قوة خارجية

محمد ناجي أحمد:
ابن بطوطة زار اليمن ووصف أبناءه تعز ولهجتهم بالقسوة والجلافة

■ يتحدث الحوثيون عن نصرهم في 4 معارك اطلقوا على كل منها إسما من شعارهم. ويتوعدون بخامسة يسمونها «معركة النصر للإسلام» آخر مقاطع الشعار

عيدروس النقيب: لجنة الوساطة توقفت عن العمل، والوضع عاد إلى نقطة الصفر
الحوثي يتهم الجيش باستباحة مزارع القات

قال عبدالملك الحوثي إن تعزيزات عسكرية وصلت مساء أمس الثلاثاء إلى صعدة وإن ضرباً مكثفاً بأنواع الاسلحة من عدة مواقع عسكرية مازال مستمراً على سوق السبت في منطقة «فرط» والمناطق المجاورة الآهلة بالسكان.. في الوقت الذي قال عضو اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق صعدة عيدروس النقيب لـ«النداء» إن عمل اللجنة متوقف تماماً ولم تعد هناك متابعة من الجهة التي قامت بتكليف اللجنة للقيام بمهامها.

ونفى الحوثي مساء أمس في بيان صحفي، صحة الأنباء التي تناقلتها مواقع الكترونية عن اعتداء أنصاره على الجنود، واعتبر ذلك «تغطية لما تقوم به السلطة من جرائم بحق المواطنين».

وأشار الحوثي إلى أن «الوضع متأزم في منطقة جمعه بن فاضل، حيث يتواصل القنص والضرب على المواطنين هناك إضافة إلى الحصار الإقتصادي على المنطقة». واتهم الحوثي الجنود المتمركزين هناك بالاعتداء على ممتلكات المواطنين ونهب مزارعهم ومصادرة محاصيلهم الزراعية، علاوة على استباحة مزارع «القات» وسرقتها من قبل الجيش.

وأوضح الحوثي أن الضرب المكثف بأنواع الاسلحة

التتمة في الصفحة 4

طلبوا رفع أوراق اتهامه الى المحكمة العليا
محامو الخيواني يدفعون بعدم دستورية محاكمته

• الخيواني في جلسة الأحد وإلى جواره المحاميان هايل سلام ومحمد المداني (تصوير: سامية الأغبري)

شهدت محاكمة الزميل عبدالكريم الخيواني تطوراً لافتاً، الأحد الماضي بعدما دفع محاموه بعدم دستورية القرار الجمهوري القائم عليه قرار الاتهام.

هيئة الدفاع عن الخيواني طلبت وقف السير في اجراءات محاكمته، ورفع أوراق الاتهام القائم تجاهه إلى الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، لتتولى الفصل في الدفع.

الهيئة التي يرأسها المحامي هايل سلام وتضم المحاميين نبيل المحمدي ومحمد المداني، اعتبرت في دفعها أن العوار الدستوري الحائق بالقرار الجمهوري رقم 391 لسنة 1999، المنشئ للنيابة الجزائية المتخصصة، «يمثل مانعاً قانونياً من سماع الدعوى الجزائية المحمولة بقرار الاتهام».

وأوضحت بأن قرار إنشاء النيابة الجزائية صدر من جهة غير مختصة دستورياً بإصداره، كما أنه عطل أحكاماً قانونية نافذة.

وقرر القاضي محسن علوان رئيس المحكمة رفع الجلسة لمدة أسبوع للبت في طلب الهيئة. (نص الدفع صـ7).

إلى ذلك دعا المكتب الدائم لاتحاد

التتمة في الصفحة 4

صحفيات بلا قيود طلبت التحقيق في التهديدات ضدها
حميد الأحمر: توكل كرمان أشجع أمرأة في اليمن ولن تثنيها الأفعال الرخيصة

■ «النداء»

طالبت منظمة صحفيات بلا قيود بسرعة التحقيق في التهديدات التي تعرضت لها الزميلة توكل كرمان رئيسة المنظمة.

وقال بيان للمنظمة إن الزميلة تلقت دفعة من رسائل التهديد من رقم هاتف محمول، تتهمها بالنيل من الوحدة الوطنية وتتوعدها بالمصير الأسود لها ولأسرتها، إذا لم تلزم الجلوس في بيتها، بالإضافة إلى سلسلة من البذاءات والإفتراءات التي أعتادت الصحف الموالية للسلطة نشرها.

ووصفت إحدى رسائل التهديد توكل كرمان بأنها

التتمة في الصفحة 4

• كرمان

• الأحمر

تدشين برنامج ماجستير الإعلام يبدأ بخرق اللائحة
طلاب اجتازوا الامتحان وآخرون بسطوا على مقاعدهم

■ «النداء»

حين أصدرت عمادة كلية الاعلام، في2007/9/5، كشفاً بأسماء الطلاب المتقدمين لبرنامج التمهيدي ماجستير، كان ثمة ما يسترعي الانتباه: وجود اسم شخصية مرموقة جداً ضمن قافلة المتقدمين.

عبده علي عبدالرحمن بورجي، يشغل الرقم (6) في تسلسل الكشف ذاك. يشغل موقع السكرتير الصحفي لرئيس الجمهورية. وكان أحرز البكالوريوس في الصحافة من كلية الاعلام جامعة القاهرة بتقدير جيد جداً.

كان الأمر عادياً بالنسبة للبعض، وساراً للبعض، لكنه بدا في الغالب، مشهداً جيد لإطلاق التعليقات اللاذعة.

التتمة في الصفحة 4

أساتذة جامعة صنعاء يتوعدون بنقل إحتجاجاتهم الى خارجها

■ علي الضبيبي

يجتمع أعضاء هيئة تدريس جامعة صنعاء اليوم في قاعة الراحل ياسر عرفات بكلية التجارة لمناقشة استئناف الاحتجاجات السلمية من عدمها.

وقال لـ«النداء» أمين عام نقابتهم الدكتور عبدالله العزعزي إن أعضاء الجمعية العمومية سيستمعون اليوم إلى نتائج لقاءات الهيئة

التتمة في الصفحة 4

تدشين مشروع لدعم اتخاذ القرار التشريعي مطلع الأسبوع الجاري

دشن المركز اليمني لقياس الرأي العام مطلع الأسبوع الجاري العمل في تنفيذ مشروع "دعم اتخاذ القرار التشريعي"، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI. ويتضمن المشروع إشراك اللجان البرلمانية المختصة و ممثلي المجتمع المدني والمواطنين والمختصين ووسائل الإعلام في النقاش حول عدد من مشاريع القوانين المعروضة في مجلس النواب والتي تخص الحياة العامة.

ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى دعم وتعزيز جهود مجلس النواب في الجانب التشريعي وبالأخص القوانين المتعلقة بالحياة العامة

التتمة في الصفحة 4

حرب 94 أكسبت تيار «الزمرة» حصة الاشتراكي في السلطة بينما ذهبت أحلام تيار السبعينات

البحث عن الأحلام المفقودة

صـــالـــح عـلـي

الاشتراكي الذي قاد المحافظات الجنوبية الى الوحدة في مايو 1990، دخلها قبل فتح المجال الى مصالحة داخلية لمعالجة الصراعات السياسية التي شهدها الشطر الجنوبي قبل الوحدة.

صراعات تمتد بعمر فترة حكمه.. ومنذ يونيو 1969، ومروراً بيونيو 1978، وانتهاء بيناير 1986.

فهناك القوى التي أقصيت بعد حركة 22 يونيو 1969 وبعد تسليم الجبهة القومية للسلطة كما كانت قوى قبلية واسعة قد ضفت حينها بالقوى المعادية للثورة، وهي التي طالتها التصفيات الجسدية وزج بها في السجون مطلع سبيعنات القرن المنصرم، ثم تعرضت للتهميش طوال الفترات اللاحقة.

فقد دخل هؤلاء بوحدة وعيونهم على الخلاص من حالة التهميش والحصول على موطئ قدم في الدولة الوليدة: دولة الوحدة.

هناك أيضاً يقف الطرف المهزوم في يناير 1986، وهو أحد أطراف الاشتراكي الذي اقصي من السلطة وشردت قيادته إلى الشطر الشمالي، مازال يحدوه الأمل بالعودة إلى السلطة، وكان يرى في قيام دولة الوحدة بارقة أمل جديدة لتحقيق هذا الحلم وكانت محافظتا أبين وشبوة هما القاعدة التي يقف عليها هذا التيار.

ومع تدشين المؤتمر الشعبي العام فتح فروع له في المحافظات الجنوبية، سارعت القوى التي همشت خلال فترة الحكم الاشتراكي وطالتها التصفيات والاعتقالات إلى الانضمام إلى المؤتمر ظناً منها أن ذلك سيمكنها الخلاص من ما طالها من تهميش خصمها الاشتراكي وتحقق من خلاله، أي المؤتمر، ما كانت تتطلع إليه.

وقتها كان تيار «الزمرة» الطرف المهزوم في يناير 1986، يسكنه الأمل في مصالحة يجريها طرف الاشتراكي الآخر الذي كان شريكاً في الحكم في دولة الوحدة.

وهو مالم يحصل.. فسارعت قيادات تيار «الزمرة» بالدفع بقواعدها للانظمام الى المؤتمر وقد لاحت لها الفرصة في جولة جديدة مع خصمها في يناير 1986.

هذا ما أثار حفيظة تيار السبعينات الذي كان يرى في تيار «الزمرة» ليس أكثر من طرف من أطراف الاشتراكي، الخصم اللدود.

ومع بدء الازمة السياسية ومع اشتداد الصراع بين الاصلاح والاشتراكي، رأت هذه القوى- تيار السبعينات- أن الاصلاح هو الأكثر قدرة على تلبية تطلعاتها وحليف يشاركها خصومتها للاشتراكي، فبدأت قوى هذا التيار بمناصرة الاصلاح والانسحاب شيئاً فشيئاً من المؤتمر... وهذا ما أعطى الاصلاح الزخم الذي وصل اليه حينها.

دخل الطرفان: تيار الزمرة، وتيار السبعينات حرب 1994 في صف الدفاع عن الوحدة وكل منهما يأمل أن يحصل على حصة الاشتراكي في الحكم بعد حسم الحرب.

جاءت نتائج الحرب بحصول تيار الزمرة على نصيب الاشتراكي في السلطة بينما ذهبت احلام تيار السبعينات ادراج الرياح وعادوا مرة أخرى إلى مرحلة جديدة من التهميش. خيبة أمل هبت على قوى هذا التيار وسادت حالة من الاستياء والتذمر من الواقع الجديد.

هذا الاستياء أصبح يشاركها فيه الطرف المهزوم في الحرب... لم يبق غير المستفيد من نتائج تلك الحرب ومع مرور الاعوام بدأت دائرة الاستياء تتسع شيئاً فشيئاً.

مع بداية تقليص نفوذ الطرف الجنوبي «تيار الزمرة» ومع إقصاء بعض قياداته الوسطية وبعض رموزه. هذا الاقصى ولد شريحة جديدة تحمل الاستياء نفسه الذي يحمله من سبقوها. كان كل يوم يضيف وجوهاً جديدة رافضة للوضع القائم.

الاحزاب السياسية وبرغم مرور ما يقرب من سبعة عشر عاماً، لم تنجح في خلق ثقافة موحدة للمنتمين اليها، ما زالت رواسب الصراعات السياسية هي الحاضرة.. ومحكومة بما سبقها من انتماءات.

المؤتمر الشعبي العام، صاحب الاغلبية في كل الدورات الانتخابية، ليس أكثر من تجمع لأشخاص تسكنهم كل تلك التناقضات كما ان الدورات الانتخابية الداخلية التي مر بها قد افرزت قيادات أعدت فقط للحملات الانتخابية ليس اكثر.

تجمع الاصلاح بعد أن أُبعد عن السلطة هجره الكثيرون وتلاشى وجوده في المحافظات الجنوبية واغلقت مناطق بكاملها أمام الاصلاح وكان تحالفه مع الاشتراكي بمثابة رصاصة الرحمة بعد أن أدى ذلك الى خسارته للمنظمين له على خلفية خصومته مع الاشتراكي.

فالاصلاح لم يعد اليوم هو نفسه الاصلاح عام 93- 1994 وأصبح موقفه اليوم قد لا يقدم أو يؤخر فيما يجري قد يختلف الى حد ما وضع الاشتراكي كحزب في هذه المحافظات باعتبار أن غالبية من يقودون الحركة الاحتجاجية اليوم هم من المحسوبين عليه في مراحل مختلفة، وأتباع أطراف صراعاته السابقة، لكن لم تكن له السلطة، ولم يكن صاحب القرار فيما تقوم به قيادة الحركة الاحتجاجية.

الاشتراكي كتنظيم فضل الالتحاق متأخراً بتلك الحركة الاحتجاجية، ورأى أن اللحاق بها ولو متأخراً، أفضل من عدم اللحاق بها. فقد كانت الي ما يقرب ثلاثة أشهر الكثير من القيادات الوسطية وقيادات الاشتراكي في المحافظات الجنوبية تأخذ موقفاً مغايراً مما يجري اليوم، بل كان لها موقف من طرح مسدوس، وتيار إصلاح مسار الوحدة.

هذا الموقف المتأخر للاشتراكي جاء وكأنه تعميم حزبي نزل إليها من هيئات عليا، لعلها القيادات المتواجدة في الخارج، خصوصاً وأن هذا الموقف تزامن مع تحرك بعض القيادات في الخارج وتأييدها لحركة المتقاعدين هذا الموقف لقيادات الخارج أسهم بصورة كبيرة في زيادة فعالية حركة المتقاعدين والذي يرى بعض المراقبين ان الدعم المعنوي الذي قدمته قيادات الخارج لحركة المتقاعدين ربما رافقه دعم مادي وهذا ما توحي به القدرة الفائقة على تنظيم الفعاليات للمتقاعدين والتي تتطلب في معظمها إمكانيات مادية يصعب القيام بها دون غطاء مالي كافٍ.

الجنوب.. النضال تحت ظلال 22 مايو

فضل علي مبارك

مشكلة البعض من المتابعين لمجريات الأحداث التي أفرزتها حالة الاحتقان السياسي في المحافظات الجنوبية، أن هؤلاء يتعاطون مع قشور المعطيات دون الغوص في عمق الاشياء، للخروج بتحليل منطقي وموضوعي لما يدور، وارهاصاته، إذ يقتنعون بالوقوف بسطحية على ظاهر ما يجري، وبالتالي تتكون لديهم صورة باهتة على ضوئها يصدرون أحكامهم التي تأتي خطأ، ويحمِّلون الأشياء أكثر من طاقتها.

إن ما تشهده اليوم المحافظات الجنوبية من حركة نضال سلمي بصورة وأوجه متعددة، لم يكن وليد اللحظة، أو فعلاً عابراً يمكن ان تذوي شرارته بعد حين... ولا ينبغي النظر إليه على أنه مجرد «غزوة» في «قرحة قات» اتفق اصحاب «المقيل» على تفجير شحنة غضبهم من خلالها، وسوف تزول وتنتهي بانتهاء «نشوة» القات.

إن راهن النضال السلمي الذي تتصاعد وتيرته في هذه المحافظات قد بني على أسس موضوعية/ ذاتية، تهيأت بفعل عوامل عدة وتعاظمت حتى بلغت مداها لتشكل قاعدة انطلاق واستمرارية للوصول إلى غايتها المشروعة.

واليقين أن هذه الأسس والعوامل قد تجذرت في الواقع حتى غدت فعلاً منظماً مر بمراحل عدة تكونت بداياتها بصورة عفوية جراء تراكم المعاناة التي تعددت صورها، وعدم المساواة وإذلال سلطة القانون في القضايا التي يرتبط أحد أطرافها بأبناء المحافظات الجنوبية، وكذلك موقف النظام القائم من آلاف الجنود والكوادر الذين وقفوا في صف «شرعيته» والذين لولاهم لما تحقق له «النصر» الذي بموجبه استباح الاخضر واليابس في تلك المحافظات فيما أهلها يئنون من صور الفقر والعوز، وزاد فوق ذلك ان رمى بهذا الجيش وكافأه بجزاء سنمار، بالاضافة الى الطابور العريض الذي يجري كل يوم تغذيته بآلاف أخرى من المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين في قوائم قسرية تصدر وفق برنامج ممنهج خاص بأبناء تلك المحافظات.. ناهيك عما يقوم (به) الوافدون من المحافظات الشمالية في صورة مسؤولين، من محاولات الإذلال والتهكم والاستعلاء... وبالتأكيد أن كل هذه الأمور التي شهدتها المحافظات الجنوبية من 7 يوليو 1994 كنتاج لسطوة الدبابة التي ما تزال جاثمة ولم تعد بعد إلى ثكناتها، قد ولد لدى أبناء المحافظات الجنوبية هذا الشعور الذي ظل يتأجج في النفوس، دون البوح به لعل وعسى أن السلطة القائمة تراجع حساباتها وتكف عن غيها وتماديها في الباطل ومحاولة فرض الأمر الواقع الذي يتنافى مع أبسط القواعد التي جبل عليها شعب الجنوب المنتمي الى قواعد دولة النظام والقانون والمؤسسات، ومبادئ العدل والمساواة والتكافؤ في الفرص، والمعزز بأسس الأمن والاستقرار والعيش الكريم.

ومخطيء ثم مخطئ من يفصل واحدة من تلك العوامل او المسببات عن بعضها، أو يحجم أهداف ومطالب هذه الحشود بأنها بغرض الحصول على منصب أو قطعة أرض أو سيارة. نقول لهؤلاء إن أبعاد القضية الجنوبية قد تجاوز سقف مطالبها المطالب الشخصية إلى قضية حق مغتصب، كان ذات يوم أقر وفق مبادئ واتفاقيات جرى التوقيع والاتفاق عليها بين قيادتي الشطرين يوم 22 مايو 1990. لكن جرى الالتفاف عليها والسعي لطمسها منذ 7 يوليو 94. ومخطئ أيضاً من يربط هذا التحرك بأوهام الخارج، كشماعة يرمي عليها إخفاقاته، وكذلك محاولة البعض ربط حركة النضال السلمي بأحزاب المعارضة.

إن حقيقة الأمر تتجلى واضحة لمن أراد ان يفهم حقيقة الأمور ويقف على طبيعتها منذ بداية تكوينها.

إن ما يحدث اليوم من فعل نضالي سلمي كان نتاج فعل شعبي ولد من رحم المعاناة التي تفنن النظام في ابتداع أشكالها وألوانها لأبناء الجنوب بما ينبئ عن حالة انتقام ولولا أن السلطة ملتهية بملذاتها وتكديس ما يمكن البسط عليه من مقومات الوطن وثرواته، لكان بإمكانها احتواء هذا الفعل والقضاء عليه في مهده، ليس بقوة السلاح؛ فذاك لن يجدي نفعاً أمام إصرار الناس وقد بلغ لديهم مبلغاً، ولكن بالوقوف على أسبابه وتداعياته وتحقيق مطالب سواده الاعظم و في الأساس مطالب مشروعة أما اليوم وقد وصل إلى هذا الحد بما يؤكد أنه قد شب عن طوق التأثير والترهيب والتهديد، فإن السلطة ملزمة بالاذعان لحق الجنوب. وعندما نقول «حق الجنوب» لا نعني الانفصال أو «وهم» تقرير المصير كما يروج له البعض من رموز السلطة ليجدوا مدخلاً لقمع تنامي النضال السلمي. ولكننا نقول حق الجنوب في إعادة الاعتبار لوحدة 22 مايو والغاء وحدة 7 يوليو.. لأن الوحدة الاولى قامت على التراضي والسلم بعكس الاخرى التي فرضتها الدبابات والمدافع، وأصبح من حينها «لاصوت يعلو فوق صوت 7 يوليو» فهل تدرك السلطة ما يتوجب عليها فعله قبل أن تجد نفسها مضطرة إلى القبول بما هو اسوأ من هذه المطالب. إلا إن كانت تسعى وتريد ذلك ولكن على استحياء وتعمل على جعل الآخرين هم من يفرضونه عليها حتى تبرئ نفسها من تهمة التاريخ ولعناته.

رسالة مفتوحة إلى العقلاء في السلطة والمعارضة

ما يحدث اليوم في يمن الإيمان والحكمة من صراعات وخلافات بين طرفي السلطة والمعارضة ينذر بعواقب سيئة تهدد الوضع السياسي اليمني برمته،بل وستنعكس على جميع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها إن لم يقم العقلاء في الطرفين بوضع حد لهذه الصراعات والخلافات، سيما وقد وصلت الأمور الى حد سفك الدماء.

إنه وضع يأباه كل عاقل حر سواء في السلطة او المعارضة أو كان مواطناً عادياً لا ناقة له ولا جمل بطرفي النزاع والصراع، فالوضع الاقتصادي السيئ كفيل بأن يشغلنا عن الانجرار الى أوضاع مأساوية أخرى.

ومن هنا ومن على هذا المنبر الحر نوجه هذا النداء العاجل، نناشد فيه العقلاء في السلطة والمعارضة على السواء، نناشد المواطنين والوحدويين والشرفاء أن يقفوا وقفة رجل واحد لوضع حد لهذه المهازل، وأن يعملوا جاهدين لتوقيف حملات التشويه والتشهير وإثارة الفتن واتخاذ هموم وقضايا المواطن المسكين وسيلة لتحقيق مكاسب ومصالح حزبية أوشخصية. فالمواطن لم يعد يتحمل المزيد من تلك الهموم والمتاعب.

أيها العقلاء:

إننا نناشدكم أن تبذلوا قصارى جهدكم لإصلاح ذات البين لأن فساد ذات البين ستأتي نتائجه على الجميع ولن تستثني أحداً كائناً من كان.

أيها العقلاء:

الوطن ملك للجميع ويتسع للكل وليس هناك من هو وصي على الشعب لأنه قد شب عن الطوق ولم يعد قاصراً، كما أنه لم يفوض أحداً ناطقاً رسمياً باسمه أو باسم جزء منه باسم قبيلة أو مؤسسة فيه.. وليس هناك مواطنة متفاوتة، بل هي مواطنة متساوية وليس فينا مواطن من الدرجة الاولى، آخر من الدرجة الثانية أو الثالثة، بل هو مواطن يمني واحد له حقوق وعليه واجبات سواء كان في المهرة أو صعدة، وسواء كان شافعياً أو زيدياً أو سنياً أو شيعياً، وسواء كان مسلماً أو غير .

أيها العقلاء:

ليس هناك من يمتلك الحق المطلق، ولا يوجد شر محض أو خير محض في كلا الطرفين، بل إنه يوجد الصواب والخطأ والسلبيات والايجابيات عند هؤلاء وهؤلاء وعند هذا الطرف أوذاك فالرئيس علي عبدالله صالح له إيجابيات ومنجزات وحسنات لا يستهان بها ولا ينكرها احد. فهم ليسوا ملائكة ولا هم شياطين.

وفي المقابل فإن للمعارضة وأحزاب اللقاء المشترك ايجابيات وحسنات كثيرة مع أن لهم أيضاً أخطاء وسلبيات كثيرة وهم ليسوا شياطين أو ملائكة كذلك.

أيها العقلاء.. أيها الغيورون على وطنكم

اليمن ليست «ملاكي» المؤتمر أو الإصلاح أو الاشتراكي او غيرهم.. اليمن أرضنا وملكنا جميعاً نحبها وتحبنا، تحمينا ونحميها، نحافظ عليها في حدقات العيون.. وبالتالي يجب أن نعلم أن هناك ثوابت وطنية وخطوطاً حمراء يحرم المساس بها أوالاعتداء عليها أو المساومة بها، بل ويجب على الجميع أن يقف صفاً واحداً ضد كل من يفكر بالمساس بها، هذه القوالب وتلك الخطوط الحمراء هي:

1 – الوحدة اليمنية المباركة صمام أمان المستقبل المشرق.

2 – كرامة المواطن وحريته وحقه في التعبير السلمي سواء كان بالتظاهر أو الاعتصام والاضراب.

3 – حرمة دماء اليمنيين سواء كانوا مدنيين أو عسكريين.

وبالجملة:

فإن الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، أو على أي من مؤسسات الدولة، أو الإضرار بالوطن والمواطن، أو قطع الطريق، حرام وجرم لا يجوز القيام به أو السكوت عنه، وكذلك فإن الاعتداء على حرمة المواطن وحريته ومصادرة حقه في التعبير وابداء الرأي واهدار دمه وهتك عرضه وسلب ماله أو أرضه، حرام وظلم وجور يجب أن يقاوم «مقاومة سلمية» ويرفض من الجميع.

أيها العقلاء:

لا يجوز بأية حال من الأحوال أن نقف مع طرف ضد طرف لمجرد أنه الطرف الذي ننتمي اليه، بل لا بد أن نبحث عن الحق ونتحرى الصواب، فالحق أحق ان يتبع، وليكن شعارنا جميعاً قوله عليه الصلاة والسلام «انصر اخاك ظالماً أو مظلوماً» قالوا قد علمنا كيفي ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالما؟ فقال عليه الصلاة والسلام «ترده عن ظلمه»أي ترده الى الصواب إن أخطأ.

أيها العقلاء، أيها اليمنيون الحكماء:

من أجل ماذا تسفك الدماء، ولمصلحة من ومن يرضى أن تراق قطرة دم واحدة في هذا البلد؟ أو حتى في غيره من البلدان؟

يا أبناء قواتنا المسلحة والأمن:

أنتم درع هذا الوطن وحراسه وحماته، وأنتم أبناؤه الأوفياء فلا انتجروا الى ما يريده البلهاء، ولا تفتحوا نيران أسلحتكم إلى صدور إخوانكم ابناء شعبكم وإن استفزكم بعض الجهلة والسفهاء ممن لا يقيمون وزناً أو اعتباراً للوطن أوالمواطن.

أيها العقلاء في السلطة والمعارضة:

ندعوكم الى تبني مشروع «إصلاح ذات البين» انطلاقاً من مفهوم «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» وعلى قاعدة الثوابت الوطنية والخطوط الحمراء حتى يتحقق فينا قول الله جل شأنه «لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس». صدق الله العظيم.

هذه دعوة صادقة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد. والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

محمد أمين الرفاعي
مستشار وزارة الاوقاف والارشاد
عضو اللجنة الدائمة المؤتمر الشعبي العام
محافظة لحج

متمسكون بوحدة 22مايو ونرفض وحدة 7/7

المتحدث باسم مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين:

حلول السلطة تقوم على استدراج الأفراد واختزال الجنوب في وجاهات وأبناء شهداء

طالب المتحدث باسم مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين، السلطة الإسراع في حل قضيتهم قبل أن تتدخل أطراف خارجية.

وقال عبده المعطري، وهو أمين عام جمعية الضالع، في حديث مع "النداء" إن الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين على ذمة الاعتصامات وفي مقدمتهم ناصر النوبة وحسن باعوم، وإلقاء القبض على المتورطين في جرائم القتل عبر الجهات القانونية المختصة، والاعتراف بمجلس التنسيق، هو المدخل الحقيقي لتسوية القضية.

■ حوار: فؤاد مسعد ضيف الله

● المعطري

■ بعد مرور سبعة اشهر على تدشين اعتصاماتكم، ماذا حصدتم؟

– بدأنا الاعتصامات في 24مارس 2007م، وأعلنا عن اعتصام مفتوح حتى يتم تحقيق مطالبنا المعلنة في ذلك اليوم..والحمدلله تحقق مطلب هام وإن لم يكن مكتملاً، بعودة جزء كبير من ضباط القوات المسلحة.

■ وماذا عن ضباط الأمن؟

– لم تحل مشكلتهم إضافة إلى جنود وصف ضباط القوات المسلحة.

■ مادام أن السلطة بدأت تعالج مشكلتكم كمتقاعدين فلماذا ترفضون التعامل معها؟

– المشكلة أنهم يريدون ان يتعاملوا معنا بواقع حرب 94 ، بينما نحن نطالب بمعالجة آثار الحرب. واللجان التي شكلتها السلطة لم تعترف بنا؛ وبالتالي كيف تتعامل مع من لا يعترف بك...وحلول السلطة تقوم على استدراج الأفراد ولا تقوم بحلول شاملة.

■ إذاً ما هي مقترحاتكم العملية لحل المشكلة؟

– الافراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين على ذمة الاعتصامات وفي مقدمتهم ناصر النوبة وحسن باعوم، وإلقاء القبض على المتورطين في جرائم القتل عبر الجهات القانونية المختصة، والاعتراف بمجلس التنسيق والتفاوض معه لأجل إيجاد حل للقضية كاملة.

■ بالنسبة لمجلس التنسيق، إلى متى يظل النوبة رئيسا له؟

– لدينا لائحة تنظم هذا الأمر، و لكن لا حديث في هذا الموضوع مادام الرئيس في السجن.

■ في البداية كنتم وحدكم تتبنون الدعوة لإقامة الفعاليات، وفي الآونة الأخيرة لوحظ وجود عدة تيارات كالشباب والمناضلين والأحزاب، هل يعني هذا أن قضيتكم لم تعد قضية متقاعدين فقط؟

– المتقاعدون كانوا السباقين، حيث كسروا حاجز الخوف وحركوا المياه الراكدة، ومن خلال هذا الحراك تبين أن الظلم طال الجميع وليس المتقاعدين وحدهم. ونحن نرحب بكل القوى التي تتفاعل معنا وتدعمنا ولكن وفق مقولة الدكتور ياسين سعيد نعمان عندما قال: "نحن ندعم المتقاعدين ولكن لا نتحكم فيهم". وهذا هو منطلقنا جميعا.

■ لكن قد يكون لبعض القوى ارتباطات بالخارج كما يقول الإعلام الرسمي؟

– على السلطة أن تسرع في حل قضية المتقاعدين قبل أن تتدخل أي قوة خارجية.

■ في آخر فعالية قلت ان قضيتكم باتت قضية جنوب، بمعنى أنها انحرفت عن مسارها الحقوقي إلى مطالب سياسية، كيف تغير الأمر؟

– أولاً على مستوى جمعية الضالع معروف أن خطابها متزن ومعتدل، ولصوابه صار الآخرون يقتدون به. أنا أرفض أي شعار أو هتاف يضر بالوحدة الوطنية، ونحن ما زلنا متمسكين بوحدة 22مايو، لكن عندما نقول القضية الجنوبية، ونتحدث عن جيش جمهورية اليمن الديمقراطية فهو من باب التشخيص الحقيقي، لتسهيل الحل لأنه إذا لم يكن هناك تشخيص منطقي للقضية فلا يمكن حلها،ونحن نقول إنه لا يمكن أن تحل القضية مالم يشعر الجنوبيون أنهم شركاء في هذه الوحدة.

■ في يوليو الماضي فوجئ الجميع بمن يقول إن وحدة 22مايو غير شرعية، في الوقت الذي تعلنون فيه أنكم تطالبون بحقوقكم في إطار وحدة مايو، لماذا هذا التناقض؟

– ما ذكرته صحيح. لكننا بعده مباشرة اتفقنا على أن يكون الخطاب موحدا، على إثر ما حدث. ونرجو أن يفهم الجميع أن الجمعيات حرة في ممارسة أنشطتها، وأننا موحدون في ما يقره مجلس التنسيق. ومادونه فالجمعيات تقرر ما تراه مناسبا.

■ ما هو جديد المجلس اليوم؟

– لا تفاوض، لا نقاش، إلا بعد إطلاق النوبة وإلقاء القبض على القتلة والمجرمين.

■ دائما في فعالياتكم تستحضرون رموز الجنوب التاريخية من أشخاص وأحداث وأماكن، وآخرها ثورة أكتوبر، وردفان، والشهداء، لماذا هذا التوظيف للرموز؟

– ليس عيبا أن نحتفل برموزنا ونحيي ذكرى ثورة حررت الوطن ومهدت لقيام الوحدة؛ إضافة للتذكير أن هناك وطناً وشعباً له تاريخه وشهداؤه ورموزه.

■ لماذا الضالع وردفان تتصدران هذا الحراك؟

■ أتمنى أن يكسر أبناء المحافظات الشمالية رواسب الماضي ويتخلصوا منها، فنحن شعب واحد. وإذا لم يستطيعوا أن يقفوا معنا، نرجو أن لا يقفوا ضدنا

– الناس في الضالع وردفان أكثر فقرا، كما أنهم أكثر تضحية في ثورة اكتوبر؛ وهم إلى وقت قريب كانوا يشكلون ما يقارب نصف جيش الجنوب؛ وبعد حرب 94 كانوا هم الأكثر شعوراً بالغبن والظلم؛ ومع ذلك فقد تحركت بقية المناطق، فحضرموت تشهد المسيرات ليلا ونهارا وأبين تواصل احتجاجاتها منذ الوهلة الاولى.

■ السلطة حلت مشاكل كثير من قيادات ورموز ما كان يعرف بجيش الجنوب؟

– وهذه هي مشكلة السلطة انها اعتبرت الوجاهات وأبناء الشهداء هم وحدهم أبناء الجنوب. ونحن نقول إن الجنوب شعب بأكمله، كانت لديه دولة، ومع ذلك لا يزال معنا معظم القيادات السابقة لإدراكهم أن الحراك السياسي سيظهر نتائج طيبة، وهذا الحراك هو الذي حفظ ويحفظ وحدة 22مايو؛ ولولاه لتوسع التذمر في أوساط الناس وحصلت أشياء أخرى. وعلى الدولة أن تستفيد من هذا الحراك.

■ من يدعمكم؟

– نحن ندعم أنفسنا وكل قوى المجتمع معنا بما فيها عناصر من المؤتمر الشعبي يقفون معنا وصارحوا قيادتهم بمطالبنا العادلة، وانتم كصحفيين أول من دعمنا ولولاكم لما ظهرت قضيتنا على السطح.

■ كيف تقيِّم مشاركة أبناء الشمال في فعاليتكم الأخيرة ولأول مرة؟

– أنا قلت سابقا أنني أتمنى أن يكسر أبناء المحافظات الشمالية رواسب الماضي ويتخلصوا منها، فنحن شعب واحد. وإذا لم يستطيعوا أن يقفوا معنا، نرجو أن لا يقفوا ضدنا؛ ونحن عندما طرحنا قضية المتقاعدين استفاد منها الجميع في الشمال والجنوب. ونؤكد أن محاولة السلطة أن تشقنا ستتكسر لأننا شعب واع، والظلم موجود ايضا في الشمال وعليهم أن يتحركوا ويدافعوا عن أنفسهم وقضاياهم؛وأنا لن أتحرك في الجنوب لادافع عن مناطق مايزال أهلها صامتين على الظلم وهذا يرجع لهم، لأن الظلم باعث لتحريك الكل. وأنا هنا أشيد بالإخوة محمد المقالح وأنيسة عثمان وتوكل كرمان التي كان لها ولكلمتها الأخيرة موقعا مميزا، ونرى أنها ستخلق قوى للدفاع عن الحق في كل مكان.

■ بماذا ترد على من يتهمكم بالانفصال؟

– نحن وحدويون ونكرر تمسكنا بهذه الوحدة ولا رجعة عنها، ونرفض وحدة 7/7.

التعريفات

أوخلوقراطيا

وتعني في اليونانية حكم الغوغاء، وهو مصطلح يندر استخدامه. وقد ورد عند المؤرخ القديم بليوس، كما وصف أرسطوطاليس هذا الحكم في سياق مقارنته بين أشكال الحكم في اليونان، وذكره أستاذه افلاطون، وسمته الأساسية هي أن يستبدل بحكم القانون نزوات الدهماء التي تتغير باستمرار كلما وقع جمهورهم تحت تأثير الديماجوجيين. ونادراً ما يوجد هذا النوع من الحكم في التاريخ، لأنه يظهر في الفترات الانتقالية وأيام الفتن والأزمات، ولا يتميز بطول العمر أو الاستقرار. بيد أن مشكلة الاوخلوقراتيا لم تفقد أهميتها ودلالالتها حتى في عصرنا.

أبو بكر السقاف

ثرثرة فارغة

عبدالقوي غالب
abdulkawi_s@yahoo.com

يطبق "الرأي العام" على حياة المرء، بحيث غدا الانفلات منه يتطلب ابتكاراً يومياً، خاصة وأن التقنية –تقنية الميديا والاتصال– تجعل من سلطته أشد ضراوة من السلطة السياسية، التي ينذر المثقفون حياتهم لمقاومتها. يتضح ذلك فيما يمثله الإعلام من حضور في حياة هذا العالم، فالإعلام، كـ مؤسسة ومال وسلطة، أصبح–إن جاز ذلك– ينازع الدولة حق احتكار العنف.

بل يمكن القول أن سطوته تمتد إلى السياسي والمثقف جاعلة منهما أداة في جهازه الإعلامي. هنا قد يجد الكاتب العزيز قادري أحمد حيدر، مبحثاً ومنحىً آخر، لاشتغاله على علاقة المثقف بالسلطة.

لا فارق في حصار "الرأي العام" لفضاء المرء، سواء في اليمن أو غيرها، وإن كان هناك فرق، فهو في ما يتيحه الفضاء الذي يعيش فيه المرء له. وهذا ربما أنه محدود في اليمن.

والصحافة، بما هي ضمن معمار "الرأي العام"، انتماء ومجالاً، فإنها في اليمن لا تضيف لها من سمة سوى سمتين متلازمتين، الأولى: أنها ذات نزوع سياسي (يظهر ذلك في خطابها ذي الطابع السياسي، حيث نجده حاضراً وباسطاً على كل مجال متناول من قبل خطابها: من ما يسمى، تارة باعتصامات المتقاعدين، وتارة أخرى باحتجاجات المتقاعدين، إلى مجالس القات والثقافة والمجتمع المدني. والأدهى من ذلك وصوله إلى "مجالس الكيف"، التي فيها لحظة انفكاك من سلطة أي خطاب).

والسمة الثانية: في أنها تنزع نحو الأسطورة (نجد ذلك عندما تقدم الصحافة الأشياء والأحداث). وللتوضيح –على سبيل الذكر لا الحصر– نجد "الأسطرة" في خطاب الصحافة، أثناء تقديمه "الرئيس"، حيث يقدم في هيئة أسطورية، نجد ذلك في معظم الكتابات الصحفية المتناولة للرئيس (قادحة كانت أو مادحة، معارضة كانت أو تابعة للحاكم)، فخطاب الصحافة هنا، وهو يقوم بتوظيف مخيال الأسطورة، لا يقوم بشيء غير المحاكاة التي لا تتعدى مخاطبة المخيال الشعبي لا غير.

«على أنجع تعامل للمرء مع هكذا رأي عامي متغلغ، هو أخذ طرق هروبية متعددة، فمثلاً إذا حضر في مقيل قات تتواجد فيه فقابله كأخرس يطلب من شفتيه رسم ابتسامة أثناء المغادرة. وإذا تواجد وأنت في باص فثرثر مع من بجانبك في المقعد، في روائح جوارب المسافرين. أما إذا حضر وأنت في مقهى، فأطلب الشاي مصحوباً بطلب تشغيل أغنية للفنان فيصل علوي».

الحوثي يتهم

(تتمة الصفحة الأولى)

منها الدبابات والمدافع والرشاشات الثقيلة والمتوسطة على سوق السبت في منطقة «فرط» والمناطق المجاورة لها الآهلة بالسكان من عدة مواقع عسكرية مطلة على المنطقة. وحسب البيان فإن الضرب بدأ مساء أمس الأول، حوالي الساعة الثانية عشرة ليلاً وذلك استمراراً لما تقوم به السلطة من إقلاق للأمن والاستقرار وإرعاب النساء والاطفال واستفزاز الرجال، وان الضرب استمر حتى ظهر أمس الثلاثاء بشكل مكثف حيث بلغت عدد قذائف الدبابات أكثر من (40) قذيفة، ناهيك عن ما ضربت به المدافع والرشاشات.

وقال الحوثي إن التعزيزات العسكرية مستمرة إلى محافظة صعدة من صنعاء، وإن عشر ناقلات جند ودبابتين وصلت مساء أمس الثلاثاء.

إلى ذلك قال عضو لجنة الوساطة السياسية بين الحكومة والحوثيين النائب عيدروس النقيب، إن اللجنة متوقفة عن العمل منذ منتصف شهر شعبان، وإن أي اجتماعات لم تعقدها اللجنة وليس هناك متابعة من الجهة التي كلفتها للقيام بمهامها.

وأشار النقيب في اتصال مع «النداء» إلى أنه لم تعد هناك متابعة لما يجري في صعدة إلا باعتبار أعضائها كمواطنين يقرأون ما يحدث هناك من توترات مثل غيرهم في وسائل الإعلام، ودعا النقيب الجانبين إلى تحكيم العقل والحوار كون أي انفجار للوضع سيعود بالقضية إلى نقطة الصفر. وعمّا إذا كان هناك تواصل مع الجانب القطري قال النقيب: «ليس هناك تواصل». منوهاً إلى أن اللجنة كانت قد حققت نتائج إيجابية عند بدء عملها سواء مع الجانب القطري أو بعد بدونه. فيما هي الآن متوقفة «ولم تعد على متابعة دائمة للموضوع إلا كمواطنين يمنيين».

طلبوا رفع

(تتمة الصفحة الأولى)

الصحفيين العرب «السلطات اليمنية إلى إغلاق ملفات محاكمة الصحفيين وفي مقدمتهم ملف الزميل عبدالكريم الخيواني رئيس تحرير صحيفة الشورى (المغلقة منذ عامين)».

المكتب الذي عقد اجتماعه السنوي في القاهرة مطلع الأسبوع برئاسة ابراهيم نافع، عبَّر عن قلقة الشديد من تدهور أوضاع حرية الصحافة في أكثر من بلد عربي، وتراجع حرية الرأي والقيود السياسية والتشريعية المفروضة على الصحفيين وتشديد العقوبات عليهم بما في ذلك الاعتقال والحبس والتوقيف وسحب جوازات السفر والاعتداء الجسدي وتهديد الحياة الخاصة والمحاكمة العسكرية.

وأشاد الاتحاد بالقرار الذي أصدره الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس مجلس الوزراء في الإمارات بعدم حبس أي صحفي بسبب عمله الصحفي، واعتبره خطوة مهمة تجسد توجهات حقيقية لحماية حرية الصحافة وضمان أمن الصحفيين واستقرارهم.

حميد الأحمر

(تتمة الصفحة الأولى)

جارية في حاشية الشيخ حميد عبدالله بن حسين الأحمر. وبحسب البيان، فإن تلك الرسائل تلقتها عقب مشاركتها في مهرجان الضالع وردفان.وسبق أن تعرضت الزميلة خلال الأشهر الماضية، لتهديدات عديدة بعضها عبر إتصالات هاتفية من شخصيات رفيعة في الدولة.

وطالبت المنظمة الجهات المختصة بسرعة التحقيق مع مصادر التهديدات، كما وحمل رئيس الجمهورية مسؤولية حماية رئيسة المنظمة وأسرتها من أي مكروه قد يلحق بهم.

الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر عضو مجلس النواب ابدى استغرابه وأسفه الشديدين لمستوى الإسفاف الذي وصل إليه البعض، ودفعهم لإرتكاب حماقات تتنافى مع قيمنا وعاداتنا وأخلاقنا اليمنية الأصيلة.

وأشار في تصريح لـ"النداء" إلى ان هذا الاسفاف لا ينتقص إلا ممن صدرت عنه ومن يقف وراءه، وتدل على إفلاس أخلاقي لأصحابها، موكداً أن مثل هذه الافعال الرخيصه لن تنال من المكانه الرفيعة التي بلغتها المناضله الجسورة الأخت توكل كرمان، والتي تصدر صفحات مشرقة للمرأه اليمنية في الحرية والإباء والتوق للحياة الكريمة، معتبرا إياها أشجع إمرأة في اليمن.

وقال: إن هذا المتطاول ومن يعمل لمصلحتهم، يعلمون اننا في المعارضة لا نمتلك عبيداً ولا جواري، بل نسعى للحرية والانعتاق من الاستبداد، ونعتز ونتشرف أن هيأ الله لنا شركاء نضال أحراراً مؤمنين بقضية الوطن الذي لا يرضونه إلا ان يكون حرّاً ومزدهراً ويتسع لكافة ابنائه، وطن خال من الفساد والاستبداد والفقر والجهل"، معتبراً توكل في مقدمة هولاء المناضلين، وما تناضل من أجله وغيرها من الشرفاء، هو من أجل أن يتحرر هذا المتطاول وأمثاله من دائرة العبودية وحالة الاسفاف التي أرتضوها لأنفسهم، ليحيا كل أبناء اليمن – وهم من الجملة – حياة كريمة آمنة دون أن يحتاجوا إلى بيع ضمائرهم للظلم والطغيان ليستخدمهم في نفث حقده على الآخرين، مقابل العيش على فتاته.

وطالب الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر الجهات المختصة باتخاذ كافة الأجراءات القانونية بحق هوءلاء، وسرعة تقديمهم للقضاء لينالوا جزاءهم العادل، خاصة وأن هذه ليست المرة الاولى، فقد سبق التطاول على كثير من الرموز ومنهم الاستاذ محمد قحطان والاستاذ محمد الصبري والكاتبة رشيدة القيلي وغيرهم دون ان تحرك ساكناً، معتبراً التقاعس في هذا الأمر يضعها في دائرة الاتهام والمشاركة في الإثم.

أساتذة جامعة

(تتمة الصفحة الأولى)

الإدارية هذا الاسبوع مع المسؤولين في الحكومة بشأن مطالبهم: «وبناءً على ذلك سيتخذون قرارهم النهائي». وإذ أشاد العزعزي باللقاء الذي جمع النقابة بوزير المالية مطلع الأسبوع الجاري، قال إن المطلب الأساسي هذه المرة سيتركز بشكل أساس على إصلاح الإختلالات القائمة داخل الجامعة «لأن يلتزم رؤساء الجامعة بالقانون لأن العملية التعليمية تتدهور بشكل مخيف».

وأوضح أن هناك عدة مطالب حقوقية أُخرى لأساتذة الجامعة أتفق بشأنها مع رئيس الوزراء في 19 مايو هذا العام «لكن للأسف لم تنفذ». وأن من بين هذه المطالب إستقلال الجامعة مالياً وإدارياً، وسرعة إقرار مشروع نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس «الذي يضمن الحقوق والواجبات ويعد الخطوة الأولى لاستقلال الجامعة».

إلى تلك المطالب قال العزعزي: «فإننا نطالب بتسوية أوضاع المتوفين من أعضاء هيئة التدريس قبل إحالتهم للهيئة العامة للمعاشات، وعددهم57 شخصا».

وكان بلاغ صحفي صدر عن النقابة الخميس الماضي، هدد بإضراب مفتوح وإستئناف الاحتجاجات إذا لم تلتزم الحكومة تنفيذ الإتفاقات المبرمة معها، وأن أمامها مهلة أسبوع واحد للتنفيذ.

أعضاء هيئة التدريس الذين بدأوا تعليق الشارات الحمراء في مطلع 2005، ونفذوا مذ ذاك عديد احتجاجات وصلت حد الاضراب الشامل، كانوا قد اتفقو مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور في صيف مايو الماضي على 16 بنداً مطلبياً أحيلت أغلبها إلى وزارات معنية (التعليم العالي، التربية والتعليم، والمالية) للبت فيها، ومعالجة كافة المستحقات المالية والإختلالات الموجودة، إلا أن أغلب بنود الاتفاقية لم تنفذ- حد قولهم.

وتعاود النقابة إحتجاجاتها لتنفيذ تلك الاتفاقات والمحاضر الموقعة مع الحكومة، والوزارات الثلاث وأيضاً ما اتفق بشأنه مع رئيس الجامعة.

وجاء في البلاغ: «إن النقابة تجلت بنفس طويل ومنحت الجهات المختلفة وقتاً كافياً لإثبات مصداقيتها وجديتها في تنفيذ الإتفاقات»، منوهاً إلى أن الجديد هذه المرة في الاحتجاجات هو الخروج من الحرم الجامعي وتنظيم اعتصامات ومسيرات سلمية في العاصمة وأمام الوزارات المعنية ورئاستي النواب والوزراء وصولاً الى قصر الرئاسة.

تدشين مشروع

(تتمة الصفحة الأولى)

والتي تلامس حاجات واهتمامات الناس اليومية، علاوة على تعزيز الثقة بين المجتمع والبرلمان وتعزيز دور المجلس النيابي في عي الناس.

كما يرمي المشروع إلى إشراك النواب والاختصاصيين وممثلي المجتمع المدني في التقييم المسبق والمتابعة لمشاريع القوانين ذات الصلة بالمواطنين بما يسهم في تعزيز وتطوير روح مضمون المشروع عند مناقشته تحت قبة البرلمان.

طلاب اجتازوا

(تتمة الصفحة الأولى)

في 27 من الشهر الفائت بدأ الطلبة التوافد الى قاعات الامتحان. في حين كانت رئاسة جامعة صنعاء وعمادة كلية الاعلام تخضعان لامتحان أخلاقي أشد صعوبة مما نتصور.

تشترط المادة 18 من لائحة الدراسات العليا (القانون الذاتي)، للتسجيل والقبول في الدبلوم، وتمهيدي ماجستير: «اجتياز امتحان القبول أو المقابلة الشخصية بموجب لوائح الكليات والأقسام، وأن يكون المتقدم متفرغاً للدراسة، واجتياز امتحان قبول في اللغة العربية واللغة الانجليزية والحاسوب، أو حسب شروط القبول في الكلية».

عبده بورجي رجل رفيع المستوى، لاشك، بيد أن سيادة الجامعة أكثر رفعة. وبالتالي كان عليه، وهو الرجل الأقوى في طاقم الرئاسة، الإذعان لقانون الجامعة، قبل أى شيء آخر.

لكن ما حصل هو على العكس مما يجب. فالجامعة لم تجشم نفسها عناء بأي من الشروط الاكاديمية. ولم يكن أمام رئاسة الجامعة وعمادة كلية الاعلام سوى الانصياع «لقانون السلطة الاعتباطي»، حسب تعبير دراسة اعدها منتدى الأتاسي تحت عنوان «الجامعة المستقلة والجامعة المستقيلة».

أخفقت الجامعة، بل أبعد من مجرد إخفاق: إنه خرق فج للائحة الدراسات العليا. بهذا الخرق كفت الجامعة عن كونها «موطن انتاج معايير العدالة والنظام والأصول» لتغدو حيزاً لتفريخ أخلاقيات الجور والتخلف.

في 27 من الشهر الفائت دشن رئيس جامعة صنعاء برنامج الدراسات العليا في كلية الاعلام.

يومذاك شرع الطلبة في خوض امتحانات القبول في اللغة العربية والانجليزية.

يسع المرء، من أول وهلة، كشف الخروقات التي مارستها العمادة، الأول تلو الآخر.فإذا كانت لائحة الدراسات العليا تشترط في المتقدم أن لا يقل تقديره في البكالوريوس عن «جيد»، فإن لجنة القيد مررت ملفات تحمل «مقبول».

زعمت لجنة الدراسات العليا أن برنامج الماجستير يقتصر على خريجي قسم الصحافة والإذاعة، وبهذه الذريعة رفضت ملفات عدد من المتقدمين، لكنها، في الخفاء، استقبلت آخرين.

فوق ذلك، خاض بضعة طلاب الامتحانات التحريرية رغم انهم لم يدرجوا ضمن كشوفات المتقدمين للدراسات العليا.

وطبقاً لمصادر في كلية الاعلام، فإن إجمالي الطلبة الذين اجتازوا امتحانات القبول في تمهيدي ماجستير الاذاعة، فقط 17 طالباً، غير أن كشف المقبولين يحتوي على 25 طالباً، ما يعني أن 8 طلاب لا تنطبق عليهم الشروط أضيفوا الى قائمة المقبولين بطريقة غامضة.

بالطريقة نفسها، قررت لجنة الدراسات العليا قبول 25 طالباً في تمهدي ماجستير الصحافة، رغم أن عدد الطلبة الذين اجتازوا الامتحان فقط 14، فيما أدرج «آخرين بعدذلك.

لم يقف الأمر عند هذا الحد. ووفق معلومات «النداء» فإن الاقسام العلمية في الكلية لم تشارك في مناقشة وإقرار البرنامج، هذا الى جانب عدم إشراكها في حسم نتائج القبول.

تقول كشوفات النتائج أن الجديرين بالماجستير في الصحافة هم فقط 11طالبا، لكن لدى مطالعة ما يسمى بـ«كشف نتائج اختبارات الطلاب المتقدمين للدرسات العليا»، سنجد أن عدد المقبولين زاد على مراحل متباعدة. كانوا 11 طالباً، ثم أضيف 10 آخرين وأغلق الجدول من أسفل بخطين متوازيين، ثم أضيف تحت هذين الخطين 4 اسماء.

عندما بلغ العدد 25 لم يكن اسم عبده بورجي مدوناً ضمن الكشف، وبحركة مفضوحة شطبت، يد مرتبكة، كما يبدو، الإسم رقم 25، ودونت بخط باهت هذا الاسم:عبده بورجي.

أسوأ ما في الأمر أن الاسم المشطوب ما يزال بادٍ للعيان: احمد عبدالوهاب شرف المنصور.

المجتمع المدني يراقب المؤسسات المالية الدولية

نظم منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان ومركز معلومات البنك (BIC) ورشة عمل حول المؤسسات المالية الدولية ودور المجتمع المدني في الرقابة والمحاسبة، الاثنين الماضي، في فندق صنعاء الدولي.

وناقشت الورشة الاثار التي تؤدي لها برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على المنظومة الاقتصادية وما تشكله من ضغوط على المستوى الاجتماعي.فضلاً عن تأثير القروض والبرامج التنموية المنفذة محليا، وهل تحقق الأهداف المرجوة منها محلياً، ومدى الأثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج على مستوى الفقر والبطالة ورفع الدعم عن الاحتياجات الأساسية، وما يؤديه ذلك من عنف اجتماعي وسياسي. كما سلط الضوء على دور وتأثير المجتمع المدني في مراقبة الأموال التي تضخ لاسباب تنموية وكيفية الرقابة على الإنفاق والمحاسبة والشفافية في تلك البرامج.

مركز معلومات البنك هو هيئة مستقلة غير هادفة للربح وغير حكومية مقرها واشنطن، تعمل من اجل حماية الحقوق ودعم قيم المشاركة والشفافية والمساءلة العامة في إدارة وعمل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجمعية التنمية الدولية. ويعمل المركز مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدان النامية للتأثير على سياسات وأساليب اتخاذ القرار في البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى من اجل دعم العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة المستدامة.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

اجمل التهاني
والتبريكات للزميل العزيز:
مريسي بجاش
بزفافه الميمون
وللزميل العزيز:
محمد الحملي
بارتزاقه مولودة جديدة
علي ناصر وطارق السامعي

هنا «نورين»
رزق الزميل العزيز
عبدالعزيز المجيدي
مدير تحرير صحيفة «المصدر»
بمولودته البكر
«نورين»
جعلها الله قرة عين لوالديها
وألف مبروك
أسرة «النداء»

عزاء ومواساة

نتقدم بخالص العزاء والمواساة للزميل العزيز
وائل العنسي
بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «والدته»
تغمدها الله بواسع الرحمة وأسكنها فسيح جناته وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
هلال الجمرة، زكريا الرعيني، هاني جابر، خالد الحسام، مسعد وأحمد الأشول

حين مرضت نساء قريتي بسبب العلمانية

مروان الغفوري
thoyazan@hotmail.com

قبل أن أتعرّف على باولو كويلو ودي سوسير وبوشكين وسارتر، بحوالي عشرة أعوام، كانت علاقتي قد توطّدت على نحو ما مع ربيع المدخلي ومحمد المنجّد وسعيد حوّى وعبدالله عزام. كنت أنتقل من السادس الابتدائي إلى المرحلة الإعداديّة، ومع هذا الانتقال كانت تحوّلات فسيولوجية ونفسية وإدراكية كثيرة تصنع انتقالي وترافقه. كما أن استعدادي الوجداني للمعرفة كان يتوقد بداخلي مثل لص، ويدفعني إلى قراءة أي شيء مكتوب على أي سطح قابل للمَس. حتى إني كنت أحفظ عن ظهر قلب "طرق استخدام" كل تلك الأصناف التقليدية من الأطعمة المعلبة التي كان أبي يحرص على إحضارها من المدينة مرّة كل عام. أتذكر أيضاً أني كنت أحفظ مقاسات نعال وأحذية كل أفراد الأسرة. كما كانت لدي القدرة لمعرفة، وبشكل دقيق، مقاس أي نعل إذا لم يتمكن أحد من أفراد الأسرة من قراءته بسبب البلى والتمزّقWear Tear.

وبالنزعة ذاتها، وتحت تأثير هوس مخيف، قرأت كل ما توفر من منشورات صوفية في مسجد القرية. ومعها قرأت نجمة تقود البحر، لعبد الفتاح اسماعيل – و لم أفهم منه شيئاً بكل تأكيد – والطريق إلى الجماعة الأم، لمؤلف سلفي، والمدخل لجماعة الإخوان المسلمين، وكتاباً يتيماً للراحل شوقي ضيف" العصر العباسي الأول". كانت هذه التوليفة متواجدة في شنطة غريبة وضعها أبي في مخزن بيتنا وحذّر من الاقتراب منها. حدث هذا في أول شهر لي في الإعدادية. وبخلاف هذه المجموعة فلم يتوفر لي شيء آخر لأتصفّحه باستثناء المصحف. وقبل ذلك بسنين، بسبب من افتقاري لأي وسيلة تعليمية أوترفيهية نتيجة تأخر الثورة والجمهورية عن الوصول إلى قريتنا لمدة أربعة عقود، حتى الآن يعني، وانشغالها المؤقت الدائم في بيوت أولئك الذين لا ينبغي أن نتحدث عنهم، فإنني كنتُ ألجأ إلى تفريغ طاقة الحياة " الليبدو" المؤارة بداخلي في مصارف عجيبة ومخيفة. وهكذا كانت هوايتي، مع أصدقاء المدرسة، هي لعبة الشتائم المقفّاة (المناجمة) حيث يكون من حقي مهاجمة الخصم، بعد انتهاء دوره طبعاً، بأي شتيمة من أي عيار بشرط: أن تلتزم الشتيمة بالتشبيه والخيال والقافية (عرفت مؤخراً أن أخي الصغير طوّر اللعبة في القرية بإسقاط شرط القافية مما أكسبها جمهوراً جديداً ومراحل سنّية غير متوقعة). كانت اللعبة مقدمة غير أخلاقية تبشّر بميلاد شاعر غير أخلاقي. وكنا نحب ممارستها ما بين صلاة المغرب والعشاء، أمام مسجد القرية الذي كنت إمامه. وعلى أية حال فلم يكن يصلي فيه غير الصبية. وكشخص يعتز بماضيه فقد قلتُ لأصدقائي الأطباء إني على استعداد لممارسة اللعبة نفسها، وبتقنيات فنية جديدة مستفيداً من دراستي للأسلوبية والسيميولوجيا، عقب عودتي إلى اليمن.. أعني: في ذلك الزمن الذي ستكون البطالة فيه هي الطعام الأكثر وفرة. فالثورة التي تأخرت كثيراً عن إدراك الماضي الشخصي، لي، ولّدت وضعاً جديداً: وحدةً جغرافية لم تمس مستقبلي بصورة جوهرية. وفي الصورتين أقعُ تماماً خارج الزمن اليمني بحكاياته الكبرى.

وبمناسبة الشنطة الخاصة بوالدي، فقد عاد بعد تحذيره من الاقتراب منها، عندما وجد صورة عبد الفتاح اسماعيل بين كُتبي وكان يفترض أن تكون في شنطته الغريبة، وطلب مني الاطلاع على ما في الشنطة من كتابات لعبد الفتاح وما كتب عنه، وحدّد بابتهاج عجيب: أريدك أن تقرأ خطاب عبد الفتاح اسماعيل إلى رجال الدين، وما كتبه حسن أوسان عنه. التفتُّ إلى أمي فوجدتها تهز رأسها مؤيّدة، وعندما طلبت منها بعد ذلك بست ساعات أن تذكرني باسم الشخص الذي ذكره أبي، جاوبتني: حسن شمسان. وحسن شمسان هذا صاحب دكّان صغير في القرية التي تلي قريتنا ناحية الجبل. وقد عرفت فيما بعد أن أبي أسرّ إلى أمّي بتخوّفه من تواصلي مع السلفي الوحيد في قريتنا، وهو أحد الذين طردتهم السعودية عقب القرار المريب للحكومة اليمنية بتأييد احتلال العراق للكويت، كما في تصريح الرئيس صالح لصحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 9 أغسطس، 1990م، أي بعد الغزو بسبعة أيّام. أعني: حين قال الرئيس للصحيفة: " يبدو أن لدى صدام من الدوافع القوية ما يجعله يقدم على مثل هذه العملية".

بعد أيّام ليست بالكثيرة، كنتُ قد تخلّيت عن كل شيء لمصلحة سلوكي طريق السلفيّة، بعد أن أكّد لي صديقي الشيخ الشاب أن من ترك شيئاً لله أبدله الله خيراً منه. ولتقوية إيماني الجديد كان الشيخ يشير بيده إلى أبعد قمة جبل تتراءى أمامنا حيث، ولأسباب مجهولة لكلينا، كان المطر يصيبها في كل يوم بعد صلاة العصر طوال فصل الصيف: "هل ترى المطر هناك؟".

– نعم. " في تلك المنطقة يوجد سلفيون كثيرون".

وكنت أعقّب: ليطهّر به قلوبكم ويثبت به الأقدام.. وأتذكر أن مقولة " صدق الله العظيم " بدعة، فأعض على شفتي.

وفي تدرّجي السريع لمعرفة السر السلفي الأعظم (وهو يقين شبيه ببقين الحلوليّين حيث تُلغى الفواصل بين الشيخ والله ويكون أحدهما تجلياً للآخر) قال لي الشيخ السلفي الشاب: لا تترك الحلاق يأخذ من لحيتك شيئاً، إياك أن تفعل ذلك. وأوصاني بتجنّب قصّة القزع إمعاناً في تأكيد خاصيتي الدينية. كنت أسرد هذه التحذيرات بصرامة أمام حلاق القرية الذي يفغر فاه بصورة لافتة لأكثر من أربعين ثانية حين يسمع كلمة "القزع".كما يدرك الآن مثل شيخي الشاب أن لحيتي لم ترَ النور إلا بعد هذه الوصايا بسبع سنوات. لقد حدث في لحظة صافية أن تحدّثنا كثيراً، أنا وأبي، عن الماضي. وفي حديثه أخبرني أن الحلاق – قبل 15 عاماً من حديثنا – كان يسأله في كل مرّة يلتقيه عن معنى كلمة "القزع" فيرد عليه أبي: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل.

بيد أن علاقتي بالحلاق، المزيّن، ساءت بعد ذلك كثيراً حين استغللت فرصة خروجه من المحل فقصصت فرشاة الحلاقة الوحيدة بمقص ضخم، كشكل من أشكال التغيير التحتي لإنتاج المجتمع السليم فيما بعد. وهي العزيمة التي لم أستطع أن أستمر فيها، بسبب سقوطي في الحب فيما بعد، عندما كنت في الأول الثانوي، مع فتاة من القرية في أولى مراحل الإعدادية، عيناها مثل المنشورات الصوفية وكلامها لا يشبه كلام الشيخ البتّة. ولأني كنت معروفاً في تلك الآونة بكوني المرشد الحكيم في قريتي، حتى أن النساء لم يكن يحتجبن أمامي مما أتاح لي فرصة كبيرة لمعرفة الكثير من خباياهن وأسرارهن، فإنني خشيتُ على مركزي الديني من أي اهتزاز مفاجئ بسبب هذا الزاحف الجديد على صدري: الحب.

كان عليّ أن أتحوّل من جديد، مفاهيمياً وسلوكياً ونفسياً لأستوعب تجربتي العاطفية الجديدة وأسايرها بعد أن فشلت كل توجيهات شيخي السلفي في مساندتي عاطفياً. فالفتاة الصغيرة المنقّبة لم تفهم معنى أن أطلب منها أن تستمع إلى شريط " أيتها المرأة الحجاب أو النار". كذلك، أبدت استياءها للغاية حين أرسلت إليها بكراسة مادة التربية الإسلامية الخاصة بي كشاهد صدق على شعوري النبيل تجاهها. وحتى "جزء تبارك" بصوت العجمي، عاد إليّ فوراً. وأبلغتني الصبيّة، عبر وسيط أنثوي، أن أتوقف عن مثل هذه الغباوات. وعلق ابن عمّتي على هذه الحادثة: حين تدعوها إلى الله فسيكون شريط العجمي تصرّفاً ذكياً، أما حين تعرب عن رغبتك في تقبيلها وضمّها فإن العندليب سيكون أكثر نفعاً. ثم غنى أمامي: قبّلتها تسعاً وتسعين قبلةً، موزعةً بين الكف (نطقها: الفك) والخد والفم. كم كنتُ مستاءً حينها بسبب هذا الفسق في التعبير. وقد قال لي شيخي الشاب، يومذاك حين اشتكيت إليه، أن هذه هي طبيعة أعداء الله وأعداء أوليائه في كل مكان، يضعون في طريق المؤمنين الشوك ويكيلون لهم الافتراءات. ثم قرأ قول الله تعالى: ويمكرون ويمكر الله. وذكر لي، بلا مناسبة واضحة، قصّة أصحاب الفيل. وقبل أن أغادر ضرب على صدري بقبضته: لا تحزن، لدى المؤمنين وعد بالتمكين. في تلك الليلة تمنيتُ لو أنّ الله يوزع التمكين على عباده المؤمنين ليختار كل منهم تمكينه الشخصي، وأغلقت عيني على خيالها ونمت. تعتقد أمي الآن، وكانت قد اطّلعت على تفاصيل الحكاية من الفتاة الوسيطة، أني ابتدأت كتابة الشعر عقب هذه النكسة. ويعتقد أبي، وكان قد علم بمغامراتي الجديدة بطريقته الخاصة وسعد لذلك، أن هذه الصفعة كانت من ضمن المقدمات القوية التي دفعتني إلى حزب الإصلاح، فيما بعد. ويضيف إليها أن فضيحة رسالتي إلى فتاة أخرى، كمحاولة مني لإنقاذ تدهوري العاطفي، والتي بدأتها بعبارة: حبيبتي في الله، كانت من الأسباب العملية لتفوّقي في الثانوية العامة. خاصة بعد انكشاف أمري بطريقة مخزية، وشيوع ما ورد في الرسالة من عبارات تدل على أني كنت صائماً بيومئذ " ليتني أفطر على رضابك فيغفر الله لنا معاً". وأني قلت لها: أنت عصا موسى وناقة صالح. وكيف أنها ردّت عليّ – وكانت تكبرني بعامين – بعبارة واحدة: شكرا لك، ولكن أين كرّاسة التربية الإسلامية الخاصة بك؟.. بصراحة أنا أحرص على أن لا أتذكر مثل هذه الأحداث، لذلك فليس بإمكاني الآن تأكيد صحّتها.

على أن أموراً كثيرةً كانت تساعد على بقائي سلفيّاً، تنحصر كلها في عدم قدرتي على تقديم إجابات واضحة لنفسي أمام المقولات الجبّارة التي أسمعها من شيخي. كانت تصلني باستمرار من محافظة الحديدة، حيث كان الدين السعودي يتفشّى مثل أغنام الرعيان، كتيبات وأشرطة ومنشورات كثيرة مجانيّة، لأتولى توزيعها في المساجد وفي المدرسة. وكنت أشعر براحة عارمة حين أسمع امرأة تتمنى لأولادها استقامة مثل استقامتي، وأشكك في عقيدة أولئك المخرّفين، الذين يعتقدون أن حماسي للدعوة هو بسبب مراهقتي الإيجابية.وفي تلك الأثناء، قبل أن أتم الثانية عشرة، داهمني مرجع سلفي جاء لزيارة القرية. أعطاني كتيّباً بعنوان: العلمانية وثمارها الخبثية. وشدّد على أن العلمانية هي أكثر الأخطار التي تتهدّد قريتنا، بعد أن انتشرت في الحجرية. هكذا قالها: العلمانية تكتسح منطقة الحجرية (ريف واسع في تعز). قرأت الكتاب ولم أفهم منه شيئا، فقمت بتنبيه أمّي ضد خطر العلمانية، وطلبت منها أن تنبّه أبي لذلك بطريقتها الودودة، لأن من كتم علماً ألجمه الله يوم القيامة لجاماً من نار. وبعد أسبوع كامل كانت القرية تتحدّث عن الوباء الذي أخبرتهم أمي عنه. بينما كانت النساء يتذكّرن وباء مشابهاً أصاب الأطفال حديثي الولادة منذ زمن بعيد ولم ينج منه إلا القليلون. وبعضهنّ افترضن أن العلمانية ربما انتشرت في الحجرية عن طريق العمّال الذين يعودون إلى قراهم من المخأ.. وحدث أن مرضت معظم نساء القرية بعد شهر من انتشار قصة العلمانية، مع دخول فصل الشتاء، وتحوّلت القرية إلى فصل مخيف. فكتب شيخي الشاب على باب بيته: "ألم أقُل لكُم". وقبّلتني أمي بين عينيّ: ليحرس الله صحتك من العلمانية. ولم يتخلّ أهل قريتي عن اتّهام " ثمار العلمانية" بأنها تقف وراء معظم حالات الوباء إلا مؤخّراً، عندما أصبح معظم المسنين في عداد الموتى.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

يا صغيرتي من فترة لم أخاطبك، اشفقفت على أذنيك من حديث السياسة، فحديث السياسة فج ثقيل فكيف حينما يكون محمولا على نعش التوقعات الكارثية! السياسة في بلادك ياحنايا دورة دموية مريضة، تضخ في أجزاء الوطن العلل والأوبئة لتحيله جسدا طريحا لايقوى على حمل أبنائه، ولكنني لا أستطيع أن أجاور بك منطقة ظل بعيدا عن رمضاء الفعل السياسي،... السياسة هي الخبز اليومي للناس، هي علبة الحليب التي تقتاتين عليها والتي لايفتأ هلعي يوسوس أن لا أستطيع توفيرها لك في قادم الأيام ومعي جموع الاغلبية المغلوبة على أمرها الغلبانة في معاشها، السياسة هي الامنيات الفارهة التي تجول في رأسي لمستقبلك وهي حقنا المشروع، السياسة هي جهدي الذي أبذله لتكوني آمنة،..... ولكن حينما صدعت اذني شهادات أطفال جعد الجرم السياسي العسكري طفولتهم وانتهكت الحرب غضاضة سنيهم في حرب مازال شخب الدم ينضح منها في أفواههم بدلا من شخب الحليب أطفال كان حري بالسياسة أن توفر لهم ملاعب للهو براءتهم ومقاعد لدراستهم ووطنا محبا يقيهم غائلات الشتات النفسي، إذ بغول السياسة وإفرازات تدابيرها الخاطئة تزج بهم في السجون والزنازين، وتمارس في حقهم صنوف انتهاكات يقينا لن تشفى أجسادهم ونفوسهم الغضة من تشوهاتها..... لقد نزعت شهاداتهم المؤلمة أملاً بالأمان كنت أتلبث عنده، ليحل محله جزع وفراغ لا يمكن التنبؤ بماذا سيملأه مستقبل أيامنا، وحال واقعنا يسفر على ماهو باد من إخفاقات.

في عددها الأخير طالعتنا صحيفة "النداء" بالشهادات الفاجعة لأطفال صعدة الذين انتزعوا من فصول المدرسة ومن بيوتهم وجرجروا إلى أقبية السجون ليواجهوا الإذلال والتعذيب الجسدي والنفسي وتمارس عليهم صنوف الانتهاكات.... يحكون عن ضربهم وتعذيبهم في الشمس أو كما وصفوه: تحنيذهم وتجريدهم من ملابسهم وبطحهم في الارض على وجوههم. ولمخيلة القارئ ان تكمل صور ماتبع ذلك من جرائم ارتكبت في حقهم.إن الفعل السياسي الذي كان على شكل حرب، لايسوغ لمرتكبي هذه الجرائم في حق هولاء الاطفال مافعلوه بهم.

لقد اقتيد هولاء الاطفال غدراً وسجنوا دونما جنح أو تهم سوى انتمائهم لمنطقة من هذا الوطن دارت فيها حرب طحنت استقرارهم وشردت أسرهم وأذاقت أغلبهم اليتم. هل تشعرون ماذا يعني اليتم: أن يصبح طفلا أو طفله دون اب أو أم، دونما أسرة، أن يرى طفل أباه محترقا، أن ترى طفلة أشلاء أمها وقد مزقتها قذيفة، أن يأتي المساء على طفل وحيد أكلت الحرب أهله،ينتحب فجيعة يتمه وشظف جوعه ورجفة الهلع مما يجري حوله!!

– اكتب هذا والهلع يحاصرني.

■●■

طقء... طقء

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

لو اهتم قليل من الناس قليلا بالطلفسة. أكثر من اهتمامهم بالأشياء الضخمة، لربما صار الأمر أسهل علينا. ولو تخصص قليل من الباحثين في التعمق بطلفسات المجتمع لأخرجوه من أزماته الفكرية والسياسية والحضارية.

وإن نقل الإعلاميون للناس جرعه أكبر من طلافس حياتهم اليومية، لما عانت الصحف من اختناقات مالية وسوء توزيع. أما لو برع الإعلانيون في نقل صورة الطلفسة لروجوا لبضاعتهم بسهولة، وكذلك الفنانون والشعراء والمثقفون المتعالون على طلفسة الناس. أما السادة السياسيون بقليل من التعمق بالطلافس لربما قادوا السفينة والحوار. وهذا المجتمع المدني لو.. طلفس بجدية.....!

ألا نحتاج لإشهار منظمة مطلفسات بلا حدود، ومنتدى الطلفسة العربي، و..... نقابة المطلفسين اليمنيين!! إن حقوق الطلفسة مهدورة، وكذلك حرية التعبير عن الطلفسة...

تخيلوا أن هذا العالم كان بلا مطلفسين... إن الذي اخترع النار كان شخصاً مطلفساً، وكذلك الذي اخترع الكهرباء. والعربي الذي ابتكر الصفر، الرقم الذي لا قيمة له ليكون أهم الأرقام، ألم يكن مطلفسا! قس على ذلك طلفسة نيوتن، وجراهم بل، وابن سيناء، وجوتنبرغ، وابن رشد، وسقراط، وبتهوفن، وبن فرناس.

سلام.

أميون بعد الجامعة

يشتكى الطلاب الجامعون من عدم الاستفادة من المنهج ، في الجامعة؛ إذ لم يساعدهم كثيراً في الحياة العملية. هي مشكلة ضمن عديد من المشاكل التي تواجه التعليم الجامعي كالأمية الإلكترونية وتحديداً في الأقسام النظرية و الذي تبرره إدارة الجامعة "بعدم و جود الإمكانيات" برغم ما يدره النظام الموازي من الأموال على خزينة الجامعة.

تظل مشكلة قدم المنهج الجامعي وعدم تحديثه من أبراز المشكلات التي تواجه الطلاب في الجامعة.

كان لـ"النداء" وقفة مع عدد من الطلاب من كليات مختلفة لمعرفة مدى الاستفادة من منهج أربع سنوات في الجامعة، وماذا أضاف لهم.

■ سعادة علاية

الطالبة "لبنان" في السنة النهائية – قسم لغة عربيه كلية التربية– اعتبرت أن المنهج أعطاها الكثير من المهارات، و أن الجامعة أضافت له أيضا كثيراً من الأشياء التي ساعدت و طورت من أدائه في مجال التدريس، برغم قدم بعض المعلومات و المواد التى تدرس لهم.

الطالبة "إيلاء"– قسم إدارة أعمال– قالت إن المنهج الجامعي أعطاها الاسياسيات فقط، واعتبرت أن هناك العديد من المناهج تتسم بالقدم.

التلقين والحفظ

الطالبة "افتخار" قالت إن مشكلة المناهج في الجامعة هي قدم المعلومات التي تدرس، حتى الكتاب و المراجع الموجودة في الجامعة هي قديمة جدا.:"بحكم أننا في قسم علمي من المفترض إن يكون القسم مواكباً لجميع الأبحاث العلمية التي تحدث في العالم، إضافة إلى عدم و جود خدمات الكمبيوتر، والتي يعجز العديد من الطلاب و المدرسين عن التعامل معها، ياتى بعد ذلك أسلوب التلقين الذي يتبعه المدرسون في الجامعة لتلقين الطلاب.

اتفقت (م؛ ن) مع سابقتها في أن أسلوب التلقين والحفظ الذي يبدأ استخدمها في المدارس لينتهي فى الجامعات هو أساس الخلل في المنهج الجامعي لأن ذلك يخلق طلاباً متلقين غير قادرين على التفاعل مع المدرس، بالتالي البحث عن الجديد إضافة إلى عدم ارتباط الطالب الجامعي بالمكتبة بشكل كبير، و ذا تم ذلك فهو للنقل.

إقبال الدروانى خريجة قسم صيدلية، قالت: لا أستطيع أن أقول إن المنهج الجامعي لم يفدني؛ فهو على الأقل اعطانى الأوليات، خاصة في مادة علم الادوية.

الطالبة "جميلة" خريجة قسم إدارة أعمال، اتفقت مع سابقتها في أن الجامعة تعطى الأساسيا ت. ثم إن طبيعة العمل هي التي تحدد ما يتطلبه العمل، والمشكلة أن هناك الكثير من الطلاب يعملون في غير تخصصاتهم.

هناك من المناهج التي تدرس في بعض الكليات مازلت حتى الآن تدرس مفردات جرت تعديلات و تغيرات حكومات، وهي كما هي، مثل ماقالت إحدى الطالبات:"إن من يسيطر على العالم هي القوة العظمى المتمثلة في المعسكر الشمالي و الغربي حتى بعد التغيرات التي طرأت على العالم تظل المعلومة، كما هي في المنهج. وعلى الطلاب البحث عما يطور معلوماتهم.

صرح وزير التعليم العالي في العديد من المناسبات والفعاليات، بضرورة تحديث المنهج الجامعي. ولكن يظل تحديث المناهج والاستفادة منها حتى الآن لم تظهر. تظل مشكله الجامعة هي قدم المنهج الذي لم يحدث ليواكب التطورات العلمية والأحداث التي تطرأ على العالم.

منظمة جايكا وصحيفة «يمن تايمز» في الخطة المدرسية لتعليم الفتاة

■ تعز - عبدالهادي ناجي علي

تختتم اليوم الأربعاء في فندق تاج شمسان بتعز ورشة العمل الخاصة بتعليم الفتاة والتي أقيمت بالتنسيق بين مشروع "بريدج" الذي تنفذه المنظمة اليابانية "جايكا" وصحيفة يمن تايمز. الورشة بدأت الأحد الفائت بلقاء جمع بين قيادة مكتب التربية والتعليم بالمحافظة وإدارات التربية في المديريات التي استهدفها المشروع منذ بدايته وهى مديريات: سامع،الوازعية، ماوية، مقبنة، المخاء،ذباب. وفريق منظمة (جايكا) وعدد من الصحفيين الذين تم استدعاؤهم من صنعاء فضلاً عن بعض الصحفيين من تعز.

عماد السقاف مدير مكتب يمن تايمز أكد أن انعقاد الورشة يأتي انطلاقاً من حرص الصحيفة على أن تكون مشاركة ومساندة لكل الجهود التي تبذل لخدمة المجتمع اليمني، وتهدف الورشة إلى مناقشة الخطوات الواقعية لتحسين وضع تعليم الفتاة وخصوصاً في المناطق الريفية، وخلق حراك إعلامي جماهيري يساند التوجه نحو تعليم الفتاة في كافة محافظات الجمهورية على نحو إيجابي يواكب أنشطة وبرامج مشروع "بريدج". وأضاف أنه سيتم مناقشة كيفية المساعدة في نقل الخبرات من مشروع "بريدج" لموظفي التربية والتعليم لضمان استمراريته... وكانت الورشة اشتملت على زيارات ميدانية للمدارس المستهدفة لإطلاع الصحفيين عن قرب على أنشطة المشروع، ووضع تعليم الفتاة في المناطق الريفية، وسيتم اليوم في اللقاء الختامي للورشة استعراض ملخصات الزيارات التي قام بها الصحفيون إلى المديريات المستهدفة من المشروع، وسيتم تبادل الأفكار حول تعليم الفتاة بين الصحفيين وموظفي مكتب التربية والتعليم والمنظمات غير الحكومية، ومشروع بريدج ((BRIDGE)). وهو من أجل توسيع المبادرة المحلية لتطوير تعليم الفتاة في محافظة تعز، ممول من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جايكا" من يونيو 2005م إلى نوفمبر 2008م، ويتم تنفيذه حالياً في 59 مدرسة في ست مديريات في تعز، ويتكون المشروع من أنشطة تحسين المدرسة على مستوى كل مدرسة، وأنواع مختلفة من برامج رفع الوعي والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع مكتب التربية والتعليم في المحافظة ومكاتب التربية في المديريات والمدارس والمجتمعات المحلية. حيث تقوم كل مدرسة بتشكيل لجنة مدرسية ومجلس آباء ومجلس أمهات، ويتم تدريب أعضاء اللجنة المدرسية ومجلس الآباء والأمهات على التخطيط والتنفيذ لـ"خطة تحسين المدرسة"مثل: التعاقد مع المعلمين والمعلمات وبناء فصول دراسية وتنظيم فعاليات مدرسية ومسابقات...الخ. ذلك كله يهدف الرفع من تعليم الفتاة في المجتمع. ويقدم المشروع منحة مالية تصل إلى 500 ألف ريال يمني سنوياً لتنفيذ خطة "تحسين المدرسة" الخاصة بهم..

وقد زاد عدد الملتحقات بالتعليم بمقدار (1727) من (6095) طالبة عام 2004 إلى (7822) طالبة في عام 2005م؛ حيث ارتفع معدل الإناث إلى الذكور في المديريات المستهدفة من (59–100) في عام 2004م إلى 75–100 عام 2005م. واستعرض –أيضاً– الأنشطة التي نفذت خلال العام الأول من المشروع، مثل: بناء فصول إضافية، أثاث مدرسي، وسائل مواصلات..الخ. حيث بلغت تكلفة الأنشطة في (56) مدرسة (466، 431، 28) ريالات يمني بمعدل (704، 705) ريالات لكل مدرسة؛ بالإضافة إلى الإسهامات المحلية (6%) من إجمالي المبلغ وإسهامات العمل... ووصلت نسبة الإقبال للفتيات فيه إلى 75% مقابل التحاق البنين، وسيكون الهدف الذي نريد تحقيقه العامين القادمين، هو الوصول إلى معدل 80، 85%.

ومع ذلك فإن "مسار التعليم في اليمن بشكل عام وتعليم الفتاة بشكل خاص، لا يزال يسير بخطى متعثرة وئيدة ولم يحقق الأهداف المرسومة له، والسبب في ذلك يعود إلى المشكلة السكانية التي تعاني منها اليمن والمتمثلة في:

1 – النمو السكاني المتسارع الناتج عن ارتفاع معدل المواليد والانخفاض النسبي في معدل الوفيات (39.2%، 11.35%) على التوالي عام 2001 إذ بلغ معدل النمو السنوي 3.5% للعام نفسه.

2 – ارتفاع معدل الإنجاب الكلي للمرأة (6.48 طفل/ امرأة) (يرتفع في الريف إلى 7.03طفل/ امرأة) وينخفض نسبياً في المدن ليصل إلى 5.01طفل/امرأة) والسبب يعود إلى ظاهرة الزواج المبكر وقلة الوعي لدى الأسرة بأهمية التنظيم.

3 – كبر حجم الأسرة اليمنية، إذ بلغ في المتوسط (7.4فرد) وما يترتب على ذلك من ارتفاع نسبة الإعالة المرافق لانخفاض المستوى المعيشي للسكان.

4 – اتساع قاعدة الهرم السكاني في الفئة العمرية (من (0 – 14 سنة)؛ إذ يشكل هؤلاء 84% من إجمالي السكان.

–5التجمعات السكانية الكثيرة والمشتتة التي تتصف بها اليمن جغرافياً، والافتقار إلى طرق ووسائل النقل الحديثة والسريعة؛ مما يحول دون وصول الخدمات التعليمية إلى جميع أفراد المجتمع، لا سيما في الريف.

وهناك معوقات تقف أمام استمرار الفتاة في تعليمها وهي:

· المعوقات الاجتماعية وتتمثل في:

1. قلة وعي الأسرة بأهمية تعليم البنات وانعكاساتها الإيجابية على الأسرة والمجتمع، مع الاهتمام في المقابل بتعليم البنين من منطلق أن الرجل مسؤول عن الأسرة مالياً واجتماعياً...الخ، وأن المرأة يقتصر دورها على الأعمال المنزلية الروتينية التي لا تحتاج إلى تعليم، كما أن دورها في الأسرة سينتهي بزواجها.

2. الزواج المبكر والنظرة التقليدية للمرأة وتعليمها وعملها ودورها في المجتمع.

3. عدم توافر الجو المناسب في المنزل بسبب كبر حجم الأسرة وأمية الوالدين؛ وبذلك لا يستطيع الوالدان مساعدة في الواجبات المنزلية.

4. معارضة الأهالي لتعليم البنات في مدارس مختلفة وبعيدة عن المنزل وبخاصة إذا كان المدرسون فيها من الرجال.

5. لا يعد التعليم إضافة نافعة للأسرة في المناطق الريفية؛ نظراً لبعد المناهج عن البيئة المحلية، ولعدم وجود الوظائف المستقطبة للمتعلمات الريفيات، ولا يزودهن بالمهارات اللازمة والمناسبة مع حاجاتهن المحلية.

· المعوقات الاقتصادية:

1. الفقر وزيادة الحاجة إلى عمل الأطفال لزيادة دخل الأسرة.

2. توقف حصول الفتيات على المعونات العينية التي كانت تمنح للأسرة كعامل تشجيعي لاستمرار تعلم الفتاة مما يؤدي إلى سحب الفتيات من المدرسة والزج بهن في الأعمال المنزلية أو الزراعية.

3. التكاليف الباهظة المباشرة وغير المباشرة للتعليم، وكبر حجم الأسرة، وتدني مستويات الدخل؛ يفرض على الأسرة المفاضلة بين الأبناء، ذكوراً وإناثاً في التعليم فيستقر الأمر على تدريس الذكور دون البنات.

4. الهجرة من الريف إلى المدينة يزيد من تسرب الأطفال من المدارس، لا سيما البنات.

· المعوقات الأخرى: وتتمثل هذه المعوقات في البيئة المدرسية والصفية والمناهج والمعلم....وغيرها، ويمكن إجمالها في:

1. بعد المدرسة عن مناطق سكن البنات مع عدم توفير وسائل نقل، أو تواجد المدرسة بالقرب من الأسواق والأماكن المزدحمة، لا سيما في الريف.

2. عدم ملاءمة مواعيد الدراسة مع المواعيد التي تحددها الأسرة لدراسة البنات أي تضارب هذه المواعيد مع احتياجات الأسرة للفتاة في المنزل أو الحقل.

3. انخفاض عدد المدارس الخاصة بالبنات، إذ وصلت نسبة الشُعب الدراسية المختلفة في الريف إلى حوالي 85% وفي الحضر إلى 60% (استراتيجيه التعليم الأساسي– محور الفتاة)

4. بعد المدارس عن مواقع سكن البنات في الريف تحديداً، ولا سيما المدارس المكتملة، أو وجودها في أماكن مزدحمة كالأسواق مما يؤثر على إمكانية مواصلة الدراسة.

5. انعدام المرافق الخدمية في المدرسة، كالمرافق الصحية والمياه، وإن وجدت فإنها في حالة مزرية،وكذلك الافتقار إلى المرافق العلمية كالمعامل والمكتبات.....وغيرها.

6. تأخير وصول المستلزمات المدرسية والتعليمية كالأثاث والمناهج والوسائل التعليمية.

7. عدم ملاءمة المناهج لاحتياجات البيئة المحلية، وعدم تلبيتها لرغبات البنات وميولهن وحاجاتهن الاجتماعية والاقتصادية؛ مما يجعل التعليم غير مجد في نظر الأسرة والفتاة مع افتقار المناهج إلى الأنشطة المصاحبة.

8. غياب التعليم القائم على التدريب والاكتفاء بالتعليم النظري مع إهمال التعليم الفني والمهني للفتيات، إذ بلغ عدد الملتحقات بالتعليم الثانوي الفني 4.7طالبة، بنسبة 10% فقط من الملتحقين، للعام 2001م.

9. انخفاض نسبة مشاركة المعلمات، إذ بلغت حوالي 31626 معلمة، بنسبة 20.3% من إجمالي المعلمين للعام 2000/99م، مع ملاحظة تركزهن في المناطق الحضرية (72%) والسبب يعود إلى تحويل الدرجات الوظيفية الخاصة بمدرسات الريف إلى الحضر مع وجود المغالطة في هذا الأمر. إذ تحتسب الدرجة في الريف والعمل يتم في المدينة، وكذلك وجود المحاباة عند توزيع هذه الدرجات.

10. انعدام التدريب والتأهيل أثناء الخدمة بشكل عام بين المدرسين والمدرسات، وإن وجدت تكون من نصيب المدرسين.

11. انخفاض مستوى كفاءة الإدارة المدرسية على الرغم من أهميتها في عملية إصلاح وتطوير العملية التعليمية، مع انخفاض مشاركة المرأة فيها.

نقابة التدريس بالجامعة تمهل الحكومة أسبوعاً

طالبت نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء الحكومة بالالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة معها مسبقاً وأمهلتها اسبوعاً للوفاء بتعهداتها.

وهددت النقابة باستئناف الاحتجاجات السلمية والبدء بإضراب مفتوح في حال استمرت الجهات المعنية في الحكومة بالمماطلة والتسويف.

ودعا اللقاء الذي أقيم الخميس الماضي في قاعة ياسر عرفات بكلية التجارة، دولة رئيس الوزراء الالتزام بتنفيذ الاتفاق الموقع بينه ونقابة هيئة التدريس في شهر مايو الماضي، وكذلك التزام الجهات المعنية بتنفيذ توجيهاته وتنفيذ المحاضر الموقعة معها وفي مقدمتها وزارة الخدمة المدنية، والتعليم العالي، والمالية ورئاسة الجامعة.

كما حملت النقابة تلك الجهات مسؤولية استئناف الاحتجاجات التي لن تقف عند الاضراب، وسيتم تصعيدها بالخروج إلى الشارع، حد قولهم، داعين كافة المنظمات ووسائل الاعلام إلى التفاعل والتضامن معهم.

إزالة عقبة من مسار العدالة

سامي غالب
Samighalib1@hotmail.com

دخلت قضية المتهمين في ما يسمى «قضية خلية صنعاء الثانية»، مرحلة جديدة بعد الدفع الجوهري الذي تقدمت به هيئة الدفاع عن الزميل الخيواني، المرتكز على عدم دستورية قرار إنشاء النيابة الجزائية المتخصصة.

هيئة الدفاع طلبت في جلسة الأحد الماضي رفع أوراق الاتهام ضد الخيواني إلى الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، فقرر القاضي محسن علوان رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة رفع الجلسة لمدة أسبوع، للبت في طلبها.

معلوم أن قرار إنشاء النيابة الجزائية المتخصصة صدر بقرار جمهوري خلاف ما يقرره الدستور وقانون السلطة القضائية. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة موضع تشكيك بدستورية انشائها من قبل منظمات حقوقية وناشطين حقوقيين في اليمن والخارج. والدفع، وهو الأول من نوعه، يكشف عدم التزام السلطات الدستورية نفسها بمقتضيات المبادئ الدستورية المنشئة لها والمقررة لاختصاصاتها.

على مدى السنوات الخمس الماضية أحيلت قضايا عديدة إلى المحكمة الجزائية المتخصصة التي أخذت في وسائل اعلام معارضة ومستقلة وفي تقارير مراسلي وكالات الأنباء والصحف العربية والأجنبية اسم « محكمة أمن الدولة»، بكل ما يتصل بهذا الاسم من محمولات سالبة تذكر بمراحل انتقالية عاشها اليمنيون في الشمال والجنوب كانت ضمانات العدالة خلالها مصادرة لصالح أمن الثورة أو أمن الدولة، وفي سيرورة الدفاع عن الثورة والأمن والسلم الاجتماعي أزهقت أرواح وقوضت حيوات أسر.

أنشئت المحكمة عام 1999 طبق قرار جمهوري رقم 391 صادر بناء على عرض من وزير العدل الأسبق اسماعيل الوزير، ويظهر في القرار اسم رئيس الوزراء الأسبق عبدالكريم الإرياني. حينها كان إهتمام الحكم منصبا على مكافحة جرائم الاختطاف. وبعد 5 سنوات، وتحديداً في 20 إبريل 2004 صدر قرار تكميلي أضاف إلى اختصاصات المحكمة النظر في الجرائم الجسيمة التي تمس أمن الدولة والجرائم بالغة الخطورة على الصعيدين الاجتماعي والإقتصادي. ومّذاك أحيلت عشرات القضايا على المحكمة التي تموضعت سياسياً باعتبارها الموقع الأمثل لتصفية حسابات السلطة مع معارضيها، والمطعم القانوني الأسرع في سلق الأحكام وتقديم الوجبات العقابية الجاهزة، لكأنها الفرع اليمني من سلسلة ماكدونالدز. على أن المحكمة التي أنشئت في زمن الإرهاب المعولم، أو في عالم الحرب على الإرهاب حظيت بمباركة مزدوجة: من السلطة المنشئة لها (!)، ومن حكومات الدول المانحة وبخاصة حكومة الولايات المتحدة الاميركية، التي لم

تخف مباركتها للمحكمة المناط بها وفق القرار الجمهوري الاقتصاص من العدو الأولَ للغرب: الإرهابيين.

المحقق أن «الارهابيين» لم يكونوا أسوأ البشر حظاً من إنشاء هذه المحكمة «غير العادية». ولئن صدرت أحكام مخففة ضد متهمين في قضايا إرهاب، وأحياناً صدرت من المحكمة أحكام تسوغ الجهاد ضد الاحتلال الاميركي للعراق، فقد أظهرت المحكمة (والنيابة الجزائية) عدم تسامح مع أصحاب رأي وجدوا أنفسهم في ساعة شؤم محشورين داخل أقفاصها، كما حصل للأستاذين محمد مفتاح ويحيى الديلمي والقاضي محمد لقمان.

ومُذ تمظهرت المحكمة في الخطاب المعارض بوصفها أداة تنكيل جهنمية بيد السلطة، لم توفر الأخيرة فرصة لتعزيز هواجس المعارضة والمجتمعين المدني والحقوقي، فكلما عنَّ لأحد القابضين على السلطة معاقبة ناشط معارض أو إخراس صوت مستقل، استحضر المحكمة الجزائية المتخصصة باعتبارها المسحوق الفعَّال سريع الذوبان الذي «يغسل أكثر بياضاً». كذلك بدت المحكمة الساحة المثلى لتبييض الانتهاكات التي تتورط فيها أجهزة أمنية ومراكز قوى عسكرية. وقد وفّر ما أسمته هيئة الدفاع عن الزميل الخيواني «الاختصاص المكاني المستغرق لاقليم الجمهورية» الممنوح للنيابة الجزائية، هامشاً صريحاً للسلطة تتحرك فيه لشن حملات تأديبية ضد الخصوم، وباستخدام «سلاحها الاخلاقي»: القانون.

هكذا أحيل الزملاء في صحيفة «الشارع» إلى التحقيق أمام النيابة الجزائية المتخصصة لمجرد أن وزارة الدفاع أرادت ذلك.

وفي حين يمثل الزميل عبدالكريم الخيواني أمام عدالة «المحكمة الاستثنائية» مسنوداً بهيئة دفاع وموقف تضامني من منظمات المجتمع المدني والحقوقي، وفي الصدارة نقابة الصحفيين التي أدانت منذ البداية الاجراءات غير القانونية المتخذة بحقه، وعزتها إلى الآراء التي صدرت عنه في أوقات سابقة، فإن أغلب المتهمين الآخرين يمثلون أمام المحكمة وهم في حالة مهينة، قانونياً وانسانياً، مكبلين بالقيود وبالاجراءات الاستثنائية. وبعض هؤلاء يذهب إلى رفض المحاكمة برمتها ولا يعترف بشرعيتها، ولا يرى في هيئاتها وجهازها الفني إلا أداة طغيانية مستخدمة لأغراض استئصالية. وكم كان لافتاً أن تتلاقى إشارات عدم الثقة بعدالة المحكمة الصادرة عن هؤلاء المتهمين، مع دفع قانوني بالتي هي أحسن (!) ينتصر للدستور وللقضاء وللبرلمان المسطو على اختصاصاته قبل أن ينتصر لصاحب رأي وجد نفسه محشوراً في قضية إرهاب.

«النداء» نشرت في العدد (8) الصادر بتاريخ 4 مايو 2005 تحقيقاً عن المحكمة الجزائية المتخصصة والالتباس المثار حول دستوريتها، وفي التحقيق أوردت وجهات نظر الأطراف المعنية، وفيها أشار مسؤولون في السلطة القضائية، ومستشارون قانونيون رفيعون يعملون لصالح الحكومة، على المشككين بدستورية المحكمة، باعتماد القانون الذي قرَّر مساراً محدداً للطعن بدستورية أي نص أمام المحكمة العليا. ولا جدال في أن هيئة الدفاع إذ دفعت بعدم دستورية قرار إنشاء النيابة الجزائية، وبالتبعية المحكمة، فإنها اتخذت ذلكم المسار الذي حاجج به القائلون بانتفاء العوار الدستوري.

والمنتظر من القاضي محسن علوان أن يستجيب لطلب هيئة الدفاع، لأن المضي قدماً في هذا المسار إلى نهايته، لا يضع حداً للسجال الدائر حول شرعية المحكمة من عدمها فقط، بل والأهم يضمن مساراً سليماً للقضية التي ينظر فيها.

طلبت وقف محاكمته ورفع أوراق اتهامه إلى المحكمة العليا

هيئة الدفاع عن الخيواني تدفع بعدم دستورية المحاكمة

■ القرار الجمهوري بإنشاء النيابة الجزائية المتخصصة يتناقض مع نصوص الدستور

■ القرار أهدر المعايير القانونية الثلاثة المحددة للاختصاص المكاني لأعضاء النيابة

■ الدستور اشترط لتحقق السلامة القانونية للقرار الجمهوري عدم تعطيله للأحكام القانونية

لدى المحكمة الجزائية المتخصصة بالأمانة
في القضية رقم (48) لسنة 1428هـ:
الموضوع/ دفع بعدم دستورية القرار الجمهوري القائم عليه قرار الإتهام، مقدم من هيئة الدفاع عن المتهم العاشر في القضية/ عبدالكريم محمد يحيى الخيواني:

فضيلة رئيس المحكمة المحترم
حياكم الله:

إن هيئة الدفاع عن المتهم المذكور بعاليه، إذ تؤكد على عدم سلامة الاتهام القائم تجاه موكلها هذا، لا من حيث بطلان المبنى الإجرائي له فحسب، بل ولعدم صحة وثبوت واقعة الإتهام نفسها، تلفت عناية المحكمة الموقرة إلى أن العوار الدستوري الحائق بالقرار الجمهوري القائم عليه قرار الإتهام، وهو القرار الجمهوري رقم (391) لسنة 99م، يمثل مانعاً قانونياً من سماع الدعوى الجزائية المحمولة بقرار الاتهام هذا. وإذ تتمسك هيئة الدفاع بهذا العوار الدستوري كدفاع أصيل في مواجهة قرار الإتهام، تبين الأساس القانوني الحامل لدفعها به، على النحو الآتي:

-1 برجوع عدالة المحكمة الموقرة إلى القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته، ستتبين بأن العوار الدستوري الحائق به يتجلى من وجهين إثنين، هما:

أ- صدوره من جهة غير مختصة دستورياً بإصداره.

ب- تعطيله لأحكام قانونية نافذة.

وبالنسبة للوجه الأول من هذا العوار، فيتمثل في كون أن دستور الجمهورية النافذ قد حدد، وحصر، الإختصاصات والصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية بما قرره في المادة (119) منه. حيث جاء في منطوق نص الدستورية هذه ما لفظه: «يتولى رئيس الجمهورية الاختصاصات التالية:

1 – تمثيل الجمهورية في الداخل والخارج.
2 – دعوة الناخبين في الموعد المحدد إلى انتخاب مجلس النواب.
3 – الدعوة إلى الاستفتاء العام.
4 – تكليف من يشكل الحكومة وإصدار القرار الجمهوري بتسمية أعضائها.
5 – يضع بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور.
6 – دعوة مجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك مع رئيس الجمهورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
7 – تسمية أعضاء مجلس الدفاع الوطني طبقاً للقانون.
8 – إصدار القوانين التي وافق عليها مجلس النواب ونشرها وإصدار القرارات المنفذة.
9 – تعيين وعزل كبار موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين وفقاً للقانون.
10 – إنشاء الرتب العسكرية بمقتضى القانون.

■ القرار الجمهوري يقرِّر لأعضاء النيابة الجزائية المتخصصة اختصاصاً مكانياً مطلقاً، أي اختصاص مستغرقاً لإقليم الجمهورية بكليته

■ الدستور لا يقر لرئيس الجمهورية اختصاصاً بإنشاء نيابة جزائية متخصصة

11 – منح النياشين والأوسمة التي نص عليها القانون أو الإذن بحمل النياشين التي تمنح من دول أخرى.
12 – إصدار قرار المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي يوافق عليها مجلس النواب.
13 – المصادقة على الاتفاقيات التي لا تحتاج إلى تصديق مجلس النواب بعد موافقة مجلس الوزراء.
14 – إنشاء البعثات الدبلوماسية وتعيين واستدعاء السفراء طبقاً للقانون.
15 – إعتماد الممثلين للدول والهيئات الأجنبية.
16 – منح حق اللجوء السياسي.
17 – إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة وفقاً للقانون.
18 – يتولى أي اختصاصات أخرى ينص عليها الدستور والقانون.

وبحسبه، نجد أن الدستور لا يقر لرئيس الجمهورية اختصاصاً دستورياً بإنشاء نيابة جزائية متخصصة، وتحديد نطاق قانوني لاختصاصها، نوعياً ومكانياً. وإذا كانت الفقرة (18) من منطوق المادة الدستورية هذه، قد جرت على تقرير تولي رئيس الجمهورية لأي اختصاصات أخرى ينص عليها الدستور والقانون، فليس في سائر مواد الدستور الأخرى، أو في المواد الواردة في المدونات القانونية النافذة ما يقرر لرئيس الجمهورية ثمة اختصاص بإنشاء نيابة جزائية متخصصة، وتحديد نطاق اختصاصها النوعي والمكاني.

ولما أن الأمر كذلك، وحيث أن القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته، قد تصدى لإنشاء ما يسمى بالنيابة الجزائية المتخصصة (الصادر عنها قرار الاتهام موضوع القضية الماثلة) وكذا لتقرير وتحديد نطاق اختصاص، نوعي ومكاني، لهذه النيابة على نحو ما جاء في مفردات المادة العاشرة منه، فقد جاء مشوباً بعدم الدستورية من هذا الوجه، بخاصة وأن النص في المادة (149) من الدستور يقرر بأن النيابة العامة هي هيئة من هيئات السلطة القضائية، وعلى النحو الذي يجعلها مشمولة بما جاء في المادة (150/دستور) من تقرير بأن أنشاء وترتيب الجهات القضائية وتحديد اختصاصاتها يتم بمقتضى قانون صادر عن السلطة التشريعية، المختصة دستورياً بالتشريع (مجلس النواب).

أما فيما يخص الوجه الثاني للعوار الدستوري المدفوع به، فيتجلى في كون أن القرار الجمهوري، متعلق الدفع، قد جاء معطلاً للأحكام القانونية الجاري تقريرها في المادتين (115)، (234) من قانون الإجراءات الجزائية النافذ. فبمقتضى دلالة نص المادة (115)، ومقرر نص المادة (234)، نجد أن المشرع قد حدد نطاق الاختصاص المكاني لأعضاء النيابة بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي قبض عليه فيه، في حين أن القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته يقرر لأعضاء النيابة المنشأة بموجبه اختصاصاً مكانياً مطلقاً، أي أختصاصاً مستغرقاً لإقليم الجمهورية بكليته. فعلى سبيلي المثال، نجد أن اعضاء النيابة الجزائية الكائن مقرها في حي «بير الشائف» بأمانة العاصمة، يختصون بمباشرة إجراءات التحقيق بشأن واقعة جريمة قورفت في مدينة الغيضة م/ المهرة من قبل متهم مقيم في مدينة حديبو (جزيرة سقطرى) وقبض عليه في منطقة البقع محافظة صعدة. وهو ما يعني أن القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته قد أهدر تماماً المعايير القانونية الثلاثة المحددة للإختصاص المكاني لأعضاء النيابة بحسب مقرر النصين القانونيين المذكورين، وبما يمثل تعطيلاً كلياً للحكم التشريعي الوارد بالنصين النافذين هذين، وعلى النحو الذي يلحق به– أي القرار الجمهوري– عوار عدم الدستورية المانع من الاعتداد به، من هذا الوجه كذلك.

هذا فضلاً عن كون أن ما قرره القرار الجمهوري المعيب هذا من إنتزاع للوقائع الجرمية المحددة به من الاختصاص النوعي المقرر قانوناً للمحكمة الابتدائية هو عبارة عن تعطيل، غير دستوري، لمنطوق النص القانوني المقرر لهذا الاختصاص، الوارد في المادة 231 من قانون الإجراءات الجزائية النافذ. حيث نجد أن النص القانوني هذا، يجري على نحو: «تختص المحاكم الابتدائية بالفصل في جميع الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصها المحلي»، فيما أن القرار الجمهوري المدفوع بعدم دستوريته يقتضي إخراج الوقائع الجرمية المحددة به من مشمول هذا الاختصاص. وهو تعطيل غير دستوري لحكم قانوني نافذ، على وفق ما جاء بنص المادة 120 من الدستور، الذي يشترط لتحقق السلامة الدستورية للقرار الجمهوري عدم تعطيله للأحكام القانونية النافذة، حيث جاء هذا الاشتراط على نحو :«على أن لا تكون في أي منها– أي القرارات الجمهورية– تعطيل لأحكام القوانين أو إعفاء من تنفيذها».

ولما أن الأمر على نحو ما ذكر، وبما أن قرار الاتهام موضوع القضية الماثلة قد أقيم على أساس من الاستناد إلى القرار الجمهوري الآنف ذكره، بحسبان كونه يمثل سند إنشاء النيابة الجزائية المتخصصة– مصدرة قرار الاتهام– ومنه ذاته استمدت هذه النيابة سنداً لقولها بأن واقعة الاتهام قورفت في دائرة أختصاصها، حيث جاء في قرار الاتهام ما لفظه: «لانهم– أي المتهمين– في خلال الفترة من عام 2006، وحتى 2007/5/31 بدائرة اختصاص النيابة والمحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة»، وبما يجعل من القرار الجمهوري ذاك، متصلاً بولاية عدالة المحكمة كأحد عناصر الدعوى بالواقعة الجرمية المسندة الى المتهم العاشر في القضية، وهو ما تتحقق معه مصلحة عملية وأكيدة لهذا الأخير، في الدفع بعدم الدستورية، لذلك، وحيث أن النص في المادة (564) إجراءات جزائية، قد قرر سريان أحكام قانون المرافعات النافذ على كل ما لم يرد بشأنه نص فيه قانون الإجراءات، وبما أن النص في الفقرة (7) من المادة (186/مرافعات) قد أوجب على محكمة الموضوع المدفوع لديها بعدم الدستورية وقف السير في إجراءات المحاكمة ورفع الأوراق المتعلقة بالدفع إلى الدائرة الدستورية في المحكمة العليا لتتولى الفصل فيه إعمالاً للإختصاص الدستوري المقرر لها بموجب الفقرة (أ) من المادة (153) من الدستور النافذ، والجاري تأكيده قانوناً بنص الفقرة (أ) من المادة 19 من قانون السلطة القضائية النافذ، فإن هيئة الدفاع عن المتهم العاشر في القضية، إذ تؤكد على توافر السلامة القانونية لدفعها هذا، تلتمس من عدالة المحكمة الموقرة التكرم بتقرير الآتي:

– وقف السير في إجراءات محاكمة المتهم العاشر في القضية، ورفع أوراق الاتهام القائم تجاهه، والذي أرتبط به هذا الدفع إلى الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا لتتولى الفصل في الدفع طبقاً لمقرر نص المادة 186/ مرافعات.

وفقكم الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

هيئة الدفاع عن المتهم العاشر في القضية:

المحامون: هائل سلام، نبيل المحمدي، محمد المداني

• منزل عبده أحمد

صعدة.. ميدان حربين إحداهما غياب البنية التحتية

تعاظم الشر في مدينة السلام!!

تدخل الدوحة وتعهدها بتحمل الجزء الأكبر على الأقل من تبعات ثلاث سنوات حرب في صعدة، أغرى صنعاء وهي على مشارف حسم عسكري، أن تتوقف، وتحتمل "تمادي" الحوثي وشروطه.
وبعد فشل جهود قطر وجدت صنعاء نفسها وحيدة مع صندوق إعمار فارغ، وأكثر من أزمة ومأزق. فيما يعتبر أتباع الحوثي الهدنة نصرا يستحق التباهي، ويطلقون على معركتهم القادمة "النصر للإسلام".

■ تحقيق وتصوير: محمد الظاهري

عبده أحمد نجار في عقده الخامس كان يقطن منزلاً صغيراً من الطوب على الطريق إلى سوق الطلح وسط المحافظة في مديرية سحار، أقسم أنه لن يسكت عن حقه إذا كذبت الحكومة أو ماطلت في تعويضه.

منزله الصغير تكوم تحت قذائف دبابة يعتقد أنها أطلقت باتجاه منزله دون مبرر، فهو لم يناصر الحوثي يوما، وإن كان سيفكر بذلك إذا بقي دون مأوى، وقال: "سنتظر وعود الدولة بالتعويض، ولا تفكر بأننا سنسكت عن حقنا".

دمر منزله في مارس الفائت حين حاولت مجموعة صغيرة من أتباع الحوثي مهاجمة قصر أحد رجال الأعمال وأكبر تجار السلاح في اليمن، فارس مناع، بسبب دعمه للحرب ضدهم ومشاركته فيها مع شقيقه حسن مناع الذي يشغل منصب أمين عام المجلس المحلي في المحافظة.

غير أن تدخل عدد كبير من أفراد "الجيش الشعبي" عقد الموقف لمحاولتهم الاستيلاء على محتويات منازل ومحال تجارية هناك، فقد اشتبك بعض المواطنين معهم في محاولة للدفاع عن ممتلكاتهم.

تبادل إطلاق النار في المنطقة عرضها لنيران دبابات ومدفعية الجيش المرابطة في مكان قريب، والنتيجة سقوط قتلى وجرحى مدنيين، وعدد هائل من المنازل فيما كان الحوثيون، كالعادة، غادروا المكان بالفعل.

يومها كان النجار عبده في مستشفى السلام في عاصمة المحافظة مع زوجته التي تعاني من مرض حاد في الكلى، وقال: "بقيت ثلاث أيام وزوجتي في العناية المركزة".

لم يكن مستشفى السلام المكتظ بالجرحى والقتلى جراء الحرب ليقبل إلا الحالات الحرجة فعلا. ولم يكن عبده المرابط فيه ليعلم بما حدث لولا وصول قتلى وجرحى وأنباء معركة حيث يقطن.

شعر عبده بقلق، وقرر الذهاب ليطمئن على منزله، وقبل أن يبتعد عن المستشفى كان أحد أصدقائه ينقل إليه الخبر، وقال: "أخبرته أني ذاهب إلى منزلي، فسألني: ليش ما تعرف إيش حصل؟".

ومن يومها يعيش عبده مع زوجته المريضة وابنه الصغير، في كوخ خشبي، كما قال، قريب من مدينة صعدة عاصمة المحافظة، أو مدينة السلام كما تسمى. وينتظر، غاضبا، وعود التعويض.

مخاوف المواطنين تتعاظم

كان علينا التقاط صورة لمنزل عبده وله بسرعة في رمضان الفائت، مخافة السلطات التي ضربت حصارا قويا على وسائل الإعلام، إلا أن الخوف الأكبر كان من أتباع الحوثي، فإجراءات السلطة مهما بلغت ستنتهي بالاعتقال ومصادرة معداتك.

خوفنا انتقل إلينا من مرافقينا من أهالي صعدة ونحن نحاول تصوير جموع من أتباع

• عبده أحمد

الحوثي يجوبون مدينة ضحيان بأسلحتهم، فهم منذ إعلان الهدنة يتباهون بالنصر أكثر من اللازم.

ويتحدث الناس عن أكثر من حادثة تخلص فيها الحوثيون من أشخاص اعتبروهم خصوما، وخونة، لوقوفهم في صف الدولة، رغم أنهم كانوا على وشك الانهيار في الأسابيع الأخيرة من الحرب.

أحد مشائخ القبائل في صعدة، غير راض عن الهدنة، اعتبر مشاركة رجال القبائل في الأسابيع الأخيرة لدعم قوات الجيش حاصرت أتباع الحوثي، وأضعفتهم، لكن "الدولة ضيعت ذلك".

وقال: "كانوا قد تمزقوا، وباتوا يطلبون الصفح ويسلمون أنفسهم وسلاحهم"، إلا أن توقف العمليات العسكرية حول الأمر، كما قال، إلى "ورطة"، فأتباع الحوثي يعتبرون الهدنة، وقرارات العفو، وفرص السلام نصرا لهم.

ويتحدث الناس بأن الهدنة ستنتهي إلى ما انتهت إليها ثلاث جولات من الحرب في صعدة، وهو تجدد المعارك بعد مدة أشبه باستراحة يعود منها الحوثيون أكثر قوة، وتصبح الحرب أكثر ضرراً.

جابر.. أول قصص حرب صعدة، شارك أتباع الحوثي في أول معركة جرت بينهم وبين القوات الحكومية في "مران". واعتقل بعدها، ولم يفرج عنه إلا عقب انتهاء الثالثة.

حين خرج كان ما يزال متضامنا مع الحوثي، لكنه لم يشارك في الحرب الأخيرة، لأن أتباع الحوثي تغيروا، وقال: "كانوا في البداية يدافعون عن أنفسهم، أما اليوم فهم يعتدون، ويؤذون الناس".

لم يقصد جابر في حديث مطول توضيح شيء سوى أسبابه لعدم المشاركة، لكن حكايته تفسر، وإن لم يقصد، كيف أصبح أتباع الحوثي بعد هدنتين وقرار عفو رئاسي أقوى من أي وقت سابق، فيما يخسر الجيش هيبته يوما بعد يوم.

الحرب الأخيرة كانت أكثر قسوة، وفرضت حصاراً صارماً على المحافظة، وطالت الأضرار كل فرد، وتوقفت الحياة بشكل كامل.

ولن ينسى أحد هناك تذكيرك بأن رجال القبائل أصبحوا متورطين لمساندتهم القوات الحكومية في المعركة الأخيرة للمرة الأولى منذ بدأت الحرب منتصف يونيو 2004.

مشاركة رجال القبائل سواء إلى جانب الجنود في المعارك، أو بحماية مناطقهم ومنع الحوثيين من استخدامها، وتسهيل مرور الجيش، أضافت أكثر أبعاد أزمة صعدة خطورة، وإذا لم تشمل جهود التسوية هذه الأضرار فإن حربا من الثارات بين القبائل لن تنتهي.

جزء من المشهد، أن أتباع الحوثي لن يجرؤوا على ترك أسلحتهم خوفا من انتقام رجال القبائل، خصوصا أنهم تعمدوا إلحاق الأذى بالجميع، وتورطوا في قتل واغتيال مواطنين بينهم مشايخ وشخصيات اجتماعية بارزة.

ورجال القبائل الذين ساندوا السلطات الحكومية، لن يأمنوا بعد اليوم أتباع الحوثي ما داموا في جماعة مسلحة ومتعصبة، ستكرر ما شهدته فترات السلم السابقة من اغتيالات واعتداءات، وإن كانت قيادات الحوثيين تنفي صلتهما بها.

■ كان «البشمركة» يطلقون النار على كابلات الكهرباء لإسقاطها وسحبها، وبيعها لمحلات الخردة

■ يتحدث أتباع الحوثي عن نصرهم في ٤ معارك فائتة اطلقوا على كل منها إسماً من شعارهم. ويتوعدوون بمعركة خامسة يسمونها «معركة النصر للإسلام» آخر مقاطع الشعار

ليس هذا كل المشهد، ولكن جزء منه، وبقدر ما يبدو معقدا، فإن تكلفة تسوية هذه المشكلة ستتجاوز كلفة الدمار بأضعاف. وهو أيضا ما حذرت منه أصوات كثيرة طيلة السنوات الثلاث الماضية.

وفيما يتابع المواطنون هناك كيف تحولت الهدنة إلى نصر بالنسبة لأتباع الحوثي، يشعرون بالخذلان، وبأن الدولة تخلت عنهم، خصوصا بعد فشل مبادرة الدوحة، التي علقوا عليها هم أيضا آمالاً كبيرة.

ومقابل الشعور بالخذلان، يتحدث أتباع الحوثي عن نصرهم في أربع معارك فائتة أطلقوا على كل منها اسما من شعارهم. ويتوعدون بمعركة خامسة يسمونها "معركة النصر للإسلام". آخر مقاطع شعارهم "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام".

وفي حال تحقق ذلك، وهو ما يرجحه كثيرون، خصوصا مع استمرار التوتر، واستدعاء عسكريين من إجازة عيد الفطر للعودة إلى مواقعهم، فإن الجميع سيكونون أعداء، سواء من شارك في المعارك إلى جانب الجيش أو تعاون معهم، أو من منع أتباع الحوثي من استخدام مناطقه.

مأزق فشل مساعي "الدوحة"

تدخل قطر بدا غريبا أول الأمر مثله مثل الحرب الدائرة في صعدة منذ يونيو 2004، والتي كلما طالت زادت غموضاً وتعقيداً، وتساقطت عنها كل الأسباب المعلنة وغير المعلنة.

حسب مقالة للكاتب الصحفي ومدير تحرير جريدة "النداء" جلال الشرعبي، فإن تدخل قطر جاء ضمن سباق بين الدوحة والرياض على مبادرة تتعلق بالأزمة الصومالية. ورأت قطر أن اليمن النافذة الأفضل لضمان نجاح مبادرتها.

التكتم الرسمي لأكثر من ثلاثة أشهر حتى إعلان وجود دور قطري رسمي شكل مجالا خصبا لكل التكهنات، وما لبث الأمر أن أحاطه الغموض مجددا بعد انسحاب اللجنة القطرية أكثر من مرة، وتسرب أنباء عن دور إيراني أيضا.

وسواء صحت التكهنات بشأن نوايا الدوحة أم لا، فإن صنعاء وجدت نفسها نهاية الأمر في مأزق حرج.

الحوثي تحول من متهم إلى خصم سياسي محنك بشكل لم يعهد عن أسلافه من قيادات الحركة، وتصرف ككيان مستقل يملك ما يخوله فرض شروط وليس كمتهم وجد مخرجا ثريا.

تطرف الحوثي، وموقف السلطات الرسمية المرتبك في التعامل مع من اعتبرته متمردا على اعتباره خصما سياسيا، بالإضافة إلى الرفض غير المعلن للهدنة بين المواطنين وصفة الجيش وقيادات سياسية في السلطة، كل هذا أعاق مبادرة الدوحة وبالتالي تعهداتها.

كانت صنعاء تعول على تعهدات الدوحة في تمويل صندوق إعمار صعدة، وتغطية نسبة كبيرة من كلفة الحرب، وهي كلفة كبيرة وفادحة جدا، كما أن وجود قطر سيشجع الكثير من المانحين الذين فقدوا الثقة في صنعاء، على المساهمة.

ورغم محاولة سلطات صنعاء، وتحديدا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، لدعم جهود الدوحة، وإعادة اللجنة القطرية لأكثر من مرة إلا أن الأمر فشل، وكان المستفيد الوحيد مما حدث هو عبدالملك الحوثي وأتباعه.

ولا يبدو أن هناك أملاً في عودة الدوحة، خصوصا أن الرياض أعلنت مبادرتها في الصومال، كما يعني ذلك أيضا أن احتمال تدخل السعودية، أكبر جيران اليمن، غير وارد.

ومع الأزمة الاقتصادية والسياسية في اليمن، وتقلص ثقة المانحين خلال السنوات الماضية، فإن صنعاء ستكون وحيدة أمام تركة ثقيلة جدا خلفتها ثلاث سنوات مضت في صعدة، وقد تكون فوق طاقتها إذا ما استمرت.

صندوق إعمار فارغ

في يوليو الفائت أنشأت صنعاء صندوق إعمار صعدة، لإيجاد مخرج وعدم سد الطريق أمام إنهاء أزمتها في الشمال والتي باتت آخر ما تريده في ظل توتر الوضع في المحافظات الجنوبية.

قرار إنشاء الصندوق يعتمد على مساهمات المانحين وهبات ومساعدات "شركاء التنمية والدول الشقيقة والصديقة"، على حد نص القرار. وقبل أن يجف حبر القرار كان الصندوق الذي أنشئ لدعم جهود قطر وتحفيزها، يخسر قطر.

وفي سبتمبر أقر اعتماد خمسين مليون ريال (قرابة 251 ألف دولار) نفقات تشغيلية للصندوق للفترة المتبقية من العام الجاري. أقرت الحكومة تمويله بمليار ريال (أكثر من 5 ملايين دولار) من ميزانية العام المقبل.

إلا أن كل ذلك، مع حجم ما خلفته الحرب، والأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، يجعل صنعاء حتى الآن أمام صندوق إعمار فارغ.

ويواجه الصندوق بوضعه الحالي، قائمة من المشاكل ليس أولها احتمالات أن تطاله يد الفساد المالي الذي يستبيح أموال الدولة.

وحسب المراقبين والمهتمين فإن التضخيم الإعلامي حول الصندوق ودوره، سيكون في مقدمة المشاكل التي تواجهه.

هذا التضخيم من وجهة نظر كثيرين لن يجعل انتظار المتضررين في صعدة سهلا، ولن

←

يفكر أحد بأن الصندوق غير قادر على تلبية كل آماله دفعة واحدة من جهة، ومن جهة أخرى يعكس خللا في تقدير المسؤولين على الصندوق لأبعاد ما حدث ويحدث، وسوء دراية بحجم الأضرار التي ليست بنى تحتية فقط.

بنية تحتية؟!!

المشهد في صعدة مختلف عن أي مشهد قد تخلفه حرب. لو اقتصر الأمر على البنى التحتية فلن يتطلب الأمر صندوقا، لأنه لا يوجد في صعدة ما يمكن تسميته فعلا بنى تحتية.

كانت المحافظة وما تزال بحاجة إلى الكثير من المشاريع تحت مسمى البنى التحتية، وتنفيذ مشاريع في هذا الصدد لا يندرج ضمن أضرار الحرب.

ومبالغة وسائل إعلام السلطة في تناول أنباء تخصيص جزء كبير من ميزانية الصندوق لصالح البنى التحتية في صعدة، يثير الكثير من التساؤلات. إنه إنذار مبكر عن فشل في فهم ما يفترض القيام به.

لا توجد طرق معبدة في صعده باستثناء ما استحدث خلال العامين الماضيين من شوارع فرعية حول عاصمة المحافظة التي كانت بعيدة نسبيا عن المعارك.

وهناك طريق منها باتجاه الشرق حتى الحدود السعودية مع همدان بدأ العمل فيه قبل سبع سنوات ولم يكتمل بعد، والطريق الدائري البعيد، من حجة إلى رازح غربي المحافظة ومنها إلى جماعة ثم منبه. والذي لم يكتمل العمل فيه أيضا منذ قرابة 20 عاما.

وقد تكفل سلاح الصيانة التابع للجيش بترميم الأضرار القليلة التي لحقت بالطرق خصوصا في رازح، ولا يمكن لطرق ترابية وأحيانا غير موجودة أن تتعرض للأذى.

حتى أن أحد أسباب عجز الجيش في الوصول إلى مواقع تمركز أتباع الحوثي في النقعة ومطرة هو عدم وجود طرق تؤدي إليها.

وباستثناء عاصمة المحافظة فإنه لا توجد شبكات مياه، حيث يعتمد الناس على الآبار الموجودة في مزارعهم، أو الآبار والبرك خاصتهم.

ورغم أن المدارس والمنشآت الحكومية تحولت إلى ثكنات ومواقع تابعة للجيش بسبب عدم وجود بنية تحتية خاصة به، إلا أنها شكلت أكثر قطاعات البنى التحتية تعرضا للدمار.

وحسب مصادر رسمية، فإن عددا من المدارس دمرت بأيدي الحوثيين أو بسبب تمركزهم فيها، كما استولوا على التجهيزات البسيطة في عدد كبير من المرافق الصحية.

وتعمدوا في مناطق كثيرة تفجير مقار تابعة للحكومية وتدمير مجمعين حكوميين، الأول في قطابر، والثاني في مديرية رازح.

وأتلفت الشبكة الكهربائية المحدودة والممتدة من مدينة صعدة إلى مناطق مختلفة وسط المحافظة بغض النظر عما إذا كانت هذه الشبكة تنقل التيار الكهربائي أو حلم الكهرباء. كان يكفي أنها من "النحاس".

وقال شهود عيان إن أفرادا من "الجيش الشعبي" أو "البشمركة" كما يسمونهم، وهم رجال قبائل محسوبون على الجيش، قاموا عن عمد بتدمير الشبكة الكهربائية.

وحسب الشهود، كان "البشمركة" يطلقون النار على كابلات الكهرباء في كثير من الأماكن لإسقاطها وسحبها، وبيعها لمحلات شراء الخردة. وهي المحال الوحيدة التي استمر نشاطها أثناء الحرب.

لم تكن سلطات الجيش تسمح بمغادرة أي شيء للمحافظة دون أوراق ملكيته، وتمكنت من مصادرة الكثير من المسروقات قبل خروجها، حتى أن فناء أحد المؤسسات الحكومية أكتظ بعشرات السيارات المسروقة.

غير أن المتورطين في عمليات نهب انتشرت على نطاق واسع وطالت كل شيء حتى أبواب ونوافذ المنازل، اتجهوا إلى تجار الأثاث القديم، ومحلات بيع الخردة، وهي محال تشتري القطع المعدنية بالكيلوجرام، لكنها طورت نشاطها أيضا.

وقال عادل سويد (35 عاما) الذي كان يملك ورشة لصيانة المعدات الثقيلة والمتوسطة، ومعدات البناء، إن "البشمركة" دمروا الكثير من قطع الغيار والمعدات للحصول على الأجزاء المعدنية وباعوا معدات وماتورات كاملة لموازين شراء الخردة.

وحسب عادل، فإن قطع غيار ثمينة، ومعدات تتجاوز قيمة بعضها 200 ألف ريال بيعت بألف وألفين وخمسة آلاف ريال في تلك المحلات التي تشتري الكيلوجرام من الحديد غير النقي بعشرين ريالا، والألمنيوم 200 ريال (دولار واحد)، والنحاس 600 ريال.

تمكن عادل مع بعض الأهالي، وبمساعدة من قيادات عسكرية من استعادة بعض المسروقات، واضطر لشراء بعض منها، لكن أشياء كثيرة لم تعد لعادل، ولا لغير عادل. وأكثر ما يقلقه أن بعض تلك المعدات تعود لعملائه، أو لشركاء معه.

ماذا خلفت الحرب حقاً؟

مسافة 50 كلم تقطعها باتجاه الشمال انطلاقا من مدينة السلام أو مدينة صعدة، عاصمة المحافظة، يمكنها نقل مشهد مغاير لما تتوقعه عقب حرب.

ستصل إلى مشارف سحار الشام، ماراً ببني معاذ والطلح وآل الصيفي وضحيان ومجز.

ليست كل المناطق التي تضررت، لكنها الأسهل والأقرب من طريق أسفلتي وحيد شقته السعودية قبل قرابة 40 عاما.

معظم الدمار مرسوم في المنازل والعمارات السكنية، والمحال التجارية، وللأمر سببان رئيسيان، أهمهما أن أتباع الحوثي حرصوا بشكل واضح أن يطال الضرر كل مواطن هناك.

حين بدأت مؤشرات المعركة الرابعة عقب أزمة اليهود المتبقين في صعدة في يناير الفائت، اكتفت قوات الجيش بالانتشار دون محاصرة أتباع الحوثي في مراكز تجمعهم الأساسية.

وهو ما سمح لأتباع الحوثي بالانتشار على طول وعرض المحافظة قبل أن يعلن الرئيس منتصف مارس2007 نهاية مرحلة الحوار وبدء العمليات العسكرية.

وقد استغل أتباع الحوثي ذلك، بالإضافة إلى فشل قوات الجيش، التي تحارب في معظم المواقع، وسط وشرقي وشمالي المحافظة، في التعامل مع حرب عصابات.

كان أتباع الحوثي يستخدمون القرى والتجمعات السكانية لإطلاق النار منها على الجيش الذي يرد بدوره بقصف هذه المواقع وبشكل لا يخلو من عشوائية.

المواطنون عجزوا عن حماية مناطقهم من أتباع الحوثي، أو لم يرغبوا في التورط في الأمر، قبل أن يعقد مشايخ القبائل اجتماعا موسعا قرروا بعده دعم الجيش.

وقال مواطنون إن "الحوثيين" كانوا في كثير من الأحيان يمرون بمنطقة ويطلقون بعض الأعيرة النارية قبل أن ينسحبوا، تاركين للجيش بقية المهمة.

هذه الأخطاء لم تحدث في مديرية رازح التي تولى عملية تحريرها من سيطرة أتباع الحوثي لواء "العمالقة" والذي أشرك في المرحلة الأخيرة من الحرب.

فخلال أقل من شهرين تمكن "العمالقة" من استعادة المديرية، وتوجيه ضربة قاسية لأتباع الحوثي، مقابل سقوط جنديين فقط، ودون الإضرار بأي ممتلكات خاصة.

■ لا توجد طرق معبدة في صعدة.. حتى أن أحد أسباب عجز الجيش في الوصوف إلى مواقع تمركز أتباع الحوثي في «النقعة» و«مطرة» هو عدم وجود طرق تؤدي إليها

وقد اعتبر مراقبون إشراك العمالقة في الحرب والسماح لقياداته بالتحدث إلى أكثر من 30 صحفياً، تم تنظيم زيارتهم للمديرية، كان رسالة عدم رضى عن أخطاء حدثت في مواقع أخرى.

أما السبب الثاني لحجم الدمار في مناطق وسط المحافظة والمناطق الشرقية والشمالية، فكان إشراك "الجيش الشعبي"، حيث خلقت عمليات النهب التي تورطوا فيها رد فعل سلبي لدى المواطنين جعلهم أقل تعاونا مع الجيش مخافة "البشمركة".

كما كان إشراكهم سببا في إرباك حركة القوات النظامية. وحسب مصادر قبلية وشهود عيان، كان هدف أفراد "الجيش الشعبي" هو نهب المحال التي تقصف والمنازل الكبيرة.

حتى أن أعدادا كبيرة منهم قتلوا بنيران قوات الجيش في أكثر من موقع بسبب تعجلهم للوصل إلى المواقع التي يتم قصفها آولا. كما تورطوا في مواجهات دامية مع مواطنين.

أحد مشاهد التخبط التي تسببوا فيها ما حدث في منطقة "الطلح" حيث كان يسكن عبده النجار في منزل صغير من الطوب.

ورغم أن مسؤولين، وعسكريين نفوا وجود عمليات النهب أو تورط الجيش فيها، إلا أن هناك من تحدث، وعلى نطاق محدود، عن أكثر من سبب بينها إشراك مجندين جدد يفتقرون للخبرة والقدرة. وأنه تم معاقبة الجنود الذين ثبت تورطهم في أمور مماثلة.

ما يجمع عليه هؤلاء أن هناك مبالغة بعض الشيء في أحاديث الناس، وبأن الحروب في كل الأحوال لا تجلب النعيم والرخاء، ولا تعطر أحاديث الناس أيضاً.

ترقب معركة...

حين قررت صنعاء استخدام القوة لمواجهة حركة الحوثي، كانت تعلم بأنها لاذت بآخر الحلول، وأن أي خيارات أخرى بعد ذلك لن تكون في مصلحتها، قبل تحقيق حسم عسكري.

رغم هذا، فقد حاولت التوصل إلى حلول سلمية وتقليص الأزمة أكثر من مرة، وأصدرت قرار عفو، وأفرجت عن المعتقلين.

وفي كل مرة كان ذلك يرتد عليها بأسوأ مما بدأ، ويعيد المعارك على مساحة أوسع، وبأسلحة أكثر فتكاً وخطورة.

ومع تكرار عودة الحرب فقد الكثيرون الأمل، وارتكبت الكثير من الأخطاء، وبات الناس هنا أكثر ميلا لتوقع الأسوأ مع كل إعلان هدنة. وتزايد أتباع الحوثي من الناقمين والمحبطين، ليس في صعدة فقط، بل من أكثر من محافظة.

وتلقى أنباء المعركة الخامسة التي سميت سلفا، صدا واسعا، فحالة من الترقب والتوتر تسود حتى خلال شهر رمضان الذي شهد أوسع مظاهر الانفراج بعودة الأسواق ورفع حضر التجول.

وتتردد أنباء عن حالة من التأهب في صفوف الجيش، وأتباع الحوثي على حد سواء. وتحدثت بعض المصادر عن استمرار عمليات استفزازية من قبل مسلحين تابعين للحوثي في أكثر من مكان. وقالت إن جهودا تبذل للحيلولة دون تطور الصدامات إلى معركة جديدة.

كما اتهم الحوثي من جهته سلطات الجيش والأمن بمواصلة مطاردة أتباعه ومضايقتهم، واعتقالهم في أكثر من مكان.

لقد انتهت المعركة الرابعة، ولا شيء آخر غير ذلك يمكن التأكد منه بشأن حرب "الحوثي" في صعدة.

هاشم حجر.. القتل بواسطة القضاء (1-2)

عبدالله عبدالرحمن الكبسي

توطئة

يقسم القانون الشرعي (الجنائي) جرائم القتل الى ثلاثة أقسام رئيسة هي: العمد، وشبه العمد، والقتل الخطأ ثم إن لكل قسم منها خصائصه التي تحقق تعريفه وتميزه عن سواه- علة وكيفية.

بيد أن الفارق الأهم والأساس في التمييز بين قتل وقتل، إنما يرجع عند التعيين والتخصيص إلى «توفر عنصر القصد الجنائي الذي تتحقق به إرادة القتل عند القاتل على نحو حاسم أكيد».

وحيث الأمر هنا متعلق بعزيمة خفية(1) -نفسية وذهنية- فإن المعول فيها لتحقق-الصفة» المقطوع بشأنها كأساس وشرط للحكم بالضمان الفاعل العاقل، وإدراكه البديهي لطبيعة فعل الوسيلة المستخدمة (أداة الجريمة)، وكونها مما يقتل عادة كالأسلحة النارية ونحوها أو ما شأنه القتل إن أصاب مقتل من سائر الوسائل- مباشرة أو بالسراية(2).

أي أن المعتبر في المسألة هنا هو: فعل الفاعل والنتيجة المترتبة على فعله، متى خلت المقدمات من لبس معتبر يرجح إنتفاء القصد إلى ذات النتيجة، ويحتم بالتالي النزول بالقضية محل الفعل-درجة أو اثنتين- في مقام التوصيف والترتيب وتحديد اتجاه الدعوى القضائية فيها. فلا عبرة مثلاً بقول: مَن صَوَّب السلاح نحو الآخر ثم أطلق المقذوف فقتل: إنه إنما أراد مجرد الجرح والإيذاء غير المفضي إلى القتل، أو انه قصد اصابة المجني عليه في غير مقتل حتى لو كان صادقاً في مقاله. لأن العبرة هنا بالنتيجة المتحققة بالفعل وعنه متى ما قامت الشواهد على صدقها من طبيعة الظروف المحيطة، كما هو معروف. فهذا ما يتعلق بالتقسيم الأولي لجرائم القتل من حيث التوصيف القانوني لها وتعلقها بالمقاصد المختلفة إبتداء.

● هاشم حجر

أمّا من حيث - الوسيلة ونوعية الفعل المفضي إلى القتل فإنها- ونخص هنا جريمة القتل العمد تحديداً تنقسم الى قسمين أو نوعين اثنين:

1 - مباشرة: وهي التي ارتكزت بداية على الفعل العنيف وتمخضت عنه، وسواء كان ذلك بطريقة استخدام السلاح المعروف على عمومه -ناري وغير ناري- أو بما في حكمه نتيجة وفاعلية- وإن بتكرار الفعل البسيط ومراكمة تأثيره(3).

2 - ويدخل في هذه الأخيرة، أو يلحق بها، ما لاحصر له من أنواع الأدوات والوسائل المستخدمة مما شأنه القتل عادة «كالإحراق، والإغراق، والهدم، والإلقاء من شاهق، وكالحفر بالطريق للإيقاع بغير المبصر ولعكسه مع التمويه بداهة- وإلخ هذه وأشباهها من الطرق والوسائط المفضية إلى الوفاة بقصدها»(4).

3 - وغير مباشرة -وهي التي خلت وتخلو من الفعل العنيف بمعناه الحسي المباشر، ومثالها في الأثر المنصوص عليه في كتب الفقه الجنائي: «حبس المجني عليه ومنع الطعام والشراب عنه حتى تتلف نفسه، أو تعريضه عنوة للمؤثرات الطبيعة من برودة وحرارة زائدتين». وناهيك بهذين التقريرين مثلاً وشاهداً على مبلغ الإحتياط في حفظ النفس وصيانتها من عوامل الهلكة والتلف. وكافيك بهما ملهما وباعثاً لإخطار الواقع المعاش وبجلي مفارقاته الصارخة على مستوى التطبيق والممارسة في عصر الديمقراطية وحقوق الانسان.

وهكذا بل من هنا- ومع ملاحظة أن ما أعلناه من الأمثلة التي نص عليها أئمة الفقه في هذا الصدد أكثر تعداداً وأدق ملحظاً وأوفى في الدلالة على مغزاه، مما أثبتناه منها هنا.

فإنه يمكن القول الآن، وبكثير من الثقة والموضوعية، أن وفاة الشاب المظلوم هاشم عبدالله حجر، بما اكتنفها وصاحب حالته قبلها من الإجراءات القضائية (الجزائية) الظالمة والمتعسفة تساوي «القتل العمد» وتندرج عقلاً وبداهة تحت مؤدياته الحتمية الملحوظة لمقترفي تلكم الإجراءات اللاإنسانية- بداية، ووسطاً، وخاتمة- ملاحظتين هنا- وفيما لا يسع المتحري إغفاله من تساؤلات المطلع وتردد خواطره المدهوشة تجاه المقتضيات الحيثية لهذا القطع ومرتكزاته الإعتبارية من معطيات الموضوع وتجلياته المسوغة- بأننا عندما نذهب إلى هذا القول ونجاهر به فإنما ننبه ابتداء على أساس متين من مجريات المحاكمة التي أخضع لها المجني عليه -رحمه الله- وما تخللها واعتور مسارها تباعاً من المناقضات الصارخة التي تؤهل أربابها لاستحقاق صفة الطغيان والعدوانية المطلقة وهذا من جهة، ومن أخرى فإن المتأمل في حقيقة تلكم المجريات إيَّاها وتعسف الشعبة الجزائية الإستئنافية في التعاطي مع أولياتها الإبتدائية لا يمكنه أبداً مهما أوتي من حسن الظن وسماحة الخاطر أن يملك نفسه عن الإستياء أو يحبس جوارحه عن الإنفعال بملحوظ ذلك التعاطي البائس وضرورة تعقبه في مقام الحُجِّيَّة والإستدلال- لا أقول: إنتصاراً لهاشم- المظلوم المقهور المقتول، وتنديداً بظالمية القتلة وحسب، وإنما انتصاراً لحرمة الحق والعدل المنتهكة في هذه القضية المروعة، وإشفاقاً على الآدمية المجلودة بسياط الشهوات والمطامح المحمومة أن تسرع في الإنحدار إلى هذا الدرك السحيق من نوْمَة الضمير وغفلة الإحساس. وإن من يكن في شك من هذا فما عليه إلا أن يستمع معنا إلى مأساة الطالب «هاشم» وليُعْمل عقله وبصيرته تفكراً في مجرياتها المثيرة، وتحسباً من ثم لمآلاتها المنذورة بأسوأ العواقب والتداعيات فماذا تقول لنا الحقائق بشأنها يا ترى؟

في مساء يوم الخميس الموافق 7 يونيو من عامنا الجاري 2007، وفي قصة طريفة مثيرة أليمة معا وغير منكورة من مأثور عمل رجال الشرطة وأساليبهم الناعمة هنا أو هناك تم إلقاء القبض على الطالب هاشم عبدالله حجر، وشقيقه يحيى من قبل أمن مكافحة الارهاب- بأمانة العاصمة، ومن مقر قسم شرطة الأحمر، الذي كان الشقيقان- هاشم ويحيى- قد ذهبا إليه طواعية بناء على طلب من مدير أمن محافظة صعدة- بضرورة مهاتفتهما إياه عبر أقرب مركز شرطة إليهما بأمانة العاصمة بغية إثبات كونهما موجودين فيها وليس في جبال النقعة، كما قيل عنهما، وليمكنه من ثم الإفراج عن والدهما المحتجز لديه على خلفية ذلك القيل. وكما أشارت الصحف التي أهتمت بتغطية وفاة «هاشم حجر» المثيرة أخيراً فقد تم الإفراج عن شقيقه يحيى بعد يومين اثنين من اعتقاله بينما استمر اعتقال هاشم لدى شرطة مكافحة الارهاب نحواً من اسبوعين أو تزيد ليقدم بعدها إلى- المحكمة الجزائية الإبتدائية بصفته عضواً في ما أسماه الإدعاء بـ«خلية صنعاء الثالثة» التي انعقد مسلكها هذه المرة على ما مجموعه (ستة عشر منظوماً، فتياناً وفتيات) يتوسط عقدهم ويتهم الكاتب الصحفي المعروف/ عبدالكريم الخيواني، ثم إنه وبالنظر الى الحالة الصحية المتدهورة لكل من: عبدالكريم وهاشم حجر، فقد أصدرت المحكمة الإبتدائية في جلستها المنعقدة بتاريخ -18يوليو2007 قرارها بالإفراج الفوري عن المذكورين مشفوعا بتقديم الضمان التجاري ومستنداً في حيثيته الموجبة إلى «التقارير الطبية» المقدمة عن حالتهما الصحية في تلكم الجلسة إياها.

على أن رئيس الشعبة الجزائية الإستئنافية سرعان ما بادر غير متهيب ولا متحرج إلى إلغاء قرار الإفراج المستأنف آنذاك من قبل ممثل الإدعاء رئيس النيابة الجزائية في جزئيته المتعلقة بهاشم حجر، تحديداً، ممتنعاً في الوقت نفسه -وأعني بذلك القاضي الإستئنافي إياه- عن السماح لمحامي هاشم بحضور جلسة إستئناف قرار الإفراج، فضلاً عن تمكينه من الحصول على نسخة من قرار الإلغاء وحتى يتأت له الطعن فيه أمام محكمة النقض العالي، حسبما أوردته صحيفة الوسط منسوباً إلى المحامي الممنوع إياه.

وإذن فنحن هنا أمام ثلاثة عناصر من الإجراءات الجزائية المتخذة بالمخالفة الصارخة لروح العدالة ومقتضيات القانون:

- إلغاء غير مبرر لقرار المحكمة الإبتدائية بالإفراج المسبب عن المتهم المريض/ هاشم حجر.

ومنع المحامي الموكل بالدفاع عنه من حضور جلسة الإستئناف.

- ثم منع آخر من تسليمه نسخة من قرار الإلغاء لمتطلبات مهمته النيابية في الإعتراض عليه أمام الإستئناف العالي.

ولعمر الحق الذي أدماه الجور، وأخلف نضاره اهتزاز اليقين في النفوس المتلفتة عنه إلى رغائبها لأدناها شأنا وأقلها اعتباراً في ميزان العدل وجلال القضاء لمَمًا يوجب التقزز والإشمئزاز قبل أن يتعلق بها واجب الحساب والمساءلة القانونية والأخلاقية.

وناهيك بعد ذلك بأعلى- الثلاث- مرتبة، وأفظعها جناية وانتهاكاً، وأعظمها مسؤولية واختصاصاً باستلفات الأذهان الى باعثها المريع في ملحوظ المتعاطي الجريء ودلالته المزيدة من ثم علي واقع القضاء السقيم في بلادنا اليوم وحقيقة مأزقنا الشنيع قبالة أدعيائه الجبابرة من قضاة الجور ومتعهدي الإفتئات.

■ هوامش:

(1) قلنا -خفية- نظراً إلى ما قد يقع من جرائم القتل العمد- المفاجئة والخالية من المقدمات الموجبة لوجود القصد وتبيين النية على ارتكابها سلفاً كما في حالة- الدفاع عن النفس- والمشادات العنيفة الناجمة عن سبب طارئ.

(2) السراية- بكسر وفتح- تعني تطور الحالة الجنائية من وضع إلى آخر أشد خطورة وأدعى للحكم بالضمان على أساسه بما هو ناتج عن سريان التأثير الاول ومترتب عنه.

(3) وذلك كتكرار الرضخ بالحجر على الرأس في القتل المباشر، وكتكثير الجرعات الدوائية المحتوية على مركب ضار وفتاك في حال تجاوز القدر المأمون كما في القتل غير المباشر. وفي حالات مرضية محددة على نحو أخص.

(4) قلنا: بقصدها- إحترازا مما لم يدخله القصد أساساً، وإن لزم فيه الضمان بقدره وعلى حدِّه، مثل الوقوع في الحفريات المتخذة للصرف الصحي وكالأشراك الحفرية المعمولة لاصطياد الحيوانات.

بين أنجح إتفاق بيئي وأزمة لم تحدث

■ **بشرى العنسي**

«يحمل لنا هذا الشهر قصة نجاح بيئية عالمية. فبعد عشرين عاماً على إطلاق بروتوكول مونتريال لمعالجة تفكك طبقة الأوزون، يستطيع المجتمع الدولي أن يعلن بثقة نجاحه في التصدي الجماعي لهذه المعضلة...».

«بلغت المعاهدة الدولية لحماية طبقة الأوزون عامها العشرين هذه السنة ومازالت تدعي النجاح ولكن هل هناك فعلاً سبب للاحتفال؟».

مقدمتان لموضوع واحد، ولكن في أماكن مختلفة. فالفقرة الاولى وردت في إفتتاحية صغيرة لمجلة البيئة والتنمية في عددها الماضي والتي أفردت أيضاً مادة تتحدث عن الانجازات التي حققها «بروتوكول مونتريال» بوصفه «أنجح اتفاق ببيئي دولي أنقذ العالم من الفناء». فيما وردت الفقرة الثانية في مقال لـ«بين ليبرمان». (كبير محللي سياسات الطاقة والبيئة في مؤسسة هيرتيج في واشنطن) نقله موقع «نيوز يمن» تحت عنوان «أزمة الأوزون التي لم تحدث». كانت المناسبة لصياغة الموضوعين واحدة وهي مرور عشرين عاماً على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ولكن الطرح كان متبايناً تماماً.

فمع قصة النجاح التي أوردتها المجلة للبروتوكول بدءاً بما حققه من خلال خفض استهلاك الدول الأطراف (191) للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون (cfc) بنسبة 95٪ وحققت البلدان النامية 72٪ حتى العام الماضي، مروراً بقضيته التاريخية، وانتهاء بالأمل في قدوم (2009) بقضاء الدول النامية على العشرين في المئة الأخيرة من انتاجها واستهلاكها لمركبات الكلوروفلور والكربون التي تقضي على طبقة الاوزون (ستراتو سفير).

مع كل ما سبق سأل ليبرمان عما اذا كانت هناك حاجة للإحتفال بالبروتوكول وخاصة أن «التنبؤات العديدة المرعبة والرهيبة بالإصابة بأوبئة سرطان الجلد وتدمير النظام البيئي وغيرها لم تتحقق»، معتبراً أن استنزاف طبقة الأوزون كان تهديداً مبالغاً فيه في المقام الأول، وأن سلسلة المصائب الفظيعة لم تكن فعلاً في الصورة أبداً.

ويعتقد كبير المحللين أن المشاركين في بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ سيلتقون بعد عقود من الآن ليهنئو أنفسهم لأن أي من تأكيداتهم المخيفة لم تتحقق، مختتماً بالسؤال عن مقدار ما سينفق في سبيل حمايتنا من المشاكل التي لا نعاني منها.

ضريبة على الأكياس البلاستيكية

في أنحاء العالم وكل سنة يتم استهلاك500 بليون كيس بلاستيك. ولايتم تدويرها إلا بنسبة أقل من 1٪، في حين تنتهي بلايين الأكياس في الطبيعة منتشرة في الحقول وعلى الأشجار، وتترسب الى قيعان المحيطات، وتخنق نحو ألف حوت ودلفين وفقمة وسلحفاة وطائر كبير كل سنة، كما تلوث التربة لبطء تحللها، وتعمل على سد مجاري تصريف مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار.

وأعزت إحدى الناشطات الكينيات في مجال البيئة انتشار الملاريا إلى البلاستيك كونها تصبح ملاذاً لتكاثر البعوض بعد امتلائها بمياه الأمطار.

من أجل ذلك، فرضت عدد من الدول ضريبة على الأكياس البلاستيكية الدقيقة، للحد من استخدامها. حيث ذكرت مجلة «البيئة والتنمية» اللبنانية أن متاجر كبرى في الولايات المتحدة تعطي خصما للمتسوقين الذين يعيدون أكياس البلاستيك لإعادة تدويرها وفي بداية العام الحالي بدأت متاجر استيفاء رسوم من المستهلكين، مقدارها خمسة سنتات مقابل كل كيس بلاستيك.

سياسة الضريبة لم تظهر تأثيرها بعد على المستهلكين الأمريكيين الذين يستخدمون 88 بليون كيس، ويتم استهلاك 12 مليون برميل من النفط لصنع تلك الاكياس في الولايات المتحدة سنوياً. لكن برنامج مماثل في بريطانيا طبق السنة الماضية أدى الى خفض استهلاك أكياس البلاستيك بنسبة 95 ٪، كما سُجل انخفاض مماثل في إيرلندا منذ فرضت ضريبة بلاستيك تقدر بـ«20سنتاً» على كل كيس منذ 2002م.

اتخذت بعض البلدان كذلك إجراءات حاسمة ضد أكياس البلاستيك فمنعت بنغلادش وتايوان، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، ومعظم المدن الهندية الكبرى، استخدام الاكياس البلاستيكية الرقيقة، وسيمنع استخدامها في كينيا ابتداء من العام القادم، وفي فرنسا ابتداء من 2010م.

الغريب في الأمر أن التقرير المطول الذي قدمته المجلة حول الأكياس البلاستيكية لم يذكر أي تدابير أو أي اجراءات للدول العربية إزاءها، رغم أن حصة العرب من تلك الأكياس تقدر بـ25 بليون في السنة من أصل الـ500بليون.

قانون البيئة الجديد بعد الغياب

● شديوة

بعد مرور ما يقارب العامين على صدور مشروع قانون حماية البيئة الجديد، والضجة الإعلامية والندوات والورش التي حدثت حينها عن ذلك القانون، مرت شهور طويلة من السبات دون أن يعلم أحد ما صار إليه.

«النداء» تواصلت مع رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة، محمود شديوة، الذي صرح بأن مسودة القانون النهائية جاهزة وسيتم رفعها إلى مجلس الوزراء قريباً وبأنه وبحلول نهاية هذا العام سيكون القانون في مجلس النواب لمناقشته والموافقة عليه.

وعن المشاكل التي دارت بين الهيئة العامة للشؤون البحرية وهيئة حماية البيئة بسبب رغبة الاولى بضم المحميات البحرية إليها، نفى رئيس الهيئة ذلك مضيفاً أن هيئة الشؤون البحرية قدمت ملاحظتها على القانون بمايخص المسائل البحرية، وتم استيعابها. وفيما يتعلق بمشروع البنزين الخالي من الرصاص، الذي تبنته وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة، مع وزارة النفط والذي كذلك لم يُعد يسمع عنه شيء، قال رئيس الهيئة بأنهم-في الهيئة- ووزارة النفط يقومون بدراسة البدائل والتي حددت بقصيرة ومتوسطة وطويلة المدى. ويعتمد الحل الأول على استيراد البنزين الخالي من الرصاص والحل الثاني على إعادة تأهيل بعض المصافي اليمنية، والثالث يكمن في الاستثمار في التوسعة بمصافٍ جديدة.

متابعات

■ من المتوقع أن تنفذ الهيئة العامة لحماية البيئة، بالتعاون مع مشروع حوض صنعاء، منتصف الشهر الحالي دورة تدريبية حول تقييم التأثير البيئي للمشروعات المختلفة وخاصة المشاريع المائية والسدود.

وتعد الدورة المحتملة امتداداً لأخرى انتهت الأسبوع الماضي، شاركت فيها كافة فروع الهيئة العامة لحماية البيئة، الادارة العامة للري، وفروع الهيئة العامة للموارد المائية.

■ بينت دراسة موسعة أعدتها جمعية الثروة الحربية والتنمية (AFDC)، بالتعاون مع منظمة العلاقات العربية النمساوية أن 94.6 في المئة من المساحات الخضراء تضررت من جراء القصف العشوائي والمباشر على جنوب لبنان في صيف العام الماضي وخصوصاً خلال العشرة الأيام الأخيرة للعدوان حيث بلغت المساحة الاجمالية المتضررة 1021، هكتاراً، منها 712 هكتاراً من الغابات، و309 هكتارات من الزيتون. وقدرت الخسارة الاقتصادية المترتبة على ذلك بنحو 140 مليون دولار. ولتعويض الخسارة بدأت الجمعية مشروعاً لإعادة تشجير أكثر من 50 هكتاراً من الأراضي في منطقتي جزين والعرقوب، وتدريب 120 متطوعاً وتجهيزهم لمكافحة الحرائق.

■ أنهى الفريق المكلف بدراسة آثار بركان جبل الطير في الحديدة تقريره النهائي الذي رفع لوزير المياه والبيئة. كم تم إعداد خطة طوارئ لمواجهة مثل تلك الكوارث، بتعاون وزارة المياه، والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة، وهيئة الجزر، حسب ما أورده المهندس محمود شديوه، ورئيس هيئة حماية البيئة لـ«النداء».

حق الرد

الاخ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم

تحية طيبة،، وبعد:

ببالغ التقدير والاحترام وبالإشارة الى ما نشرته صحيفتكم في عددها124 الصادر يوم الاربعاء 24 اكتوبر 2007 صـ11 تحت عنوان «متنفذون يستولون على أراضي البسطاء بالقوة يا سيادة الرئيس» فإننا نود أن نوضح الآتي:

إنه وبناءً على الوثائق المرفقة مع هذا التوضيح والتي تؤكد أن مشروع بناء مسجد سعوان هو مشروع خيري تم القيام بتفنيذه بناءً على توجيهات الاخ رئيس الجمهورية ووزارة الأوقاف. كما أن جميع التراخيص والإجراءات اللازمة متخذة حسب القانون. علماً بأنه قد تم معارضة بعض موظفي وزارة الأشغال في بداية العمل وتم ضبط بعضهم من قبل وزارة الداخلية وبناءً على توجيهات النائب العام وتوجيهات رئيس محكمة شمال الأمانة وفر البعض الآخر ممن قاموا بنشر الموضوع لديكم، كما أن بعضهم ما زالوا مطلوبين أمنياً لما قاموا به من تعطيل للمشروع وتكبيد الجهات المنفذة خسائر كبيرة.

وعليه نأمل من صحيفتكم الإطلاع على الوثائق المرفقة ونشر التوضيح الذي سنعتبره اعتذارا عما طال موكلينا وهم شخصيات اعتبارية حيث أن الاخ احمد هادي الشقذة عضو مجلس النواب، بالإضافة الى الأخوين علي حسين عواس، ونجيب قاسم العوضي، وهناك قائمؤن على المشروع من فاعلي خير أصابهم الضرر مما نشر دون أن يكون له أساس من الصحة.

ولكم جزيل الشكر،،،

مكتب المحامي
احمد الحذيفي
عن
احمد هادي الشقذة - عضو مجلس النواب
علي حسين عواس
نجيب قاسم العوضي

الاربعاء 27 شوال 1428هـ الموافق 7 نوفمبر 2007 العدد (126)
Wed. 27/10/1428 - 7 November 2007

اعتبروا قائمة المحظورات «فضيحة» تخدم المهربين وتشوه سمعة الصادرات الزراعية

كبار مستوردي المبيدات يطالبون البرلمان بوضع حد لابتزازهم

■ عارف أبو حاتم

ناشد تجار ومستوردو مبيدات الآفات الزراعية رئيس الجمهورية سرعة التدخل لحل أزمتهم مع وزارة الزراعة والري التي قاربت إنهاء عامها الثاني.

وقال التجار والمستوردون إن الوزارة قامت بإنزال قائمة ممنوعات، وصفوها بـ"الظالمة" شملت (373) مادة محظورة ثم تراجعت إلى (349) مادة معظمها لا تدخل اليمن وبعض منها ذات فائدة اقتصادية وليست سامة ولم تحظر دولياً.

ويعد التعميم الوزراء رقم (763) في 16 يونيو الماضي هو جوهر الخلاف بين تجار ومستوردي المبيدات ووزارة الزراعة إذ ألزم التعميم التجار بتسجيل وإعادة تسجيل جميع أصنافهم المستوردة بطريقة "تعسفية" تتطلب منهم إجراء التحليل لكل الأصناف مضاف، لذلك ثلاث شهادات: الأولى للمركب المراد تسجيله، وأن تكون سارية المفعول من بلدين معتمدين ذات نظام تسجيل متطور، والثانية شهادة تحليل لمكونات المركب ومن بلدين معتمدين، والثالثة شهادة استخدام للمركب في بلد المنشأ صادرة من وزارة الزراعة تتضمن استمرار استخدام المبيد، شرط أن يتم كل ذلك خلال شهرين فقط.وأن يتم التصديق على الشهادات الثلاث من قبل الجهات الحكومية المختصة في تلك الدول والسفارة اليمنية لديها.

غير أن التعميم اقتصر تلك الدول على الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان واستراليا وهو ما اعتبره أصحاب الشكوى من تجار ومستوردي المبيدات استهدافاً لمصالحهم لحساب جهات منافسة تستورد من الدول المحددة، فضلاً عن كونه حرباً على المبيدات المستوردة من دول الخليج والوطن العربي وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ويمضي التعميم التأكيد على "إجراء التجارب الحقلية وفق القانون"، مع أن التجارب العلمية تحكمها النتائج وليس القوانين المنظمة لمزاولة المهنة، بحسب التجار.

ويعتبر التجار الفقرة (4) من التعميم تكريساً للفساد والابتزاز ونهب أموالهم، والتي تقول: " تقييم الشركات المنتجة من خلال الزيارات الميدانية"، وهذا يتطلب من التجار توفير تذاكر وبدل سفر لطاقم مكلف من وزارة الزراعة للذهاب إلى بلد المنشأ لكل الشركات التي يتم استيراد منتجاتها حتى يتم تقييمها والتأكد من سلامتها.

وإضافة إلى بنود التعميم فإن المادة (16) من قانون تنظيم تداول مبيدات الآفات الزراعية لا تزال تتأرجح تفسيراتها بين أربعة جدران هي: وزارة الزراعة، ووزارة الشؤون القانونية، ولجنة الزراعة والري والأسماك في البرلمان، وتجار ومستوردو المبيدات. وتنص المادة (16) على "يحظر استيراد أي نوع من المبيدات إلا عن طريق الاستيراد المباشر من الشركات المنتجة أو المصنعة ". ومصدر الخلاف بين المتظلمين والوزارة أن التعميم اعتمد على تفسير لنص المادة مقتضاه وجود فرق بين الشركة المنتجة والشركة المصنعة وأن الشركات التي يتعامل معها التجار (المتظلمين) هي شركات مصنعة وليست منتجة، وقد جرى التفريق بين النوعين دون اعتبار لما نص عليه القانون من أن الشركات المصنعة تكون شركات منتجة، ولا تعارض بينهما، أو يترتب على أي منها أحكام مختلفة.

ويعتقد التجار أن تفسير الوزارة للمادة (16) "يتصف بالتعسف" ويضيفون: إن مئات الأطنان من بضائعهم محتجزة في الموانئ منذ أكثر من (18) شهراً، بسبب عدم سماح الوزارة لها بالدخول واعتبارها " مواد ممنوعة"، و" مقيدة بشدة" ويعتبر المتظلمون هذا الإجراء سبباً رئيسياً في ازدهار تجارة التهريب، وامتلاء الأسواق بالبضائع المهربة والمزورة لنفس أصنافهم المحظورة. ورغم خطورة المسألة فإن الوزارة لم تقم بأية إجراءات لمكافحة المواد المهربة أو التأكد من سلامة استخدامها علاوة عن تكبيدها لخزينة الدولة مليارات الريالات كانت تحصل عليها كجمارك من أصحاب التوكيلات الرسمية (التجار المتظلمين).

لجنة الزراعة والأسماك في مجلس النواب وجهت في الـ(29) من يوليو الماضي رسالة إلى وزير الزراعة الدكتور منصور الحوشبي بلغة حادة، واعتبرت حرف (الواو) عطل مصالح عشرات الشركات المحلية المستوردة للمبيدات، وجاء في الرسالة:" نتيجة للاجتماع الذي عقد في الـ(24) من نفس الشهر في مقر لجنة الزراعة والأسماك في البرلمان للنظر في الشكوى المحالة إليها من هيئة رسالة المجلس فقد حضر الاجتماع كل من وزير الزراعة ووكيل الوزارة ونائب مدير عام الرقابة، وعن (12) شركة متضررة حضر عبد الله الحظا والمحامي جمال الجعبي، وكان موضوع الشكوى هو التعميم السابق الصادر عن الإدارة العامة لوقاية النباتات وتكيفيها المادة الـ(16) من القانون حسب رؤيتها.

وأضافت الرسالة البرلمانية: أن تفسير هذه المادة "بأن يتم الاستيراد مباشرة من الشركات المنتجة المصنعة"، وهذا التفسير الذي تم فيه استبعاد حرف (و) بين كلمة المنتجة والمصنعة مخالف لنصوص المواد (16) من القانون و(7.12.14.24) من اللائحة التنفيذية، والتي تنص جميعها على أن يتم الاستيراد وتنفيذ الإجراءات من "الشركات المنتجة والمصنعة أو المصنعة والمنتجة".

وتؤكد الرسالة على ضرورة تفسير المادة (16) كما جاء نصها في القانون ومواد اللائحة التنفيذية، وذلك بأن يتم الاستيراد والشراء المباشر من "الشركات المنتجة والمصنعة" بشرط مطابقة المواد المستوردة للمواصفات والمقاييس العالمية.

رسالة لجنة الزراعة والأسماك البرلمانية تلك لم تجد تجاوباً من المعنيين في وزارة الزراعة، رغم مرور ثلاثة أشهر على إرسالها، وهو ما دفع التجار (المتظلمين) مرة أخرى نحو قبة البرلمان ووجهوا رسالة إلى النائب محمد علي الشدادي – رئيس لجنة الزراعة والأسماك – وتضمنت رسالتهم ثلاث نقاط فقط: الأولى تذكر الشدادي بما تم الاتفاق عليه بحضوره، والأخرى أن وزارة الزراعة ليس فيها " أي تجاوب أو التزام بما تم الاتفاق عليه"، فيما الثالثة تشير إلى أن " الوزير مستمر في التعنت".

وخاطبت الرسالة الشدادي بالقول:" نناشد فيكم الضمير الوطني الحريص على سلامة الوطن أن تعالجوا الموضوع وتزيلوا الضرر الواقع علينا".وهو ما يشير إلى حالة من اليأس تتلبس التجار نتيجة لتكبدهم خسائر مادية تقدر بمليارات الريالات.

وحصر التجار مطالبهم،حسب رسائلهم إلى البرلمان ووزارة الزراعة، بطلب العودة للعمل بالقانون رقم (25) ولائحته التنفيذية رقم (10) دون خلق اجتهادات وتفسيرات شخصية لأنها برأيهم ليست سوى " ابتزاز"، وكذلك العودة للعمل بموجب محضر الاجتماع الذي عقد مع لجنة الزراعة البرلمانية، وإلغاء قائمة المحظورات السابقة المقدرة بـ349(صنفاً) التي يعتقدون أنها قائمة "فضيحة" حيث أن كثيراً من محتوياتها لا أحد يستوردها في اليمن أصلاً، وبعضها الآخر ليست مبيدات، إنما " دواء" فعال مكافح للتسوس ويقضي على الحشرات الضارة " وبين تلك المواد المحظورة (11) مادة فعالة وذات جدوى اقتصادية هامة لليمن ".

ويتهم التجار أربع جهات تقف وراء ما يتعرضون له،هي " التجار الخصوم لتصفية حسابات، ويقومون بدفع رش لشخصيات نافذة في الوزارة "، والجهة الثانية "لم تُسمى" وهدفها تشويه سمعة الصادرات الزراعية اليمنية، والثالثة الشركات الصغيرة العاجزة عن المنافسة، ويأتي المهربون في المرتبة الأخيرة والذين نشطت تجارتهم في ظل حظر استيراد مواد التجار المتضررين.

وينفي التجار (المتظلمون) عن أنفسهم تهمة "التسبب في كثير من حالات السرطان" ويدعون إلى وجود لجنة علمية محايدة تقوم بعمل دراسة علمية ميدانية للتأكد من صحة رهانها، ويشيرون إلى وجود "عشرات المسببات لحالات السرطان في اليمن من بينها عوادم السيارات وأوعية البلاستيك غير المعالجة، ومخلفات المستشفيات، ومياه الشرب غير النقية، والسجائر، التي يعد سكان اليمن أكبر مستهلك لها في العالم الإسلامي.

يذكر أن من بين الـ(12) الشركة المتضررة، شركات وطنية كبرى كشركة الحظا، والعامري، والسنابل، وفداوى.

الهلال الأحمر يواجه كوارث تعز

■ تعز - «النداء» -

عبدالهادي ناجي علي

أكد عبد الوهاب الغرباني، رئيس جمعية الهلال الأحمر اليمني فرع تعز، أن الجمعية قامت بتدريب عدد من أبناء مديريات:المواسط (بني حماد)، صبر الموادم، شرعب السلام، المظفر، على دراسة مواطن الضعف والقوة لمواجهة الكوارث الطبيعية في تلك المديريات بدعم من الاتحاد الدولي لجمعيات ومنظمات الصليب الأحمر.

وأفاد أن المشاركين توزعوا إلى أربع مجموعات وتلقوا في الدورة -التي أستمرت أربعة أيام واختتمت أمس الثلاثاء- تدريبات مكثفة على يد عبد القادر عوض، خبير التدريب في هذا المجال مضيفاً أن الدورة سيتبعها مخيم للأربع المديريات المشاركة بالإضافة إلى مديرية المعافر(التربة)، والقاهرة بهدف دراسة واقعها بشكل عملي.

إطلاق البصمة البيئية في الإمارات

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن إطلاق مبادرة «البصمة البيئية» والتي تمثل جهوداً وطنية لقياس وفهم الصمة البيئية للدولة.

وتدعو هذه المبادرة إلى تضافر الجهود الوطنية كافة للعمل من أجل وضع الأسس المهمة لخلق وعي واهتمام بيئي جديد للحكومة والمجتمع على حد سواء.

وتستهل البصمة البيئية المرحلة الأولى على مستوى الدولة بجمع البيانات التي تتعلق بتوافر المصادر وأنماط الاستهلاك في الدولة في مختلف القطاعات مثل الطاقة والتجارة وصيد الاسماك والزراعة والمياه والتخطيط الحضري. حيث يؤكد إطلاق هذه المبادرة على أهمية مشاركة وتكاتف جهود جميع الجهات الحكومية والصناعية وهيئات المجتمع المدني والهيئات البيئية الأهلية والرسمية وغيرها من المؤسسات ومعاهد الأبحاث في الإمارات، وسيتم تحليل البيانات التي يتم جمعها للحصول على البصمة البيئية للدولة.

ووصف محمد الكندي- وزير البيئة والمياه الإماراتي المبادرة بأنها واحدة من الأدوات المهمة في قياس معدلات استنزاف الأفراد للموارد الطبيعية وإتاحة نتائج القياس للمسؤولين صناع القرار لوضع السياسات والخطط الكفيلة لضمان الاستخدام الكفء لتلك الموارد، مشيراً إلى أن النهضة الشاملة التي شملت الإمارات في السنوات الأخيرة أثرت على مختلف أوجه الحياة فيها وشكلت ضغوطاً على الموارد الطبيعية وخاصة موارد المياه والطاقة.

تلوث شط العرب في جنوب العراق

حذر باحثون في البيئة والموارد المائية في مدينة البصرة جنوبي العراق من أن شط العرب يعاني من تلوث خطير جدا يؤثر على الثروة السمكية والزراعة ومياه الشرب التي تغذي مناطق كبيرة من محافظة البصرة.

وقال الدكتور ملك حسين، مدير مركز علوم البحار في جامعة البصرة، «إن التلوث في شط العرب والأنهار المتفرعة عنه في بساتين» أبو الخصب، والفاو، وصل إلى حد خطير يهدد الثروة السمكية والصحة البشرية... وقد تعرضت أنواع كثيرة من الأسماك للهلاك فيما أختفت أنواع أخرى هربا من التلوث.

وأضاف أن من أهم الأسباب: الملوثات الصناعية والصحية التي تفرزها المصانع والمستشفيات والملوثات النفطية الناجمة عن غرق ناقلة عملاقة محملة بالنفط الأسود في شط العرب قبل سنوات مما أدى إلى انتشار النفط وتشكيل بقع زيتية واسعة أفرزت نتائج سلبية على نوعية المياه.

وقال المهندس علاء الدين طاهر، مدير الموارد المائية في البصرة، إن بعض الزوارق العاملة في شط العرب غير صالحة للعمل وتفرز موادا نفطية وزيتية، كما تشكل اللنشات التي تستخدم لنقل بعض النفط الخام عاملاً آخر بما تلقيه من مواد نفطية.

وذكر سبباً آخر للتلوث هو ارتفاع نسبة الغريق في قاع شط العرب، فضلاً عن الغوارق البحرية المختلفة منذ الحرب العراقية الايرانية في ثمانينات القرن الماضي. وأشار الباحث غالب الموسوي إلى أن المخلفات الطبية تلقى في مياه شط العرب والانهار المتفرعة منه، مثل نهر الخندق والعشار.

■ عن مجلة «البيئة والتنمية»

تعز.. والحكم الذاتي

محمد ناجي احمد

اضاءة:

حتى لا يقع القارئ في الفهم المغلوط ولكي لا تنتقص الفكرة، فإن هذه المقالة مرتبطة بمقالة سابقة نشرتها "النداء" اخترت لها أن تكون بعنوان "تعز والهويات المتخيلة"، وكل الهويات هي بالتأكيد ليست فطرية وإنما متخيلة سواءً كانت كبيرة أم صغيرة، والمتخيل هنا ليس ضد الحقيقي وإنما مولداً له، لهذا أرى أن هذه المقالة "تعز والحكم الذاتي" تستكمل ما بدأتُه سابقاً وليتضح للقارئ أن "الهويات المتفيِّدة" بفتح الياء "قد تآكلت ليس بفعل" غلبة السلطان" فقط لا غير وإنما باستثمار مصادرة بدأت بإلغاء جموع الناس واختصارهم بالوجاهات والأعيان والنفوذ المشيخي الذي كان يسمى أيام الأتراك "بالحاكم التركي". وبعد خروج الأتراك كان همهم أن يحموا نفوذهم من أقرانهم (الحكام المحليين). المطلوب اليوم ليس تعزيز فكرة "الأطراف المعنية" الممثلة بالنفوذ المشيخي والعسكري والتجاري وإنما أن يصبح المواطن الفرد هو المعني بصياغة الحاضر والمستقبل، لكي نخرج من دوخة التاريخ الذي يُعاد إنتاجه وبشكل قاهر!!

■ إن الشعور بالخصوصية على مستوى المكان واللهجة والمذهب هو ما يميز كل جماعة تتوسل التاريخ لتعزز ذاتيتها واختلافها عن الآخرين. وتعز كمخلاف يبدأ من بقيل سمارة فمنزل حتى المخا، تمتلك التاريخ الذي عزّز نزوعها نحو المطالبة بالحكم الذاتي قبل انسحاب الأتراك عندما عقد وجهاؤها اجتماعاً لهم في منطقة " العماقي بالتعزية "فوجهاء تعز بالتأكيد يتغيرون مع تغير الحكام ؛لأن كل دولة حاكمة تعمل على صناعة الوجهاء والأعيان الذين سيعملون على مساندتها ودعم سلطانها، وهو حاصل على الأقل منذ الدولة الرسولية التي حكمت اليمن متخذةً من تعز عاصمة لها، وبرغم اتساع وانقباض سلطانها فإن تعز ظلت هي أساسهم المتين حتى أن ابن بطوطة وهو يزور اليمن وصف أبناء العاصمة تعز ولهجتهم بالقسوة والجلافة. هكذا استمرت تعز حاضرة ومتميزة حتى جاء العثمانيون على أنقاض دولة بني عامر وساندهم في ذلك "صوفة تعز" من أمثال عبدالهادي السودي الذي كان يردد:

كنا مع عامر واليوم على عامر
يادولة الأتراك ذودي بني عامر

لا شك أن الأتراك عند مجيئهم ووجهوا بمقاومة مشايخ تعز آنذاك إلا أن العثمانيين قضوا على نفوذ هؤلاء المشايخ واصطنعوا لأنفسهم مشايخ في خدمتهم ومنحوهم المدافع والرتب العسكرية والرواتب المالية في مقابل جمع الزكاة للوالي العثماني ودعم سلطة آل عثمان. وعمل آل عثمان على تعميق الفجوة بين اليمن الأسفل (الشافعي) واليمن الأعلى (الزيدي)، ووجدوا في تاريخ الصراع السياسي في اليمن ما يساعدهم على ذلك، واستمروا في حكمهم على معاملة لواء تعز بخصوصية ومحبة طالما وأنهم مسالمون، وأما من خرج عن الطاعة من أبناء تعز فكان جزاؤه خلس جلده وملئه تبناً والسير به وقد أصبح مصلوباً ولكن لحمه وهيكله في صليب وجلده في صليب آخر كما صنعوا مع الشيخ "الصافية" أحد مشايخ العلم والصوفية.

حقق الإمام "يحي"حميد الدين انتصاراته على العثمانيين عام 1905م بمساندة القبائل الشافعية، وعندما وقع على صلح "دعان" عام 1911م وقد كان في هذا الصلح ممثلاً للمناطق الزيدية، لم ترغب أعيان ووجهاء تعز أن يكون ممثلا لهم بل رفضوا ذلك وانضووا تحت عباءة الوالي العثماني كممثل لهم دون أن يعوا أنهم بذلك خسروا ورقة تمثيل أنفسهم مما يمكنهم من المساومة عليها بعد انسحاب الأتراك عام 1918م، لكنهم بالتأكيد لم يتوقعوا خروج الأتراك ولهذا كان اجتماعهم في "العماقي" غير مرتب له ومليئاً بالتناقضات والمصالح الشخصية.

إنهم بالتأكيد رفضوا أن يكون الإمام يحيى ممثلاً لهم، لهذا فقد نص صلح "دعان" على أن تحكم اليمن الأسفل من خلال " محاكم شرعية شافعية " وأن زكاتهم لا تسلم إلا إلى الوالي التركي بعكس المنطقة الزيدية التي تسلم زكاتها إلى الإمام يحيى بعد خصم نسبة منها للدولة التركية، لم يلتفت المجتمعون في "العماقي" إلى أهمية هذا البند لتأسيس شرعية حكمهم الذاتي للواء "تعز " والارتباط المحدود بصنعاء، ولكن تغلب عليهم حب التسلط والتصارع فيما بينهم، فلقد كان الصراع على الزعامة بين السيد " أحمد باشا وجيه " وعين تعز أيام العثمانيين وبين "محمد ناصر مقبل باشا ماوية" هو القشة التي قصمت امكانية وجود حكم ذاتي لهذا اللواء الذي يبدأ من قضاء إب وحتى المخا، فـ" محمد ناصر مقبل ماوية" لم يكن ذا عقل راشد وحكيم ووحدوي كما يرى الأستاذ محمد محمد المجاهد، لكنه كان حريصاً على نفوذه في ماوية ورغبته في التمدد إلى المخا وشرعب وجبل حبشي وهو ما أثار مشاكل بينه وبين حكام هذه المناطق. وكذلك كان الصراع بين "محمد ناصر مقبل " وبعض مشايخ ماوية الذين أرادوا الارتباط بالسلطان " العبدلي " بلحج، وكذلك كان شأن الصراع على المدافع من أجل النفوذ بين الشيخ "محمد حسان" وهو شيخ طريقة شاذلية وله نفوذ مشيخي ومالي وبين "على عثمان" في المخا والذي يمتد نفوذه إلى صبر. وهكذا الحال مع مشايخ قضاء الحجرية فبيت "الجماعي" الذين ضُربوا أيام العثمانيين عادوا من جديد مطالبين بإرثهم المشيخي، وكذلك ما حدث من صراع على النفوذ بين شيخ "بني عمر" عبدالرب المعمري و عبدالوهاب نعمان، فكل شيخ كان يتصل بالحاكم "الانجليزي" بعدن وكان الحاكم هناك يستقبلهم كأمراء بضرب المدفعية استقبالاً لهم.

لكن الانجليز وصلوا إلى قناعة أن وجهاء وأعيان تعز لن يستطيعوا أن يشكلوا دولة في تعز بسبب صراعهم على مصالح ذاتية ورغبتهم في مد نفوذهم وحماية ما تحت أيديهم من نفوذ مشيخي، وهو الشئ الذي مكّن الإمام "يحيى" بعد يأس الانجليز من اختلاف وتنابذ أعيان تعز فيما بينهم فكل شيخ يريد أن يجعل من منطقته دولة مستقلة، وهكذا نرى أن ضرب المطلب السياسي الشرعي لهذا اللواء بحكم ذاتي سببه غلبة المناطقية المعبرة عن مصالح ونفوذ الأعيان. ومن هنا كان مدخل الإمام "يحيى" في الاستفراد بهؤلاء المشايخ وطلبهم إلى صنعاء واتخاذ سياسة تقوم على الإبقاء على نفوذهم وتعيينهم على ما تحت أيديهم، لكن الإمام "يحيى "بعد أن تمكن من القضاء على الثورات في إب مع مشايخ " حبيش" وفي صبر والمقاطرة والأكاحلة وكان بيت النعمان وناصر ماوية وعلي عثمان في مقدمة المشايخ الذين ساندوا الإمام وأمير لواء تعز "علي الوزير" في إخماد هذه الثورات ظناً منهم أن نفوذهم لن يُمس، ولكن مع عام 1922م شعر مشايخ صبر والعدين وجبل حبشي والحجرية "آل نعمان" بأن نفوذهم قد سلب من خلال إرسال حُكّام شريعة يقضون بين الناس، ومن خلال تعيين عمال مرسلين من قبل الإمام ومن قبل الأمير"على الوزير "،حينها شعروا بأنهم خدعوا فاجتمعوا في بيت "السيد أحمد الباشا" في مدينة تعز واتفقوا على قتل الأمير على الوزير، وربما تواصلوا مع الانجليز إلا أن السيد " أحمد الباشا" وقد اجتمعوا في بيته مرتين ربما شعر بفشل المحاولة وعدم جدواها فقام بالوشاية بهم إلى الأميرعلي الوزير وهكذا فشلت المحاولة بسبب السيد "أحمد الباشا" والذي يكرر فعلته ولده محمد أحمد الباشا مع حركة 1948م حين كان متفقاً مع رجالات1948 م على اغتيال ولي العهد أحمد في تعز ولكنه صنع فيما يبدو صنيع أبيه، وهكذا أصبح الأب أحمد الباشا والابن محمد الباشا مرضياً عنهم من قبل الإمام يحيى ثم أحمد وكذلك من قبل المناوئين فلقد تميزوا بقدرةٍ فائقة باللعب على الأوراق التي ستكسب!!

مما لا شك فيه أن الخلط بين النزعات المناطقية

■ وصل الإنجليز إلى قناعة أن وجهاء وأعيان تعز لن يستطيعوا تشكيل دولة فيها بسبب صراعهم على مصالح ذاتية

المجيرة سلفاً لصالح النفوذ المشيخي وبين حق الناس بحكم ذاتي قائم على أساس الفرد الحر وليس الفرد التابع للمشيخ يعمل عبر التاريخ الحديث لليمن على احتواء مطالب المخلاف التعزي بحكم ذاتي، فالنزعات المناطقية المجيرة للبيوتات والنفوذ المشيخي هي بالتأكيد على النقيض من المطالب السياسية لأبناء هذا "اللواء"، ولعل القارئ للأحداث خلال هذا القرن سيجد أن فشل مؤتمر" العماقي" كان أساسه هوالصراع بين مشايخ المناطق وكذلك كان العنف الموجه لضرب اليسار في أحداث اغسطس 1968م تحت هذا الغطاء، وكان فشل "الرائد عبدالله عبدالعالم" بسبب الدفع به إلى هذه الهاوية المنتهية بالفشل سلفاً، وهو ما يتكرر عبر التاريخ الحديث والمعاصر لليمن.

لقد حضر مطلب الحكم الذاتي بعد الوحدة اليمنية 1990م وبلغت الأزمة أوجها في ما يسميه الإعلام الرسمي والحزبي آنذاك بـ" أحداث 9، 10 ديسمبر 1992م" ويسميها الدكتور أبوبكر السقاف – بحق –" انتفاضة ديسمبر"، وظهر على السطح مطلب تحويل الجند" إلى عاصمة للجمهورية اليمنية، وكما في كل مرة تم دسّ الشعارات المناطقية داخل" المظاهرات" وهو ما نراه اليوم في مظاهرات "المتقاعدين" السياسية والمطلبية، فحين ترتفع الأصوات المناطقية تكون على حساب إقصاء المطالب السياسية والمطلبية سواء بحكم ذاتي أو من خلال المطالبة بمعالجة الفساد السياسي والمالي والإداري.

هامش: نلاحظ أن بروز دور تعز منذ الدولة الصليحية وحتى انقلاب نوفمبر مرتبط بولائها لمصر فمنذ الدولة الصليحية وارتباطها بالفاطميين ثم الدولة الرسولية وارتباطها بالأيوبيين ثم المماليك وحتى دخول العثمانيين إلى اليمن عبر بوابة مصر أو العكس حين كانت اليمن هي بوابة الولاة العثمانيين لشراء ولاية مصر من الباب العالي في الآستانة وحتى قيام ثورة 26سبتمبر 1962م وارتباطها منذ التخطيط وحتى 5 نوفمبر 1967م بمصر عبد الناصر.

بل إن هناك حدثاً متماثلاً بين نفوذ المماليك على اليمن ونفوذ "مصر عبدالناصر"، ففي عهد المماليك تم أسر الملك "المجاهد" والأعيان والحرس الذين كانوا معه في الحج من قبل القائد المملوكي الذي كان أميراً على حُجّاج مصر، وقد تم أسره لمدة عام في مصر.و ظلت أمه خلال هذه المده تحكم باسم ابنها وترسل الوساطات من أجل إطلاق سراحه. وكذلك الحال مع حكومة النعمان التي تم حبسها في مصر في ستينيات القرن العشرين، بسبب أن غالبية الحكومة كانوا من البعثيين!!

هامش للتفكير: انعقاد مؤتمر للتضامن المشيخي في مقابل حركة المتقاعدين السياسية والمطلبية أمر يمكن ربطه ببداهة، علماً بأن "مجلس التضامن" في برنامجه هو أيضاً سياسي ومطلبي، لكن الأمر الذي يحتاج إلى قراءة هو التلازم من حيث التوقيت بطريقة تراتبية حين يأتي هذا المجلس القبلي كمقدمة للمبادرة الرئاسية التي شملت من ضمن عناصرها الدعوة إلى حكم ذاتي وبحكومات محلية، مثل هذا المقترح يمكن أن يجسد صورة محلية للدولة المركزية إذا قام على أساس الوجهاء والأعيان والنفوذ المشيخي.

لو كان للرعوي لقب.. يمنحه النفوذ؟

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

لا أدرى إن كانت هنالك أزمة أسماء في زمن الجد الأول لقتيل بحث إب "صلاح الرعوي" بحيث لم يجد لقبا لأبنائه وأحفاده غير ذاك اللقب الذي شكل إحباطاً وحجر عثرة في حياة هذا الحفيد؛ اذ بعد اختيار اللقب في هذا الزمن أمراً ضروريا وملحاً في ظل هكذا وضع اجتماعي اختلت فيه الموازين واختلط الحابل بالنابل وطغى الغث على السمين عوضا عن الانحطاط و التزلف والنفاق كعوامل إحلال قسرية بديلة عن القيم والمثل والأخلاقيات التى رضعناها ونشأنا على مرتكزاتها.

أمور كثيرة في حياة الرعوي كانت ستتغير وكذا حياة زوجته وأولاده وأقربائه، وربما أصدقائه وجيرانه لو تنبه مبكرا إلى ضرورة تغيير لقبه. فما بين مولده الذى استهله بالبكاء كسائر بني جلدته، وان كان لبكائه معنى آخر خاصة إذا ما عرض عليه شريط حياته مسبقا، وبين نهايته المروعة. كان الحزن وعلى مدى خمسة وأربعين عاما مقيما بين ضلوعه بينما الجوع واليأس الشديد يعضانه بنابيهما لدرجة تسليمه بأن عيشه لا يحلو له الا مع الضر والمعاناة التي سكنت روحه وأطالت الإقامة فيها. ففي كل مرة كان يتعرض فيها للإهانة والظلم والاعتداء دون أن يلقى إنصافا أو منصتا لشكواه، كان يتوجه إلى السماء فيكثر من مناجاتها إذ يرى فيها أرضا وإن كانت وراء الأفق، قد ساد فيها العدل وشاع فيها الإخاء،أرضاً لا يناله فيها ظيم ولا يدركه عندها مقتل. كان يراها عند بزوغ الفجر مروجاً خضراء وينابيع مياه وعشباً دائماً و غصوناً تتمايل كلما صفق لها الطير وعند الليل يجد فيها مسكنه، ومخبأه الآمن وسقفه الذى يحتمي به وأفراد عائلته. في كل مرة كان يفرغ فيها من مناجاته يعود إلى واقعه، إلى الأرض التى قتل فيها الأخ آخاه في بدايه توريث الأرض للبشر. لم يكن باعث هذا القتل آنذاك أرض وقف، لكنها فطرة الإنسان في الأذية والاستقواء على الآخر، خاصة عندما يكون هذا الآخر ضعيفا.

من المؤكد أن الرعوى طيلة تلك السنوات العجاف لم يتنبه إلى أن لقبه كان سببا رئيسيا في تعاسته وفتور الغير نحوه خاصة المسؤولين الذين تناوبوا على ظلمه وقهره، وتفننوا في إذلاله وأذيته، وبالأخص خلال الأربع السنوات الأخيرة المتعلقة بإصراره على التشبث بأرضه التى عانقها ولثم ترابها لأكثر من عشرين عاما. لم ينبهه أحد أن كلمة رعوى في وطن كهذا تعني المواطنة من الدرجة الثانية، ناهيك عن فقره وانكشاف ظهره إذا لم يكن مسنودا بأسرة ذات شأن كون هذه اللعنة كما يبدو قد حلت على الجميع. اذ لو كان قد غير لقبه إلى صلاح المتنفذ لتبدل حاله وحال من يعول،و لا يقل حمل هذا اللقب عن الفانوس السحرى الذي بمجرد دلكه يأتيك بجن وعفاريت سليمان الذين أتوه بعرش بلقيس قبل أن يرتد إليه طرفه، لو تنبه لذلك لوجد حاله في وضع آخر مختلف كل الاختلاف:

في وظيفة مرموقة وسيارة تليق باسمه وأرصدة نقدية بمختلف العملات وعدد من

● الرعوي

الاجارات لمساحات لا تحصى من أراضي الأوقاف وأملاك الدولة تأتيه موقعة ومعمدة إلى مكتبه أو منزله مع الاعتذار عن التأخير. لو كان يحمل هذا اللقب لأحجم منافسه عن الدخول في هذه المغامرة الخاسرة، ولما تجرأ الأشول مدير الأوقاف السابق، على قهره. ولما أقدمت نيابة جبلة على حبسه خمسة شهور خرج بعدها شبه ميت تتقاذف هيكله الرياح وزفير كل من يمر بمحاذاته. لو كان يحمل هذا اللقب لكان مقربا من المحافظ بينما مسؤولو المحافظة يرددون كلامه ويخترعون له نكتا ومقولات هو لم ينطق بها، لا تقام أي مناسبة ولا تتم الأفراح ما لم يكن متوجدا فيها. إذا ما قرأ صحيفة ولو همسا مع نفسه أنصتوا وانتظروا تعليقه، إذا خط سطرا حتى لوصعب فك طلاسمه وتعذر نطقه هللو وتلوا المعوذات كي لا يحسد، وإذا نطق ربع جملة في مقيل توزعوا إلى مقايل أخرى لنقل مؤلفاته. لو كان يحمل هذا اللقب لناله من كعكة عيد مايو المقدرة بـ/ أربعة وثمانين مليار عوضا عن مكافأته برحلة استجمام إلى الريفيرا الفرنسي أو بحيرة البلاطون المجرية لمراجعة حساباته بعيداً عن الضوضاء، وأعين المتطفلين. لو كان حال الرعوى قد تغير لتغير حال زوجته بأن تصبح واحدة من سيدات الصف الأول في المجتمع. تحيط بها الوصيفات من كل الاتجاهات، وتسهر على خدمتها العديد من الأسيويات،لها ما لبعلها من وجاهة، مع تمتعها بكل مزايا ذلك البعل من فطنة، ودماثة خلق، وسلاسة حديث،وظرف، وخفة دم.كما لأولادها مكانتهم في المجتمع وعند إشارات المرور، وفي إدارة البعثات، وعند التعيين الوظيفي.

أيها المواطن الرعوى البائس: مادمت قد انتقلت إلى بارئك حاملا معك لقبك الذي طالما أظنك وأدماك، ما عليك إلا أن تنام قرير العين راضيا بحكم الله وقدره فهذه مشيئة الله إذ إن له في خلقه شؤون. فمن يدريك بأن دمك كان سيمرغ بتربة الأرض التي عشقتها، ودافعت عنها حتى آخر لحظة بنواجذك ومخالبك بينما قضيتك حتماً ستدون ضد مجهول طالما زائروك قد فضلوا سكون الليل وصمته على ضوء النهار، وكثرة عيونه. إرادة الله قضت بأن يؤجل قتلك ست ساعات واختار لك المكان الذي أحدث كل هذا الصدى، فبدلا من أن يكون قاتلك في حكم المجهول : هاهم قاتلوك اليوم كثر وفي قبضة العدالة، لم تكن المستهدف الوحيد يومها؛ بل كانت الدولة أيضاً مستهدفة من خلالك، بحيث تقاسمتما الطعنات، ووابل الطلقات بالتساوي.

يبقى لنا أن نسأل: هل سيشكل دما محمد البدائي وصلاح الرعوي حافزا للإدارة الحالية في مكتب أوقاف إب أتجنب الأخطاء والقذارات التي ارتكبتها الإدارة السابقة والتي تسببت في ازدحام الأقسام والمحاكم بقضايا الفتنة الناجمة عن استهتار أولئك المسؤولين بأعراض الناس ودمائهم نتيجة ازدواجية الأوامر والتوجيهات ومحاباة القوي على حساب مشاعر وآلام الضعيف. هل ستمر هذه القضيه مرور الكرام دون الرجوع للمسبب؟هل سيتم الكشف عن القاتل الحقيقي للبدائي بعد أن حاولوا وأد الحقيقة بإزهاق روح المتهم باعتباره الشاهد الأساسي في القضية؟ إلى متى ستظل أراضي أوقاف إب، التي أوقفها آباء وأجداد هذه المدينة، باعث نقمة على أهلها كما هو نفط العراق؟ مجرد أسئلة، قد ينتظر البعض جواباً لها، بينما البعض الآخر لم يعد يأبه للجواب.

القضية الكبرى الغائبة: الدولة المدنية

أبوبكر السقاف

خرج غير قطر عربي من دائرة الاستبداد السلطاني بعد الحرب العالمية الأولى، واستقلت أقطار أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الحالتين انتقلت هذه البلدان من الدولة السلطانية إلى دائرة السيطرة الاستعمارية الغربية، قبل أن تلفظ أنفاسها، ولعل هذا من عوامل تعثر الاصلاح والنهضة في بلداننا العربية إلى جانب عوامل أخرى.

بيد أن البلدان العربية أصيبت بوباء سياسي قاتل عندما بدأ بعض كبار الضباط فيها القيام بانقلابات عسكرية، وكان انقلاب بكر صدقي (1936) في العراق ثم انقلاب حسني الزعيم (1949) في سورية، وتوالت الانقلابات فيها لخدمة الثلاثي الامبريالي: بريطانيا وأمريكا وفرنسا. أدخلت هذه الانقلابات البلدان العربية في الدوامة التي غرقت فيها قبل ذلك بلدان أمريكا اللاتينية، باعتبارها منطقة نفوذ امريكي شمالي، وتتمثل هذه الدوامة في إلغاء السياسة، أي ممارسة الاستبداد العسكري، وأول شروط غياب السياسة إلغاء مدنيتها، فالسياسة مذ كانت مدنية بامتياز، ومن هنا عقلانيتها وقوة المدنية والتمدين وبقية قسماتها الانسانية، التي خرجت بفضلها من مرحلة القوة العمياء إلى رحاب الحوار والنقاش والتداول تحت مظلة الالتجاء إلى الشعب وممثليه بغير أسلوب، وفيها جميعاً تدور السياسة على الرأي والمصلحة والمساومة والتوافق. وتتميز السياسة المدنية بأن برلماناتها ليست صورية، بل يصور التعدد فيها التعدد الاجتماعي في المجتمع، وهي إطار الصراع السلمي وموئل التضامن الاجتماعي والوطني لإعادة إنتاج المجتمع ودفعه في مسار التطور والتقدم.

ظن الرأي العام المصري والعربي أن انقلاب يوليو تموز1952 استثناء بين الانقلابات العسكرية العربية. وتبين بالتجربة المرة أنه لم يكن إلا طبعة منها، وكان أقسى ثماره هزيمة 1967 وطغيان أجهزة الامن السياسي على الحياة المدنية والسياسية والإجتماعية. ويمكن التفكير في الانقلابات الاخرى قياساً عليه حتى بعد اصرار محبيه على أنه تحول إلى ثورة، ولكن علينا أن نتذكر أن العالم العربي لم يعرف إلا ثورة واحدة: ضداً على الأجنبي إلى يومنا هذا. وأما الانقلاب العسكري في المتوكلية 1962 فإنه منذ 5نوفمبر 1967 أصبح جمهورية النظام القبيلي التي أسفرت بدون رتوش، فقد رحل جيش الحملة المصرية، وتم طرد ممثلي الأطراف غير القبيلية من الجيش والأمن في دورات امتدت من مارس 1968 الى أغسطس 1968، واستوت الجمهورية بعد ذلك على جودي القبيلة، هادئة مطمئنة، وتوحدت بالجيش – الأمن، حتى أصبح التمييز بينهم صعباً، وهذه حال الحزب الحاكم، الذي فقد منذ البداية طابعه المدني السياسي، وتوحد بالأجهزة الامنية.

إن الحكم العسكري في اليمن الشمالي مُنح بصفقة الوحدة شهادة الوطنية (الزميل علي ياسين) والترشح للمشاركة في بناء وحدة تكون الثورة الثالثة، التي تتجاوز «الثورتين» السابقتين. والحال أننا أمام انقلاب عسكري في الشمال وثورة وطنية للتحرر من الاستعمار في الجنوب، وغابت الصفة المدنية اللازمة والضرورية فيهما لصنع التقدم الحاسم نحو النهضة الأولى بالتعريف، فالقبيلة ليست حاملاً تاريخياً للثورة حتى إذا أمكن تربيع الدائرة بمعجزة خارقة، والحزب على النمط الاستاليني الذي نُقلت صورته إلى الجنوب كان أبعد ما يكون قدرة على أن يوظف لإنجاز ثورة سياسية مدنية وبناء أنموذج، وما تحقق في واقع الجنوب كان استمراراً وتطويراً للمثاقفة السياسية والمدنية والحضارية التي جرت مع مؤسسات النظام الامبريالي، والمثاقفة تشترط طرفين، ولأن الحكم لم يكن مدنياً سياسياً رغم الحديث الطويل الممل عن دور الحزب، بل يقوم على تحكم الجيش –أي القوة الوحيدة المنظمة عسكرياً– في الشأن العام، تخلص الحزب –الجيش من دولته، كما يفعل طفل لم يستطع الاستمرار في التمتع بلعبته فهو إما يسلمها لغيره أو يقوم بتحطيمها، وقد قام الحزب– الجيش في أغبى فعل سياسي بالعمليتين معاً: فتسلم جيش القبيلة في الشمال دولة على طبق من دماء. وأكد الجيشان أنهما عدوان للسياسة المدنية والدولة المدنية، وسقط شعبا الجنوب والشمال ضحية سوء تدبيرها.

إن الدولة العسكرية هي الجرثومة القاتلة للسياسة التي لا تكون إلا مدنية، لأن الاستبداد نقيض السياسة وضد عليها منذ أن فند ارسطو طاليس دساتير اليونان قبل نحو 25 قرناً، وهذا هو الرأي الذي استأنفته مسيرة التطور في أوروبا بصعود الثورات البرجوازية الديمقراطية وفي شروط جديدة نوعياً أملاها التقدم المادي والفكري.

في مصر ألغى العسكر حكماً قائماً للأغلبية البرلمانية التي حازها حزب الوفد، ووعدوا بديمقراطية أفضل، وبعد محطات في العام 1954 أسسوا دولة الجند والمخابرات. وعندما خلا الجو لجيش القبيلة في الشمال وطّد الحكم العسكري المتوحد بالقبيلة، غاية ومؤسسات وذهنية. وإذا ما ورد في أحد المقررات الدراسية في مصر أن حدود الدولة المصرية توسعت فشملت سورية، ثم تراجع عبدالناصر عن غزو سورية بعد الانفصال – التحرر، بعد نصيحة حكيمة قدمها محمود فوزي، فإن جمهورية القبيلة التي توسعت فشملت الجنوب، لم تتردد لحظة في شن حرب على الجنوب تحت شعار ثنائي لعين: الحرب على الانفصال والغزو الديني (المؤتمر والاصلاح)، فاستظلت الحرب برابة وطنية غير موجودة وتكفير لا يملك ذرة من الحق والصدق خارج دائرة شهوة السلطة في أسوأ طبعاتها الدنيوية.

ارتفع قبل يومين الضجيج الدوري الذي يتلو كل مبادرة رئاسية*، وهي دائماً تجري في دائرة ضيقة نرجسية الطابع، يجلس هو في مركزها، ومن حوله من يحب، وهذا هو الانقلاب الثالث على دستور الوحدة، والتعديلات عليه تحتل المركز الأول في تاريخ التعديلات الدستورية، لأنها من فرط كثرتها وجذريتها تصبح انقلاباً لا تعديلات، وأطرف ما في المبادرة أنها تعده، أو من يحب، بعشر عجاف في الرئاسة بعد العام 2013.

إن الأقلية المغلقة، التي لا تحاور إلا نفسها، تفرط مع مرور الأيام في التمركز في ذاتها، لأن الذهنية القبيلية حصرية بامتياز، في جميع الثقافات.

إن أساس السلطة في الانقلابات العسكرية هو القوة، وبعد ذلك يُجلب الديكور وفقاً لشروط الزمان والمكان، فشعار حزب الوفد الذي صاغه الزعيم سعد زغلول طُرد من مجال التداول السياسي بعنف وفظاظة بعد 1952، فلم يعد «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة» بل سرت جرثومة القوة في كل علاقة قائمة في ظل دولة القوة: بين الأفراد والجماعات، وهذا أساس الفساد والتدهور الخلقي في اليمن ومصر وسورية... الخ. لأن منطق العدل والقيمة الخلقية الذي يستند إلى حكم القانون وبراءة الحق من التحيز لا يسود العلاقات كافة، والعبث الدامي الذي يعصف بالناس والأرض والقيم في الجنوب منذ 94/7/7 لايحتاج إلى الشرح والتفصيل.

■ إن المفاضلة بين النظامين البرلماني والرئاسي مع بقاء الجمع بين الرئاستين تمرين لفظي وتدريب غير مجد لملكة الخيال، لأن أي أنموذج غير منتج على قاعدة السياسة المدنية سيدور في فلك القوة/ «السياسة»

الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الجيش هو أساس البلاء، وحجر الزوايا كلها في النظام العسكري، وهو ما يقاومه ببسالة اخواننا في الباكستان منذ عقود متطاولة، بعد أن أضعف العسكر البلاد سياسياً أمام خصومها، ونهبوا الثروات باحتكار جزء أساسي من النشاط الاقتصادي يقدره الخبراء بالمليارات. ويذكرنا بالمؤسسة العسكرية الاقتصادية في مصر بقيادة حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة. وعندنا مؤسسة اقتصادية، إمتد خيرها الى الجنوب. إن البنى تتشابه في الأنظمة العسكرية في الدول السلطانية، التي تحتكر لا القوة: الجيش الأمن، بل ومصادر القوة: الاقتصاد، والمال العام، ويكون التفاوت في نسبة النهب، أي الاستيلاء على الثروة الجاهزة، من قبل الأقلية الحاكمة التي لا تصنعها ولا تساهم في انتاج شيء ذي بال في حياة البلاد. إنها تعيش على الريع وتكتسب بذلك استقلالاً نسبياً عن رعاياها، وهو مصدر أساسي من مصادر قوتها. والدولة الريعية نقيض الديمقراطية، لأن الصراع فيها مصدره التنازع على الثروة وليس على انتاجها وتقاسمها، ولذا تبدو لنا الدولة الريعية مالكة الثروة الوحيدة والقائمة على توزيعها أرزاقاً على الرعايا، وهذا أسلوب إدارة الدولة المفضل عندها، لأنه يضمن الولاء للسلطان. ويتم على هذه الشاكلة سد ميدان السياسة برتاج ثقيل، لا يسمح بأي نوع من التغيير إلا من داخله، أي ينتج انقلاباً جديداً، أو من الخارج الغازي الذي يجلبه الاستعمار الداخلي.

إن المفاضلة بين النظامين البرلماني والرئاسي مع بقاء الجمع بين الرئاستين تمرين لفظي وتدريب غير مجد لملكة الخيال، لأن أي أنموذج غير منتج على قاعدة السياسة المدنية سيدور في فلك القوة/ «السياسة». ولذا كثيراً ما يكون الحديث المطول عن العوامل المتداخلة والمؤثرة في السياسة تغييباً أو تمريراً –وإنْ يكن أحياناً غير مقصود– للعامل الحاسم المقرر والمحدد لبداية ونهاية الفعل السياسي. وليكن حديثنا على سبيل المثال عن الانتخابات الرئاسية في أيلول الماضي، فتقرير الاتحاد الاوروبي شرح عيوب البغلة فيها، واقترح ونصح بتعديلات واصلاحات قيمة ومفيدة بما في ذلك عدم اعتبار نقد الرئيس جنحة أو جريمة..الخ ولكن ما لم يفطن إليه هو أن كل ما ذكره من خروقات وتجاوزات تقود إلى الجيش والأمن وبعد ذلك إلى الجهاز الحكومي الخاضع لتوجيهات الجيش والأمن، ويصعب فصل الجهاز الحزبي عنهما، لاسيما عن الأمن. أي أن كعب أخيلوس في «ديمقراطية» جمهورية القبيلة هو الجمع بين الرئاستين، ولكن التقرير لا يقترب من هذه القضية الغائبة رغم أن كل التقريرات يوميء إليها جهراً وأسراراً. لكن الصمت الاعظم عنها يأتي من أصحاب القضية: الأحزاب، التي خلا برنامجها رغم طوله وتشعبه خلواً يكاد يكون كاملاً من الدولة المدنية، والسياسة المدنية، وصنوهما العقلانية السياسية، أي الرشد والترشيد في إدارة المال العام والحكم... الخ.

يقال أحياناً إنه لا داعي لاستفزاز الجيش، وهذا يعني أن الجيش هو القائد الأعلى والكوكبة المحيطة به، مع أن في الجيش الضباط الصغار وينتمون طبقياً إلى الفئات الفقيرة، وفيه الجنود وينتمون إلى الطبقات الفقيرة المدقعة. الجيش تراتب طبقي جلي لكل من يريد رؤية واقعه. نعم لمن يريد. والانقلاب يزيف مصالح هؤلاء المضطهدين ومصالح إخوتهم في المجتمع.

إن الانتقال إلى دولة السيد الانقلاب كان نقطة تحول قاتلة لمسار السياسة في البلدان العربية، فكان بعث الدولة السلطانية عبر حكم الجند/ العسكر بكل أوزارها وإضافة أوزار عصرية تناسب عصر الامبريالية فالعولمة.

إن الرؤساء جميعاً من العسكر والاستثناء حالات غير حاكمة، حيث لبنان مثال على ما قبل الدولة وما دونها، حتى ملك المغرب يحكم بالجيش وباحتكار تعيين الوزارات السيادية، وبعد تجربة قصيرة في الحكم بالتراضي والتناوب والابتعاد عن مرحلة والده الدموية، هاهو «ضامن الدستور» و«أمير المؤمنين» الذي أخفق في التحول إلى ملك دستوري بعد وعد خُلب، لا يجد تحققه في الشروط القائمة بل في الخروج عنها وعليها. وهذه حالنا في اليمن السعيد، وفي شروط أكثر تدن من حيث قوة الأحزاب والنقابات وتعقيدات القضية الجنوبية التي لايبدو لها في الأفق حلٌ إلا بممارسة حق تقرير المصير، للخروج من وحدة الإلحاق ومن إهاب الدولة القبيلية العسكرية.

2007/9/28

* سأحاول في موضوع آخر إيضاح أن قرار حظر حمل السلاح في المدن، والحديث الملغز عن الحكم المحلي.. الخ محاولة لاستباق توقعات يفكر فيها حكماء النظام كلما شاهدوا استمرار صعود انتفاضة/ ثورة الجنوب يوماً بعد يوم، رغم تفاقم القمع والقتل والمحاكمات الصورية.

ثورتنا... واستقلالنا

سعودي علي عبيد

كعادته دوماً، كان علي عبد الله صالح احتفل في 2007/9/25م، وسط عسكره وأمنه ومخابراته، بالذكرى الخامسة والأربعين لانقلاب 26سبتمبر 1962م على نظام المملكة اليمنية المتوكلية، وإعلان نظام الجمهورية العربية اليمنية. وفي لحظة الاحتفال تذكّر علي عبد الله صالح، أنّ هناك ثورة قامت في الجنوب، تمخّضَ عنها استقلال وطني في الثلاثين من نوفمبر 1967، نتج عنهما إقامة دولة وطنية، كان يخشاها القاصي والداني، وفي اللحظة ذاتها أعلن أنّ احتفاله ذاك، هو للمناسبات الثلاث: سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر.

ولأنها ثورتنا، ولأنه استقلالنا، ولأنّ الجنوب دولتنا والحضن الدافئ الذي نلوذ إليه في ساعات أفراحنا وأتراحنا، فقد أعلنا إقامة احتفالنا الكبير بمناسبة الذكرى الـ44 لثورتنا المجيدة، ثورة 14أكتوبر 1963م، وقررنا أن يكون احتفالنا هناك، في المكان الطاهر الذي انطلقت منه أول طلقة ضد الغزاة المستعمرين، وهناك من ذاك المكان الذي سقط فيه أول بطل شهيداً من أجل استقلالنا، الذي نلناه بالتضحيات في 30نوفمبر 1967م، من ردفان البطلة الباسلة والصامدة دوماً.

وكعادته دوماً، أراد علي عبد الله صالح أن يختطف منّا فرحتنا وابتسامتنا، فاستخدم مختلف الأساليب لإرهابنا، واستجمع كل قواه، العسكرية والأمنية والمخابراتية، لكي يعطل احتفالنا في ردفان الأبيّة. ومن أجل ذلك، فقد عمل في الاتجاهات الآتية:

1. عندما استشعر علي عبد الله صالح خطورة زحف أبناء الجنوب نحو ردفان، للمشاركة في الاحتفال المخطط له، تحرك شخصياً ووصل إلى عدن سراً في آخر ليلة من رمضان، وجمع مطبخه وأزلامه، وقرر على الفور اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى عرقلة احتفالنا، إنْ لم يكن تعطيله بشكل كامل. وكان القرار الأول هو إقامة احتفال في قاعة فلسطين بذكرى ثورة أكتوبر، بعد أن كان احتفل بها في صنعاء في التاريخ الذي أشرنا إليه أعلاه.

2. وفي صبيحة أول أيام عيد الفطر، انتقل علي عبد الله صالح إلى تعز، وبالضبط إلى مسجد الجند للمشاركة في صلاة العيد، وللإعلان من هناك بواسطة خطبة ناصر الشيباني لحرب إبادة جديدة ضد شعبنا في الجنوب، وهو السيناريو ذاته الذي اتبعه علي عبد الله صالح في حربه السابقة علينا في صيف 1994م. (وسوف نتحدث عن هذه المسألة في موضوع آخر).

3. ومن أجل أن يضمن حضوراً معقولاً للحفل الذي رُتب له في قاعة فلسطين، أو خوفاً من عدم الحضور، لذا فقد تمّ إرفاق دعوات الحضور بمبلغ خمسة آلاف ريال يمني مع كل دعوة، كما تمّ جلب الناس من خارج الجنوب للمشاركة في احتفال السلطة.

4. وبهدف تخويف مواطني الجنوب والحدّ من مشاركتهم في فعالية ردفان، فقد أقدمت السلطة على تقطيع الجنوب بواسطة زرع عشرات مناطق التفتيش في كل طريق وسهل وجبل، حيث حشدت لذلك الآلاف من عناصر الجيش والأمن والمخابرات المتعددة التسميات، ووزعت قوائم سوداء بأسماء العديد من الشخصيات بغرض اعتقالهم.

5. ولم تقف السلطة عند هذه الإجراءات الإرهابية ضد مواطنينا، بل ذهبت كعادتها عند كل اعتصام سلمي لنا، فأقدمت على قتل أبنائنا بدم بارد، حيث هاجمت الأطقم العسكرية ساحة الاحتفال، وقتلت أربعة، هم الشهداء: شفيق هيثم حسن، محمد نصر هيثم، عبدالناصر قاسم حمادة، وفهمي محمد حسن، كما جُرح في الحادث نفسه 15 مواطناً، وتم اعتقال العشرات في مناطق مختلفة من أرض الجنوب.

6. وفي يوم الثلاثاء الموافق 2007/10/16م، نفذت السلطة عرضاً عسكرياً في ما يسمى بالمنطقة العسكرية الجنوبية، وألقى علي عبد الله صالح خطاباً حربياً، هدد وتوعد فيه شعب الجنوب. وفي ذلك فقد سلك الطريق نفسها والسيناريو ذاته اللذين بدأ بهما حرب صيف 1994م. كما أن تنفيذ هذا العرض في تاريخ 10/16، وليس في تاريخ 10/14، لهو دليل واضح على ارتجال السلطة لهذه الفعالية، وعلى أنّ الهدف الحقيقي من إقامة هذه الفعالية في عدن، هو اختطاف المناسبة كما تمّ اختطاف الوطن الجنوب، ولكن إلى حين.

وبهذه الصورة البشعة، قررت وأصرت سلطة صنعاء أن تحتفل بثورتنا على طريقتها الخاصة، أما نحن شعب الجنوب فقد احتفلنا بثورتنا المجيدة بالشكل الذي يليق بها.

لقد كان يوم الرابع عشر من أكتوبر 2007م عظيماً ورائعاً وشامخاً، كعظمة وروعة وشموخ النسخة الأصلية ليوم الرابع عشر من أكتوبر عام 1963م. وقد اكتسب احتفالنا هذا هذه السمات الجميلة بفعل مجموعة من العوامل، نذكر منها على سبيل المثال، تحمّل الآلاف عناء ومتاعب السفر من مناطقهم المختلفة إلى ردفان، والحشود الكبيرة التي شاركت في ذلك الاحتفال الجماهيري الضخم، والجهود المادية والمعنوية غير المتناهية التي قدمها إخواننا في ردفان، المتمثلة في استقبال واستضافة ضيوفهم في أروع ما يكون الاستقبال والاستضافة، وبما يتناسب وعظمة المناسبة، والتنفيذ الرائع لهذه الفعالية من جميع من شاركوا في هذا الحفل.

وأخيراً نقول لكل شعب الجنوب بأنه لا يوجد أمامكم إلاّ طريقان لا ثالث لهما، إما الحرية والاستقلال أو العبودية والتبعية. وطريق الحرية والاستقلال ليست مفروشة بالورود، بل هي مقرونة بالتضحيات. وما الشهداء الذين سقطوا منذ بدء ثورة الاستقلال الثانية، بدءاً بشهداء حضرموت عام 1997م (بن همام ورفيقه)، مروراً بشهداء الضالع وحضرموت، وأخيراً وليس آخراً انتهاء بشهداء منصة احتفالنا بالذكرى الـ44 لثورة الـ14 من أكتوبر، سوى الخطوة الأولى على طريق الاستقلال. ومن أجل بلوغ ذلك الهدف ينبغي أن تتخلصوا من شيئين؛ الأول كل ما علق بكم من أوهام فيما يخص التاريخ المشوّه لليمن، والثاني أن تتخلصوا من عادة ونزعة الخوف وإلى الأبد. كما أن عليكم أن تتمسكوا بالأشياء الآتية: الأول وحدتكم وحبكم لبعضكم، والثاني، الإيمان القوي الذي لا يتزعزع بعدالة قضيتكم، والثالث، النَفَس الطويل في كفاحكم من أجل الانتصار لقضيتنا، وأخيراً سلوك النضال السلمي في معركتنا الراهنة.

وفي الأخير تحية إجلال لكل شهداء ثورة أكتوبر الأم، ولشهداء ثورة الاستقلال الثانية، والتحية والثناء لكل أولئك الشجعان الذين تحملوا عناء السفر من صنعاء وغيرها، لكي يشاركونا فرحتنا واحتفالنا، وهم كُثر، وهم معنا دائماً في قضيتنا العادلة. وكما كان احتفالنا بذكرى ثورتنا، سيكون احتفالنا كذلك بذكرى استقلال وطننا الجنوب في الثلاثين من نوفمبر القادم، وسنردد فيه قسم الجنوب، وسننشد مع الشاعر الكبير عبدالعزيز المقالح نشيد الذئاب الحمر:

"ذئاب نحن في فوق جبالنا المشدودة القامه
نصيد الفجر، ننسج للضحى لنهارنا هامه
وننقش في جبين الشمس موكبه وأعلامه
ونحفر للدخيل القبر، نسحقه وأصنامه"

دفاعاً عن حلمي سالم

عبدالباري طاهر

منذ بضعة أشهر يحاكم أو بالاحرى يحقق مع الشاعر المبدع حلمي سالم في مصر.

نشر حلمي سالم قصيدته «من شرفة ليلى مراد» في مجلة إبداع. وفور صدور العدد سحبت المجلة من الأسواق. وقام المحتسب ابداً يوسف البدري بالاحتساب ضد الشاعر حلمي سالم ورئيس تحرير المجلة الشاعر احمد عبدالمعطي حجازي.

في الآونة الأخيرة رفع الازهر تقريراً إلى النيابة يكفر القصيدة والشاعر. وجرى تجميع عدد من التوقيعات تجرم الشاعر وتطالبه بالتوبة.

ترى ما هي العلاقة بين جنوح الازهر للتطبيع مع اسرائيل، والفتاوى بتحريم الجهاد ضد الامريكان في العراق، وبين المطالبة بجلد الصحفيين الذين أشاعوا فاحشة «مرض حسني مبارك»، وبين التشدد ضد الابداع رواية وقصة وشعراً!؟

السلفية الوهابية في طبعتها البترولية هي ما ينشر الحملات التكفيرية ضد الابداع والمبدعين في مصر.

في عهد الرئيس المؤمن محمد أنور السادات طالب مجلس (لاحظوا مجلس الشعب) بسحب الفتوحات المكية لمحي الدين ابن عربي، وألف ليلة وليلة. وصودرت عشرات الروايات بمنع الازهر من أهمها وليمة لاعشاب البحر. فالازهر الذي يحرم على العراقيين الدفاع عن وطنهم ويوجب على العرب والمسلمين التطبيع هو من يتصدى للرواية والقصة وقصيدة حلمي سالم.

في مفتتح «أدب ونقد» العدد 261 يبحث ابن سالم عن رفضه مقولة أن الحرب ضد الشعر الآن اسوء منها في الماضي. ويدلل بما حصل مع الحطيئة وأبي نواس والحلاج وعشرات غيرهم.

ولم يكن صديقنا حلمي على حق فالنبي الكريم قد أعفى كعب بن زهير من القتل بفضل «قصيدته» البردة والتي يتغنى فيها بسعاد وبريقها «الخمر».

وقد حفظ الاسلام وعصور التدوين الشعر الجاهلي

• سالم

«الوثني والاباحي» الذي يقول عنه قاض من أجل القضاة العلماء الأجلاء: علي بن عبدالعزيز الجرجاني: «لو حذف من الشعر العربي الكفر والمجون لذهب ثلثا الشعر العربي». بل إن هذا الشعر الوثني والإباحي أصبح المصدر الثالث بعد الكتاب والسنة في فهم وتفسير معاني القرآن الكريم.

عندما لام بعض الخوارج حبر الأمة عبدالله بن عباس ترجمان القراءات، وصاحب اول تفسير للقرآن الكريم، عندما عاتبه الخوارج على قراءة رائعة عمر بن ابي ربيعة:

آمن آل نعم انت غاد فمبكر
غادة غد أم رائح فمبكر

وهو في المسجد المكي، قرأ ابن عباس بين الأذان والصلاة:

«وهن يمشين بناهميسا
إن يطلع الفجر ننك لميسا».

فحسبة «الدعاة الجدد في مصر ومختلف البلدان العربية الاسلامية تمثل منهجاً وظاهرة عامة، وهي تؤازر الطغيان والاستبداد السياسي وفساد الحكم. فهذه البلدان العربية التي تشهد محاولات طمس القضية الفلسطينية، وخراب وتدمير العراق، وتهجير وتقتيل أبنائه، ويحاصر لبنان لجره الى مواجهة مع نفسه، وتشهد اليمن حالة اختناق سياسي، وتجر المنطقة الى مواجهة مع إيران، ينشط الاستبداد الدّيني ليحرف الأنظار عن الأزمة الشاملة المحدقة بالأمة.

حلمي سالم واحد من الأصوات الشعرية الأكثر جدة وحداثة في المنطقة العربية كلها. وهو واحد من مؤسسي الشعرية الحديثة «قصيدة النثر» في مصر. وهو ايضاً ناقد أدبي مهم، ومثقف عضوي، التحق في ثمانينات القرن الماضي بالمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وانخرط في المواجهة الفلسطينية اللبنانية ضد العدو الاسرائيلي.

وعندما اجتاحت اسرائيل لبنان في حزيران 1982 كان ابن سالم في طليعة المدافعين بسلاح الكلمة والقلم ضد المحتل الاسرائيلي، وأصدر كتابه المهم «ثقافة تحت الحصار».

حلمي سالم مفكر وناقد، أديب وشاعر يحدث الوجدان العربي للمستقبل، فهو ماهر في نحت الصورة، وبناء التركيب، واقتناص الكلمة. وثقافته العميقة وتجربته الحياتية الفنية، والمتنوعة، مكنته من بناء تجربة شعرية عميقة الوعي بالموروث الشعري وقادرة على فهم واستيعاب شعر الحداثة. فحلمي يمتلك لغة لا علاقة لها بالقاموس، او الغرض الآني والمحدود. فهي أقرب الى الطاقة الحية المتجددة والنهر الدائم الجريان. فتصبح المفردة عنده ذات دلالات متنوعة ومتعددة. وشعره ابن حقيقي للحرية، لانه ابن الخيال وهو ابن الحلم، كما قال حلمي ذاته عن الشعر.

إن الحملة الشائنة ضد حلمي وقصيدته وانخراط الازهر فيها تتزامن مع محاكمات حرية الرأي والتعبير في مصر فهناك خمسة رؤساء تحرير وخمس صحف اهلية مستقلة هي أهم الاصوات الانتقادية والاحتجاجية ضد الفساد والاستبداد والتوريث. فإذا كان ابراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور و محمد السيد سعيد رئيس تحرير البديل، وعادل حمودة رئيس تحرير الامة، وعبدالحليم قنديل الرئيس السابق للكرامة، ومعهم أنور الهواري رئيس تحرير صحيفة «الوفد». الناطقة باسم حزب الوفد يحاكمون لتصديهم للفساد، فإن الشاعر الكبير والمفكر المهم حلمي سالم يحاكم لأنه اخترق التابو وتمرد على حراس المعبد. فهذه المحاكمات تكشف عمق التحالف بين الفساد والسياسي والاستبداد الديني فهما وجهان لعملة واحدة. وإن كان الاستبداد الديني خادم طيّع للسلطان أوالشيطان.

أليس لافتاً ان يطال التكفير أهم رموز الحداثة والتجديد: حلمي سالم في مصر، وقاسم حداد في البحرين، ومحمود درويش ومارسيل خليفة في لبنان.

يتهم الصحفيون باشاعة مرض مبارك، بينما يتهم الشاعر بالتجديف. ويفتي شيخ الازهر بجلد الصحفيين وردة الشاعر.

وتتهاطل فتاوى الآتين من الأجداث، فمن شرب البول إلى تلقيم المرأة ضرعها للأجنبي لتصبح حراماً عليه، إلى تحريض الحاكم على المحتجين ضد الفساد والاستبداد، الى اعتبار المحادثة بالتلفون خلوة محرمة واخيراً وهذا هو الأهم فتوى الطنطاوي بجواز توريث الحكم.

قـص

إعـلان وفـاة

عادل ناصر

هو ليس صغيراً في السن.. في الستين من عمره، ولكنه.. قوي. متين البناء طويل. عريض. يضحك. غالباً يضحك. يفعل ذلك بصوت عال، مجلجل، لا يأبه لمن حوله. يفعل ذلك كمراهق! الحياة- في نظره- ألهية مسلية تشيع في نفسه المرح الدائم. ربطت صالح الموزعي بعبدالله الحربي صداقة طويلة وطيدة منذ أربعين عاماً، وقد اشتغلا معاً، طيلة هذا الوقت، في إرشيف وزارة التربية والتعليم.

كانا لا يفترقان تقريباً. بخلاف الموزعي يبدو الحربي متهدماً. أشيب الشعر. لا ينطق لسانه بغير الحكمة..

منذ سنةخلت، أحيل الصديقان إلى المعاش. أصبحا يصرفان صباحهما ونهارهما كله، تقريباً، في مقهى تقع بالقرب من بيت الموزعي. يقرآن الصحف. يتحدثان طويلاً عن الدنيا. عن مجريات الدنيا العابرة.

ولأن الدنيا عابرة، كما كان يردد عبدالله الحربي، ويقابل الموزعي حديثه بمزيج من السخرية والضحك، فقد كان ينبغي أن يحدث مالا بد من حدوثه:

منذ شهر، أو نحو ذلك، كان يجلسان- كعادتهما- جاءهما فتى ينقل الحقيقة.

قال، وهو يلهث كأن روحه انخطفت:

-عم صالح. ياعم صالح..

يقهقه صالح، ثم يقول:

- ما بالك يا فتى! أنت في أول العمر. لا تذعر هكذا!

رد الفتى وهو يبلع ريقه بمشقة:

-عمتي.. عمتي الحاجة فاطمة..

نَطَّ الموزعي من على كرسيه بجسمه الهائل العملاق، ليرفع الفتى بيديه الشيطانيتين إلى السماء:

- ما بها عمتك الحاجة فاطمة؟!

أجاب الفتى كأنما يلفظ أنفاسه الأخيرة:

- ماتت...

سقط الفتى من بين اليدين الشيطانيتين على الأرض، فكادت ضلوعه تتحطم.

هرول الموزعي- ذاهلاً- إلى بيته هرولة تجعل من يمشي بمحاذاته يحس بالزلزلة..

إنقلب حال الموزعي إلى النقيض تماماً:

كان يحب زوجته كثيراً. لم تكن قد أنجبت له ولداً أو بنتاً، فلم يؤثر ذلك على حبه لها، وشغفه الشديد بها. لم ينقطع عن عهده السابق. بقي مداوماً على الذهاب إلى المقهى، يلتقي صديقه عبدالله الحربي.

ولكن التغيير الشديد كان بادياً عليه فأصبح قليل الكلام. دائم الوجوم. إذا رأيته يجلس في المقهى فلا تراه يرفع وجهه عن الصحيفة. مستغرقاً في قراءتها. وإذا رفع رأسه عنها، ينظر إلى الناس العابرين من أمامه بعينين حجريتين.

أزعج ذلك صديقه عبدالله الحربي وآلمه، وقد لاحظ أن الموزعي يفتح الصحيفة أولاً على صفحة الوفيات، ويبق أمامها طويلاً يلفه الوجوم.

سأله مرة:

- لماذا تنظر طويلاً، هكذا، في صفحة الوفيات يا صديقي؟!

أجاب الموزعي بصرامة باردة:

- إني أقرأ في صفحة الوفيات لكي أرى إن كنتُ ما أزال على قيد الحياة، فإذا لم أجد إعلاناً بوفاتي أثق بأنني مازلت أحيا كالآخرين...

أيقن الحربي أن صديقه يكاد يغرق، تماماً، في بحر اليأس المظلم. صرف وقتاً غير قصير في محاولات غير مثمرة لإقناع صديقه بأن ما حدث يوافق طبيعة الأشياء، فهذه هي الحياة. كلنا زائلون، ولا يبقى سوى وجه الله الخالد العظيم... حتى كاد اليأس أن يصيبه، ولكن عقله هداه إلى وسيلة رأى فيها الفرج، فيزيل بها الهم والتطير اللذين يمسكان بتلابيب صديقه ولا يفلتانه.

حدّث نفسه: نعم هي فكرة معقولة. قلبي يحدثني أنها نافعة نعم. سأبرهن لصديقي بأنه لا يحيا سوى في الوهم. لابد أن تنقشع تلك الغمامة السوداء عن صدره...

عزم، وهو رجل لا تلين له عزيمة، على تنفيذ فكرته في وقت قريب:

في صباح تال، ذهب إلى دار الصحيفة التي اعتاد الموزعي أن يقرأها كل يوم، ويقف أمامها طويلاً... تقدم بإعلان يقول:

(ببالغ الأسى والأسف، ينعى السيد عبدالله الحربي صديق عمره صالح الموزعي الذي وافاه الأجل مساء أول من أمس إثر نوبة قلبية حادة. ويسأل الله تعالى أن يسكنه فسيح جناته... إنا لله وإنا إليه راجعون) وأوصى بأن ينشر الإعلان بحروف كبيرة، وأن يوضع في إطار ومكان بارزين لافتين. في صباح اليوم التالي، سبق عبدالله الحربي صديقه إلى المقهى، ونفسه مترعة بالبشر والسرور. يشرب كوب الشاي بالحليب بمتعة بالغة كأنما هو يشرب من ماء الكوثر...

قدم صديقه بقامته العملاقة وئيد الخطى، يكاد يترنح. متجهماً، عابساً كأنما هو ذاهب إلى الجحيم، يطوي صحيفته الأثيرة تحت إبطه. نهض الحربي يستقبله، هاشاً باشاً كمن يراه بعد غيبة طويلة.

جلس الموزعي بجواره مثقل النفس، ودون أن ينبس بكلمة فتح الصحيفة- كعادته- على صفحة الوفيات:

فرأى إعلان وفاته. لم يصدق! أمعن النظر، فذهل ! نظر وأعاد النظر، مرة، مرتين، ومرات! لم يخذله نظره. أما وقد تفحص كثيراً ما يقرأ أيقن، تماماً، أخيراً، أنه فعلاً يقرأ إعلان وفاته!! إرتعشت أطرافه. تراخى جسده. تداعت أعضاؤه، وسرت برودة زرقاء في أوصاله...

رأى، فيما يراه النائم، عالماً لا نهائياً. عالماً مطلقاً من البياض. إبتسم. بدا سعيداً على نحو خاص وعجيب. إكتسبت ملامحه معنى جديداً لم يألفه أحد فيه منذ وفاة زوجته. سقطت الصحيفة من بين يديه. سقط رأسه على ظهره وئيداً، وئيداً، وهمد الجسد العظيم تماماً...

مات صالح الموزعي!

لا تلتفت الى الوراء

غونتر غراس

لا تمض الى الغابة
ففي الغابة غابة
ومن يمض الى الغابة
بحثاً عن الاشجار
لن يُبحث عنه بعدها
في الغابة
دع الخوف
الخوف يعبق بخوف،
ومن يعبق بخوف يُشمُّ.
أبطال من يعبقون برائحة أبطال.

لا تشرب من البحر
فمذاق البحر يصبو الى المزيد،
ومن يشرب من البحر
سيكون ظمآناً الى المحيطات وحدها.

لا تبن لك بيتاً
وإلا صرت بيتاً،
ومن يقبع في البيت
يكن بانتظار الزائر المتأخر
ليفتح له.

لاتكتب رسالة
ستؤول الرسالة الى الارشيف.
ومن يكتب الرسالة
يوقّع على بقاياه.

لا تمض الى الغابة،
لا تشرب من البحر،
لا تبن لك بيتاً،
لاتكتب رسالة،
لاتلتفت الى الوراء.

• ترجمة: أمل الجبوري

الاربعاء 27 شوال 1428هـ الموافق 7 نوفمبر 2007 العدد (126)
Wed. 27/10/1428 - 7 November 2007

أسامة الدناصوري في «كلبي الهرم... كلبي الحبيب»

الشاعـر بوصفـه كاتبـاً.. وروائيـاً

جمـال جبـران
jimy34@hotmail.com

(1)

يرتاح الشاعر قليلاً من كتابة قصيدته. هو ما يشبه أخذه وقتاً مستقطعاً من الشعر. مهنته الأولى. هو يرتاح، أو هكذا يبدو، كيما يذهب فيما يشبه نزهة إلى الجهة الأخرى من السرد. كتابة نص مفتوح مثلاً، أو سيرة متشكلة على هيئة يوميات، أو حتى رواية في حالات أخرى. عباس بيضون مثالاً هنا في «تحليل دم» و«أشقاء ندمنا». في حين يبدو محمود درويش واجهة بارزة في هذا. فيما يخص كتابة النص المفتوح أو السيرة المتشكلة على هيئة يوميات «ذاكرة للنسيان» و«يوميات الحزن العادي» وحديثاً كتابه «في حضرة الغياب». مريد البرغوثي في «رأيت رام الله».

لماذا يذهب الشاعر إلى غير مهنته الأولى، قصيدته؟ هل يبتغي راحة ما؟ هل بود نجاة؟ إلى أي حد تضيق القصيدة بصاحبها فلا تعود قادرة على استيعاب قوله وكلمته؟ لماذا هروبه إلى كتابة مفتوحة أو مباشرة لا تأتي على سياقه العام؟ ثم ماذا عن تداخل الأجناس الأدبية، وما يقال عن الانحسار الحاصل في بنيتها، وعليه لم يعد التمييز بينها متاحاً كما كان؟

(2)

يخرج الشعراء من الشعر- إذن- ليكتبوا غيره، وليعودوا إليه ثانية. هم على قيد الحياة. في أعمارهم ما يقول بأيام قادمة وأخرى لها أن تكون مجردة للشعر. يخرجون ويعودون، للاستراحة، ربما. لكن كيف الحال مع من يخرج من الشعر ولا يعود إليه؟ هو يعرف أنه لن يعود. هو مريض ويعرف يقيناً أنه لا محالة رائح إلى موته قريباً. يقيم الموت لصق باب داره. ما الذي يمكن أن يفعله شاعر كهذا؟ من يعينه على الوقت القليل المتبقي له على الأرض وفي الحياة حتى يكمل كتابته الجديدة بعيداً عن الشعر؟ لكن الكتابة مقاومة. بالكتابة نهزم الموت، أو نعمل على تأخيره ولو قليلاً. إزاحته إلى الأمام؛ كيما ننهي، على الأقل، ما بين أيدينا أو نصنا الأخير، وهو ليس من الشعر حتماً. هناك وقت إذن يكفي لإنجاز شيء. كما لو أنها مهلة. الكتابة كما لو أنها مهلة ووقت مستقطع.

يهرب الشاعر، إذ يقترب من الموت، وهو يعرف أنه يموت، يهرب إلى غير الشعر. القصيدة تقتل. والشاعر هش بطبيعته، ولا يقوى على الاحتمال. كما وسكينة الموت حادة وموضوعة على رقبته. المتنبي ضحية شعره. بيت أو بيتين كان لهما أمر إراقة دمه. السياب لم يجد في شعره ماله تحقيق فعل تقوية لساقيه فمات مكسوراً. صلاح جاهين راح في اكتئابه ولم يفده شعره. نبيل السروري، ومحمد حسين هيثم. ماذا لو لم يذهبا تماماً إلى الشعر؟! ماذا لو كانا قد أخذا إجازة منه واستراحا في كتابة أخرى؟! يبدو الشعر قاتلاً والقصيدة عبوة مخفضة في قلب صاحبها.

(3)

ولكن: هل أفعل تقديماً هنا، أم ما يشبه التبرير لشيء ما يدور في رأسي؟ هل أقول إن الشعر مسدس على قفا، منهك لصاحبه وقاصف متوعد لسني عمره؟ هل أقول بنصيحة ما تشير إلى أن على الشاعر ولزوماً أن لا يغرق تماماً في شعره، أن لا يتماهى معه إلى الحد الأخير، وأن يأخذ استراحة منه إلى غيره من وقت لآخر؟ ربما هذا، وربما شيء آخر أو أشياء أخرى. قد لا يكون توضيحي هنا مهماً. ما أوده فقط وبخط عريض هو كتابة مُقدمة ومُعرفة بشاعر شاب كان يعرف أنه ذاهب إلى موته بشكل يقينيّ؛ لكنه على الرغم من هذا قرر ترك الشعر لاجئاً إلى غيره، إلى كتابة عائمة بين اليومي والرواية، ونجح في أن يخرج لنا كتاباً فريداً هائلاً بدرجة تستعصي على التصنيف ذاته. أتحدث هنا عن كتاب، أو «رواية» بحسب ما ثُبِّت على غلافها، «كلبي الهرم.. كلبي الحبيب» للشاعر المصري الراحل، أسامة الدناصوري وهو من إصدار دار ميريت- القاهرة-2007 الطبعة الأولى.

(4)

خلال عمره القصير، أصدر الشاعر الدناصوري أربعة دواوين شعرية، هي بالترتيب الزمني لصدورها: «حراشف الجهل»، «مثل ذئب أعمى»، «على هيئة واحد شبهي»، و«عين سارحة وعين مندهشة». وأنجزها كلها برعاية مرض ثقيل الظل هو الفشل الكلوي.

لسنوات ظل أسامة محصوراً في حياة مستسلمة لنظام يقول بضرورة الغسل لثلاث مرات أسبوعياً، وعليه أن يلتزم بهذا، ولا مجال للتفاوض. وبين هذا كله بقي مأخوذاً بالشعر، يكتبه وينشره، إلى أن اقترب المرض من خاتمته الطبيعية، والشاعر من نهايته. هكذا يقول «الفشل الكلوي». كتابة ديوان آخر كانت عملية انتحارية بالنسبة له. أية كتابة شعرية جديدة ستعمل على الإجهاز عليه لا محالة. لكن ما يزال في قلبه كثير ويود لو يكتبه. والقصيدة هنا خط أحمر. لابد من وسيلة إذن. هناك ما يود الكلام بخصوصه. تفاصيل لم يسردها من حياته القصيرة المختصرة.

وكحل أخير وجد أن يطرح الشعر جانباً، أن يزيحه ولتتقدم كتابة أخرى لها أن تمد في عمره ولو قليلاً. «هاجمني الإحساس بقدوم الموت مرة أخرى، ذلك الهاجس القوي الذي احتلني منذ أول الليل، وحاولت الفكاك منه طوال الوقت، ويبدو أنني لم أستطع. برقت في ذهني القائمة التي أعددتها منذ قليل، وبها الأسماء المرشحة لأخذ عزائي». هكذا يصف أسامة نوبة واحدة من النوبات التي كانت تجتاحه قبل أن يقرر الكتابة وبعد توقف عنها دام لثلاثة أعوام. «أنا لم أكتب منذ ثلاث سنوات. ترى هل صدقتني هذه المرة؟ (زوجته سهير). لكنني لم أقل لها من قبل إنني سأكتب، فلماذا أكذب عليها الآن».

(5)

بهذه الطريقة يفتتح الدناصوري كتابه، أو روايته، أو «يوميات العادي»، العنوان الذي كان قرره كعنوان أولي لكتابته أو لنصه الأخير. يبدأ في الحديث عن أسباب وطريقة عودته لكتابة بعد توقف دام طويلاً إلى درجة أن زوجته لن تصدق أنه قد عاد فعلاً إلى الكتابة. هذه الفعلة التي نقوم بها «حتى تسير الحياة بنعومة كما تسير»، وهي الكتابة ذاتها التي أحالته إلى طفل ما يزال واقعاً تحت صدمة رؤيته للأشياء للمرة الأولى. ما أن ينتهي من كتابة فصل حتى يأخذه معه حيثما ذهب، قارئاً إياه على أصحابه وأهله وجيرانه من أصحاب «الفشل الكلوي». كان يبدو فرحاً ومبتهجاً وهو يكتب وينجز ذاهباً في وقته المستقطع من الموت القريب، الكتابة التي فعلها بعد توقف، استجابة لنصيحة صديق قال له ذات نوبة حادة ألمت به: «إكتب يا أسامة حتى تجد شيئاً ما يجعلك تتحدى الموت». وهو ما كان، ولو لم يستطع هزيمة الموت، إلا أنه نجح في تأخيره قليلاً، بما سمح له بإنجاز تلك الكتابة الناصعة في «كلبي الهرم.. كلبي الحبيب»؛ الكتابة النقية الخالصة وبلا شوائب أو مفردات زائدة هنا أو هناك؛ كتابة تُحيِّد الموت، تضعه في الهامش، تغلبه وتطرحه أرضاً بالضربة القاضية؛ كتابة نرى فيها جملة مُشبّعة بالحياة، جملة لا تقول بالموت أبداً، لأنها عن الحياة وتحتفي بها «في إحدى سهراتنا القريبة عند هاشم. وإثر كلام دار بيننا عن الكتاب، وقرب انتهائي منه، فاجأني حمدي قائلاً:

– بص يا أسامه! بعد الكتاب ده، تقدر تعمل اللي انت عايزه بقى.

–.. تقصد يعني، إن انا أقدر أموت دلوقتي وانا مرتاح؟

– عاوز تموت.. موت.. إنت حر!

– (أوجعتني الملاحظة، بقدر ما ملأتني بالزهو).

– بس أنا بقى قاعد لك يا حمدي يابو جليل. والغي يا حبيبي فكرة موتي دي من حُسبانك نهائياً».

(6)

قد أبدو دعياً هنا لو قلت أني قد أستطيع نقل ولو جزء يسير من تلك الحلاوة التي احتواها كتاب «كلبي الهرم.. كلبي الحبيب». في مثل كتب كهذه لا يكون الأمر سهلاً، إذ لا بد من قراءة الكتاب كاملاً كيما ترتوي النفس مما فيه وبما فيه. محاولتي هنا كانت تعريفية به وبصاحبه، لا غير، كما والتنويه بما تفعله الكتابة فينا، ما تنجح في صنعه وتبرع فيه: إنقاذ حياة الشعراء أو الإطالة في أعمارهم حتى يقدروا على كتابة أخرى، غير الشعر، لها أن تفعل ما تفعل بهم. وبنا.

إذ تتقاذفك أصوات كما لو كنت في «سيرك»:

ترويج لكلام، أم معرض لكتاب؟

تعمدت هنا تكرار ذات العنوان الذي جعلته مدخلاً لكتابة فعلتها العام الماضي عن معرض صنعاء الدولي الـ23 للكتاب. تعمدت هذا في كتابه أقوم بها هنا قارئاً ما كان في معرض صنعاء الدولي الـ24 للكتاب الذي انتهت أيامه مساء الجمعة الماضية. فلا شيء تغير في حال المعرضين باستثناء المزيد من السوء والارتجالية.. والكذب. إضافة لتحول المعرض لظاهرة إعلامية، تليفزيونية، صحافاتية. المعرض كان جيداً في هذا. تألقه وتميزه وتفرده عن كل معارض الكتاب السابقة ظهر واضحاً في نشرات الأخبار وفي تغطيات الصحافة الرسمية.

تغطية لفعاليات ضعيفة مرتجلة. تغطية لفعاليات لم تقم ولحفلات تكريم لم تحدث ولم يحضر أصحابها. حفل تكريم الشاعر عبدالعزيز المقالح مثالاً. فعالية حدثت في خبرين منشورين على أخيرتي «26سبتمبر» و«الثورة». فعالية حدثت أيضاً في كشف ميزانية المعرض ونفقاته في بند سيقول أنه قد تم صرف مبلغ وقدره ..... ريال لفعالية تكريم الشاعر عبدالعزيز المقالح.

– وأيضاً.. الارتجالية والتأخير. الارتجالية في توزيع الاماكن المخصصة لدور النشر بحسب أهميتها. لم يتم حساب هذه المسألة مطلقاً. أو أن حسابها قد تم ولكن وقف عامل الربح والكسب عائقاً أمامها.

تحدث أكثر من صاحب دار نشر، لبنانية وسورية على وجه الخصوص، عن مبالغة واضحة في احتساب سعر المتر المربع. غالبية دور النشر هذه تعرض كتباً لا تبحث عنها سوى فئة معينة، كادحة غالباً. وبالتالي فمداخيلها من المبيعات لا يتيح لها دفع مبالغ باهضة لا ستئجار مساحات مميزة في أرضية المعرض.

وفي المقابل هناك دور نشر معروفة بمجلداتها الفاخرة والتي تباع بأسعار زهيدة، هذه تستطيع أن تحجز لنفسها المساحة التي تريد وفي المكان الذي تريد.

والارتجالية أيضاً في بقاء التجهيزات النهائية للمعرض الى ما بعد يوم ويومين من موعد افتتاحه الرسمي. فبدت مساحات عديدة في أرضية المعرض خالية من الكتب نظراً لتأخر وصولها نتيجة لتأخر إبلاغ أصحابها عن موعد إقامة المعرض. وهو التأخير ذاته الذي بدا واضحاً في توزيع البطاقات التعريفية الخاصة بأصحاب دور النشر والعاملين معهم حتى اليوم الثاني وكذا توزيع فواتير البيع.

– بالنسبة للكتب المعروضة ودور النشر، لم تستطع الكتب والمجلات الخاصة بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويتي، لم تستطع الصمود حتى مساء اليوم الثاني للمعرض نظراً لارتفاع قيمة محتواها وانخفاض أثمانها. حضور دار الساقي كان لافتاً وفي مساحة عرض خاصة بها على عكس ما كان يحدث في المعارض التي كانت تشارك فيها ملحقة بدار رياض الريس. وزارة الثقافة السورية كان حضورها رمزياً وبلا جديد خاصة في منشورتها الفنية والسينمائية. الهيئة العامة اليمنية للكتاب الجهة المنظمة للمعرض، ظهرت بمعروض غالبيته من إصدار وزارة الثقافة في عام صنعاء عاصمة الثقافة 2004. دار رياض الريس كانت حاضرة وبقوة جديدها على الرغم من ارتفاع أسعارها، إلا أن حضورها كان لافتاً ومميزاً، ومهماً، كالعادة.

مكتبة مدبولي المصرية كانت حاضرة وبكثرة كما في الأعوام السابقة، إلا أن الملاحظة عليها احتواء كثير من المعروض فيها هو لدور نشر موجودة فعليا في المعرض، مثال مركز دراسات الوحدة العربية ومنظمة الترجمة العربية احتلت السعودية واجهة عريضة بارزة بديكورات خضراء لافتة في حين كان معروضها كعادته في الأعوام السابقة ولم يتقدم عنه إلا قليلاً.

الهيئة المصرية العامة للكتاب جاءت بقديمها مع فارق الزيادة في أسعارها.

حضور نادي أصدقاء الكتاب المعروف كان «لافتا» تحت خيمة خارج المعرض وحمل بشعار «القراءة للجميع» وبسعر 300 للكتاب الواحد.. ويابلاشاه، لكن يبقى السؤال عن محتوى ذلك الكتاب وتاريخ صدوره!

انتشار المساحات الخاصة بعرض المنتجات الالكترونية فاق العام الماضي وصار لزوماً، إذا ما استمر الحال هكذا، استبدال تسمية المعرض من «معرض صنعاء الدولي للكتاب» الى «معرض صنعاء الدولي لتقنية المعلومات»! حضور كتب تتحدث عن المهدي المنتظر كان لافتا إضافة لكتب تدعو من يصادفها للاستغراب كما والاندهاش. قمت شخصياً بعمل إحصائية لعناوين جاءت على شاكلة «كيف تطرد جني من البيت، حوار مع جني تائب».ونجحت في جولة واحدة في التقاط أكثر من خمسين عنوانا منها.

ج.ج

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 27 شوال 1428هـ الموافق 7 نوفمبر 2007 العدد (126) Wed. 27/10/1428 - 7 November 2007

تسول لقاء الرئيس

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

شهر سيمضي على واقعة مقتل صلاح الرعوي داخل سجن المباحث الجنائية بمدينة إب، وكل المسؤولين ابتداءً بالرئيس وانتهاءً بمدير أمن المحافظة، بدوا غير معنيين بالدعوات المتواصلة لإعادة الاعتبار لهيبة الدولة وسلطة القانون. ومع هذا ظهر أن وجهاء المحافظة مقيدون بالخوف من إغضاب الرئيس الذي لم يعرهم أي اهتمام أصلاً، وسخرية المواطنين بهم لأنهم عجزوا عن فعل شيء حين تم استباحة مدينتهم وقتل سجين في عقر دار أجهزة الأمن. النيابة العامة بدورها كانت غابت لأن قرار الافراج عن ثلاثة من المتهمين، رغم توجيهات النائب العام الملزمة لها بإلقاء القبض واستجواب كل من كان حاضراً وقت الحادثة أو شارك في تسهيل ارتكابها، إلا أنها لم تفعل شيئاً، حتى اللجنة البرلمانية يبدو أنها لن تستطيع تقديم تقريرها عن الحادثة لأن هناك من يمتلك قرار المنع، ولأن نواب محافظة إب ظهروا أضعف من أن يدافعوا عن الدستور والقانون وناخبيهم الذين أهينوا بحماية رسمية من نافذين في السلطة، أو لأن غالبية منهم مشدودون لانتماءات مناطقية أخرى، ولا يرون في المحافظة إلا محطة لدعوة «الرعية» للتصويت لهم.

محنة إب لا تكمن في الوجهاء المرتبطين بعقدة الولاء للحكم، أو بالنواب المخلصين لولاءات الاصول القبلية، لكنها تمتد أيضاً إلى المعارضة التي أظهرت موقفاً مائعاً ولم تستطع التناغم مع حالة الغضب الشعبي جراء الاستهانة بكرامة الدولة وسيادة القانون. فالاصلاح -قيادة وإعلاماً- بذل كل ما في وسعه للابتعاد عن القضية ربما لأن الرعوي لم يكن ناخباً إصلاحياً اولأن غالبية المواطنين في الدائرة الانتخابية التي ارتكبت فيها الجريمة اختارت نائباً مؤتمرياً، أما الحزب الاشتراكي فعدا البيان الذي صدر عن منظمته والمواقف المتميزة لعبض قادته، فإن قيادة المنظمة في إب غابت عن المشهد بصورة تثير الريبة، حتى في اللقاءات العامة التي كرست لمناقشة التحركات الشعبية المفترضة للضغط على السلطات لإعادة كل المتهمين بالجريمة إلى السجن، والأمر ذاته ينطبق على فرع التنظيم الناصري.

ماحدث لرعوي إب وغيره من الرعية في المناطق الواقعة في إطار اليمن الأسفل المفترض أنها تعني الرئيس شخصياً، لا المعارضة وحدها، ولا حتى المواطنين لأنه كلما ازداد شعور الناس بالظلم وغياب المواطنة المتساوية، فقد الحكم أهم أسس مشروعيته، وفتح الباب أمام الناس لخيارات غير مقبولة. لكن ماهو ظاهر ان هناك اعتبارات أخرى للحكم.

لا أجد مبرراً لأن يتسول وجهاء إب لقاءً بالرئيس، مع أن بإمكانهم الالتفاف بمواطنيهم وقيادتهم في فعاليات احتجاجية سلمية هي بالمطلق ستجعل الرئيس يبحث عنهم، ويستمع لمطالبهم.

ولعل درس حركة الاحتجاجات المتواصلة في المحافظات الجنوبية أبرز دليل على أن هؤلاء لو ظلوا يتسولون حقوقهم لما أتتهم.

نقابة المحامين تطلب التحقيق في واقعة طرد المحامي المداني

● المداني

طالبت نقابة المحامين فرع صنعاء من رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام السماوي التوجيه بالتحقيق في واقعة طرد المحامي محمد المداني عضو هيئة الدفاع عن الزميل عبدالكريم الخيواني، خلال جلسة المحكمة الأربعاء الماضي.

ووجهت النقابة مذكرة إلى رئيس مجلس القضاء أشارت فيها إلى أن واقعة طرد المداني من الجلسة، وعدم تمكينه من تسجيل اعتراضه على اجزاء يخص موكله، لا يخل فقط بحق الدفاع، ولكن أيضاً بالحقوق المهنية للمحامي، ما يؤدي إلى إيجاد هوة بين القضاة والمحامين، تؤدي إلى الإخلال بثقة المجتمع بهم، وتتنافى مع التوجيهات المعلنة لفضيلة رئيس مجلس القضاء.

وكان القاضي محسن علوان رفض تثبيت وجه اعتراض المحامي المداني على إجراء اتخذته المحكمة في محضر الجلسة، وأمر عناصر الأمن بإخراجه من القاعة.

يشار إلى أن نتائج التحقيق في الواقعة تدخل ضمن معطيات تقييم الأداء المسلكي والقضائي للقاضي.

خلل فني أعاق صدور الصباح هذا الأسبوع

لم تتمكن هيئة تحرير الزميلة «الصباح» من إصدار عدد الثلاثاء الماضي لخلل فني نجم عن عملية النقل إلى المقر الجديد للصحيفة.

وإذ تعتذر هيئة التحرير للقراء عن هذا الخلل فإنها تعدهم بمعاودة الصدور الثلاثاء القادم.

فعالية تأبينية للفقيد المؤيدي

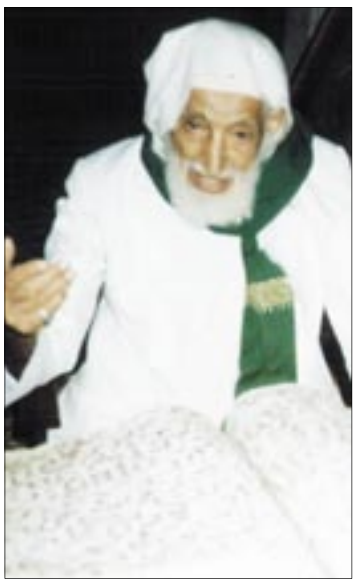

● المؤيدي

بمناسبة مرور أربعين يوماً على رحيل العلامة مجد الدين المؤيدي أقيمت الخميس الماضي فعالية تأبينية للفقيد نظمها طلابه وأنصاره وقيادة حزب الحق.

وفي الفعالية ألقيت عدد من الكلمات من قبل العلامة المرتضى المحطوري والعلامة محمد مفتاح والعلامة علوي عبدالله العيدروس وعبدالله علي صبري والعلامة ابراهيم الدرسي أشادت جميعها بمكانة ودور الفقيد الراحل في الجانب العلمي والفكري والديني والسياسي، وأيضاً تسامحه ونظرته المنصفة إلى من يختلف معه في الرأي وموضوعيته إزاء قضايا الخلاف.

وقدم العلامة محمد عبدالله الشرعي قراءة في منهجية الفقيد العلمية ودوره في الحفاظ على الكثير من كتب وأسانيد المذاهب الاسلامية المختلفة، كما قدمت فرقة الانوار المحمدية فقرات إنشادية وموشحات.

الفعالية التي أقيمت في مركز بدر، بأمانة العاصمة، حضرها عدد من العلماء وقيادات الاحزاب السياسية وأعضاء مجلس النواب ووزراء سابقون واساتذة جامعيون وشخصيات اجتماعية.

جمعية الاصلاح تحيي مهرجان اليتيم السادس

يعد مهرجان اليتيم الذي أرسته جمعية الاصلاح الاجتماعية الخيرية، منذ تأسيسها في 1990،تقليداً يحتذى به. المهرجان الذي تداوم الجمعية على إقامته كل 4 سنوات يهدف الى «تذكير المجتمع بقضايا الأيتام، وحشد جهود أهل البر والإحسان لكفالتهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم».

أمس بدأت أولى فعاليات المهرجان السادس لليتيم، حيث التأمت حلقة نقاشيه تحت عنوان «رعاية الابداع والتميز لدى الأيتام.. مسؤولية مشتركة».

اليوم تتواصل الفعاليات بإقامة برنامج مسابقات بين الأيتام المكفولين، واستعراض أنشطة الأيتام وإبداعاتهم الفنية والثقافية ومنتوجاتهم الحرفية.

سيتضمن المهرجان، غداً الخميس، حفلاً فنياً وخطابياً، فيما سيقيم القطاع النسائي بالجمعية حفلاً مشابهاً في اليوم نفسه.

النجاشي.. ربعُ قرنٍ من الجنونْ!!

● النجاشي

■ يحيى هائل سلام

في كل يوم قلمٌ جديد، وكل يومين، إلى ثلاثة أيام، او كلما توافر له مبلغ من المال، يقتني جهاز راديو.

على بياض الصفحات، وأغلفة السجائر، بالقلم يرسمَ الخطوط المتعرجة كأيام حياته، ومع الراديو، يقضي ساعات الليل الطويلة، في انتظار السيدة" ياأغلى من أيامي " انتظارٌ غالباً ما يفوز بالخيبة، وبالضرورة، ينتهي بتكسير الجهاز.

علي النجاشي، 400عام، على حد قوله، له اسمٌ واضحٌ، وله عائلةٌ وبيتْ، لكنْ المرض العقلي استبدل اسمه بالمجنون، وعائلته بالعابرين، وبيته بالشارع. أكثر من ربع قرن من الزمان، والحال هو هذا...

قبل أسابيع، شاهدته على ظهر دراجة نارية، تبدى لي أعقل السائقين على الإطلاق: في أقاصي الجهة اليمين من الطريق الاسفلتي، آخذٌ مساره، وفي خط مستقيم، غير آبه بنداءات التعجب وصرخات الاستنكار المنهالة عليه من كل صوب، ثم إنه لايكتفي بالاشارات الضوئية عند المنعطفات، إنه يوظف يديه إشارات مرورية.

في مشهد آخر، يتبينَ أنه أمرض المرضى، وأجنُ المجانين؛ أمام المقهى في منطقة الخشبة قريباً من الشارع العام، بمدينة القاعدة، حيث مقر تواجده الدائم، يرصد المخزنين، وهم يرمون القات من أفواههم الى الأرض، يلتقطه، ويمضي مخزناً، ليس بغير تكاليفٍ، هي تكاليفُ مؤجلةٌ، قد يدفعها مرةً واحدة، والموت قد يكون طريقته الوحيدة في السدادْ!

" كلهْ قاتْ "، قال لي، ويتذكرْ :" زمان كان معي سيارة لاند روفر، احَمِّلْ قاتٍ ورُكاب للجعاشنْ ". يأخذُ نفساً عميقاً، وكمَنْ يُفلتُرُ الذاكرة : " كُنْتْ أحسنْ واحد يرَقص الهُنْ، تتْ تتْ تتْ تتْ ترتِتْ "!

على كراسي المَقهى، أحدهم، وهو من أصدقاء النجاشي القدامى، يُحوِّل حباله الصوتية ولسانه، الى آلة عودْ، وعلي يغني، شجنٌ في الصوت قادم من زمن بعيد، أسارع الى القول: تغني الآن لأحمد قاسم. يُصححُ لي : "أحمد بن أحمد قاسم " ويمضي في الغناءْ.

تعَوَدَّ على ارتداء البنطلون، لكنهُ غالباً ما يضطرُ للتحزم بالجنبية، أما لماذا؟، فيجيب :"أفرغْ على نفسي ". وهذا هو الواقع؛ فما من أحد يكفُ عنه أذى الصبية، يركلونه بالأقدامِ، يرمونه بالحجارة، وأقسى شيء بالنسبة لهُ، عندما يسلبونه القلم أو الراديو. هو مستعدٌ في هكذا ظرف للتعب والإجهادْ، في فعل مطاردة مجرد من هاجس الانتقامْ، إذ كل ما يتغياهُ استعادة مسلوبه، ولاشيء أبعدَ، لاشيء أبعدْ.

هذا ضربٌ من المواطنة الصالحة، يستحقُ ماهو أكثر من عناية أسَرية قديمة، على الطريقة البدائية، مثل زيارة ضَريح ابنٍ علوان، يستحقُ عنايةً طبيةً متخصصة، مجالاً نفسياً يساعد على التشافي، حبة دواء، أنْ يكونَ لهُ سريرٌ في مشفى.

الأرجحُ أنهما سريران، أحدهُما لهُ، والآخرُ لابنه الوحيد: شابٌ أبكمٌ، في ثلاثينيات العمرَ، وهو في الأحرف الأولى، من أبجدياتِ الجنونْ!

yahyahayl@hotmail.com